

عبد العلي الوديعي

المعجم العربي بالأندلس

مكتبة المعجم

للنشر والتوزيع

ص.ب: 239 - الرباط

الهاتف: 265.24

المعجم العربي
بالأندلس

الطبعة الأولى
1404 هـ — 1984 م

رقم الایداع القانوني 292 / 1984

جميع الحقوق محفوظة

مطبعة المعارف الجديدة — الرباط —

بسم الله الرحمن الرحيم

اضاءة

كانت النواة الصغيرة لهذا الكتاب قد بذرت في الرسالة التي أعدتها لنيل دبلوم الدراسات العليا ونوقشت في الشهر الأول من سنة 1976 بعنوان : (أبو علي القالي وأثره في الدراسات اللغوية والأدبية بالاندلس). ففي هذه الرسالة خصصت فصلا لدراسة (البارع في اللغة) وتطرقت خلال صفحات منه، الى أثر الكتاب في الحركة المعجمية الاندلسية. ثم حدث بعدها أن تلقيت من مجلة (عالم الفكر) الكويتية دعوة للاسهام في عدد خاص منها بحضارة الاندلس ظهر في ربيع 1981. فكانت مناسبة للعودة الى تلك النواة الاولى وتطويرها الى بحث مستقل، شاء الله له أن يكون وأن ينشر بعنوان : (المعجم العربي بالاندلس).

ولكنني بعدئذ لم أنفض من الموضوع كل يدي، فما فتئت بعض قضاياها تلاحقني باستمرار، فأعود إليها بالتمحيص والتصحيح والاكمال، وأراجعها في ضوء ما جد من معلومات، وما طبع من كتب التراث، وأضيف إليها ما كان ناقصا، وأثقف ما رأيته معوجا، حتى آل ذلك البحث الى ما تراه، ولاسيما بعد أن

ألحقت به دراسة عن كتاب (استدراك الغلط الواقع في كتاب العين) للزبيدي، سبق لي أن نشرتها بمجلة (المناهل) المغربية ضمن سلسلة (دراسات معجمية)، وهي سلسلة لم أتابع حلقاتها ولكنني نشرت بها أيضا دراسة ثانية عن (كتاب السماء والعالم) لمحمد بن أبان وجدت الآن من المفيد أن أعود إليها وأستغل ثمراتها وأدمج أكثر مادتها في فصل من هذا الكتاب، الذي أقدمه اليك أيها القارئ الكريم، وأنا لا أعلم أحدا قد سبق الى اللام بموضوعه، وإن كنت مسبقا الى البحث في جزئياته.

ذلك ما أحببت التنبيه عليه، والله ولي الاحسان والتوفيق.

كتبه عبد العلي الودغيري
بالرباط في 11 ربيع الثاني 1404 هـ
موافق 15 يناير 1984 م

مقدمة

يعتبر القرن الرابع الهجري، مرحلة متميزة في تاريخ الثقافة العربية بالاندلس، اذ اكتملت فيه جميع العوامل الباعثة على قيام نهضة حضارية متعددة الجوانب والآفاق. ففيه استقلت الاندلس بخلافتها رسميا عن المشرق، وتوسعت الدولة وتطلعت بطموحها السياسي الى ما وراء الجزيرة اليبيرية، وتوطدت دعائم الحكم على يد ثلاثة من كبار رجالات السلطة العظام هم الناصر والمستنصر والمنصور. وفيه بلغ العمران ذروة عنفوانه وشموخه. وفيه توسع النشاط العلمي وظهرت بوادر نضجه، وأصبح يتطلع الى تكوين نوع من السمات الشخصية التي صارت فيما بعد تميزه عن كل نشاط علمي في الاقطار الاخرى. ومنذ بداية هذا القرن، حين أعلن عبد الرحمن الناصر نفسه خليفة، واضعا بذلك اطارا سياسيا فاصلا لبلاده عن التبعية للمشرق، تولدت هنالك نوايا حقيقية أخرى للامعان في هذا الاستقلال وابرازه في مختلف صوره. وبعبارة أخرى كان الناصر يعمل جاهدا لخلق كيان حضاري يطبع الاندلس بطابع خاص ويجعلها في الميدان العمراني والثقافي على نحو ما هي عليه من الناحية السياسية والعسكرية : قوية، مستقلة، موحدة، ومنافسة لعواصم الشرق الكبرى ولا سيما بغداد العباسية التي أصبح نفوذها وسنطها يتقلصان يوما عن يوم. فكان على الأندلسي الأموي أن تهيم نفسها لتقوم بالدور التاريخي الذي قامت به. وكان عليها أن تتألق وتتألق حتى تجتذب الأنظار وتصبح حاملة لواء الحضارة الاسلامية في هذا الجناح من العالم الاسلامي.

ولا أريد هنا أن أتحدث عن كل العوامل الباعثة على ازدهار الثقافة

الأندلسية ابتداء من هذا القرن، ولا عن تلك التي عملت على توجيه هذه الثقافة نحو مسالك معينة، فذلك موضوع طالما يحثه الدارسون قدامى ومحدثون، ولا سيما أن الذي يهمني في هذا الموضوع هو جانب خاص من تلك الثقافة، ذلك هو الجانب اللغوي، وبصفة أخص الدراسات المعجمية من هذا الجانب. ولكني أريد فقط أن ألفت من جديد نظر المهتمين إلى عامل أراه قام بدور خطير في تأصيل الدراسات اللغوية وتنشيطها من وجهة منهجية متميزة، ابتداء من القرن الرابع الهجري، ذلك هو التيار الذي غرسه بالاندلس أبو علي القالي (ت 356 هـ) وتُماه بعده تلامذته الاندلسيون وأشاعوه وتقدموا به مراحل وأشواط بعيدة عبر طبقات وأجيال بعضها آخذ بتلايب البعض، حتى صار ذلك التيار هو الغالب بسماته على مناهج الدراسة اللغوية في الأندلس خلال قرون وأحقاب. ولست أقول جديدا حين أركز على دور هذه المدرسة في توجيه النشاط اللغوي الأندلسي إذ سبق لكثير من الباحثين أن نوهوا به وأشاروا إليه بصفة مقتضبة أحيانا. ولكني أحببت أن أبادر لهذا حتى يتبين لمن تتبع هذا البحث كيف أن يد القالي ومدرسته كانتا وراء ما عرفته الأندلس من نشاط معجمي سواء وهو في مرحلة مهددة أو وهو في أوج عنفوانه واكتماله.

لقد دخل القالي إلى الأندلس سنة 330 هـ في أيام الخليفة الناصر، ملبياً دعوته أو دعوة ولي عهده الحكم المستنصر، أو قادمًا إليهما من تلقاء نفسه (على أقوال في الموضوع). وكانت مدينة الزهراء على أطراف قرطبة لم يكتمل بناؤها بعد، ولكن جامعها الكبير كان قد تم تشييده بسنة واحدة فقط (329 هـ)، فكان هذا الرجل الذي ملأ وطابه علما وصدره حفظا، أول مدرس يعتلي كرسي اللغة العربية فيها. ومنذ الخميس الأول لجلوسه في صدر حلقة الاملاء، صار تلاميذه يتكاثرون ويشيعون في البلاد. وكان قد جلب معه أحمالا من الكتب العربية القديمة في أصولها المقررة والمسموعة والمحققة، احتفظ ابن خير الاشبيلي في فهرسته بطائفة كبيرة منها. ووجد القالي المجال مناسبا والحال مشجعة، فراح يملئ ويؤلف، حتى قل مشهور في قرطبة أو غيرها الا وأخذ عنه أو سمع منه، أو أجيز بشيء مما كان يفتقر إليه. ومات القالي، فتوارث علمه ومنهجه أجيال من تلامذته، جعلوه إمامهم ومرجعهم في كل شيء يتعلق باللغة والأدب مما له صلة بالقديم.

لقد استطاع القالي أن يؤثر في مناخ الثقافة الاندلسية عن طريق :

1 — كتبه الكثيرة التي حملها معه من المشرق. وهي تتضمن أمهات المصادر العربية وأوثقها وأقدمها، لأنها كانت زبدة وحصيلة الاجتهاد المشرقي في الحفظ والرواية.

2 — مؤلفاته العديدة ذات الطابع اللغوي والأدبي السائرة على منوال ما حمله معه من مؤلفات المشرق. وما رواه عن كبار شيوخه أمثال ابن دريد، وابن الأنباري، ونفطويه، وغيرهم.

3 — تلامذته الذين تعددت أفواجهم وطبقاتهم، وقد كان منهم شخصيات مرموقة قامت بدور كبير في إشاعة علم القالي ومنهجه، وقامت أكثر من هذا بدور أهم في الحياة الثقافية بالأندلس، أمثال الزبيدي، وابن القوطية، والفهري والأخوين ابني أبان بن سيّد، من المباشرين له، وأمثال أبي عبيد البكري، وابن السيد البطليوسي، والأعلم الشنتمري، وابن سيدة، من غير المباشرين.¹

4 — منهجه الذي يقوم على التحقيق والضبط، وإتقان الرواية، والتمكّن من مادة اللغة والأدب في نصوصها القديمة.

ولقد وجدت عوامل كثيرة ساعدت القالي على النجاح، وتكوين مدرسة تسير على نهجه في الاعتراف بهذا العلم المشرقي الذي حمله معه، وتداوله ومدارسته، فتغلب تيارها في الاندلس، حتى صار طاغيا على كل تيار سواه، وكان النشاط المعجمي بالأندلس يمثل زاوية واحدة من بين الزوايا العديدة التي تجلّى فيها تأثير هذه المدرسة وتوجيهها، ولاسيما أن أول معجم لغوي شامل وضع هنالك كان من تأليف أبي علي القالي، وأن الذين اشتغلوا بعده بهذا الميدان من اللغويين الكبار، كان جلهم من تلاميذه، وتلاميذ تلامذته، أو ممن انحدر اليهم قليل أو كثير من ثقافة هذه المدرسة واتجاهها.

ولعله ليس من العجب في شيء، أن يتأخر ظهور المعجم اللغوي بالأندلس مدة قرنين عن ظهور صنوه بالشرق العربي، فذلك أمر له ارتباط بالنهضة الثقافية

(1) لقد بسطت القول في طبقات تلاميذ القالي والرواة عنه عبر ثلاثة أجيال، في البحث الذي أعدته سنة 1975 تحت عنوان : (أبو علي القالي وأثره في الدراسات اللغوية والأدبية بالأندلس). ونوقش في مطلع سنة 1976.

الأندلسية عامة، وأسباب تأخرها. ولا نريد الآن أن نخوض في تقديم المبررات فقد كفانا المؤرخون هذه المؤونة.

كانت الانطلاقة إذن. على يد ذلك الرجل البغدادي الوافد، الذي مات بقرطبة سنة 356 هـ وهو بعد لم يضع لمساته الأخيرة على كتابه الموسوعي الذي سماه : (البارع في اللغة) فيتعاون على تحريره وإخراجه في شكله النهائي رجلا من أقرب معاونيه وأصحابه. وتقوم حركة حول هذا المعجم، ويؤلف الزبيدي مختصره الشهير، وتتوالى الدراسات والأعمال، وتلك هي البداية التي يمكن أن نؤرخ لها بسنة 355 هـ، وهو تاريخ الفراغ من البارع. وبعدها سيذهب المعجم الأندلسي مذاهب شتى، وينخرط في مدارس واتجاهات عديدة، سنعرض للاتجاه الأول منها بشيء من التفصيل — ولا سيما حين يصل بنا الحديث الى كتاب البارع شارع هذا الباب ومهد الطريق — لأنه كان أهمها. وبعد ذلك سنلم ببقية الاتجاهات في شيء من التركيز. وقد رأينا ان يكون تصنيفنا لهذه المعاجم والدراسات حسب المناهج المتبعة في تأليفها، لا حسب تاريخ كتابتها، وذلك حتى يتبين للقارئ ما تتميز به كل مجموعة منها من خصائص وسمات.



كانت البوادر الأولى لحركة المعجم الاندلسي تدور جميعها في فلك المعجم العربي الأول، وهو كتاب العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 170 أو 175) وكان لهذه البوادر الأولية تأثير واضح على نشاط الأندلس في هذا الميدان، اذ صار اتجاه العين هو الاتجاه البارز من بين تلك الاتجاهات التي سنعرض لها.

معجم الخليل بالأندلس :

وأما معجم الخليل في حد ذاته، فلا شك أن الأندلسيين الذين رحلوا الى المشرق العربي في طلب العلم قبل القرن الرابع الهجري، كانوا قد اتصلوا به وتعرفوا عليه، فهو أشهر الكتب اللغوية اذ ذاك وأكثرها ذكرا في مجالس العلماء، ولكن الظاهر أنه لم يدخل الى بلاد الأندلس الا في نهاية القرن الثالث أو على الأقل ذلك هو ما يجزم به أحد رجالات اللغة ومؤرخيها الاندلسيين ممن اشتغلوا بدراسة هذا الكتاب طويلا، وهو أبو بكر محمد بن حسن الزبيدي (ت 379 هـ) الذي يقول في ترجمة ثابت بن عبد العزيز السرقسطي وابنه قاسم : « ... وهما أول من أدخل كتاب العين بالأندلس ... » (2) وقد كانت رحلة هذين الرجلين الى المشرق للسمع من علمائه سنة 288 هـ، ثم عادا بعد مدة، فتوفي قاسم سنة 302 هـ وأعقبه والده ثابت سنة 314 هـ ويحدثنا الزبيدي في طبقاته بعد ذلك فيقول إن أحمد بن بشر بن الأغبس (ت 326 هـ) وعبد الملك بن شهيد (جد أبي عامر

(2) طبقات النحويين واللغويين ص 284.

الشاعر) قد تمّالاً على عفير بن مسعود⁽³⁾ (ت 317 هـ)، واستخرجنا من كتاب العين حروفاً مهمة، ونسخنا من ذلك دفترًا خاصًا، ولقياه بالكتاب، وأغريا به عليه⁽⁴⁾. ولسنا ندري هل النسخة التي عاد إليها الرجلان هي نفسها نسخة قاسم وأبيه ثابت المذكورة، أم أنهما كانا يتوفران على نسخة ثانية، والاحتمال الأول أقوى لقرب العهد بالنسخة الأولى.

ويمر على هذه الفترة زمن طويل. ويتولى الحكم أمر الخلافة، وهو من أقطاب الثقافة الأندلسية في القرن الرابع، وخطه وتعليقاته حجة عند العلماء، فيحدثنا التاريخ أن خزانته العظيمة كانت تتوفر من هذا المعجم على نسخ عديدة، ولكننا لا نعرف منها سوى نسختين : أولاهما نسخة ثابت التي مر ذكرها، وهي منتسخة بمكة.. وقد آل أمرها إلى هذه الخزانة. وثانيتهما نسخة القاضي منذر بن سعيد البلوطي (ت 355 هـ) التي كان قد قرأها وكتبها بالقيروان، وحين دخل إلى مصر قابلها بنسخة ابن ولاد (ت 332 هـ). يقول الزبيدي : « فهذا كتاب منذر بن سعيد القاضي الذي كتبه بالقيروان. وقابله بمصر بكتاب ابن ولاد. وكتاب ثابت المنتسخ بمكة. قد طالعهما في خزانة أمير المؤمنين ... »⁽⁵⁾. ولما كانت نسخ خزانة المستنصر تكتنفها الأخطاء والتصحيقات، وأحب أن يستخرج منها نسخة مصححة ومعتمدة، عمد إلى تكوين لجنة رباعية، وعهد إلى القاضي برئاستها، وإلى ثلاثة من أشهر تلاميذه بالاشتغال في عضويتها، هؤلاء الثلاثة هم : أبو بكر محمد بن الحسين الفهري، ومحمد بن أبان بن سيد، وأخوه أحمد بن أبان ابن سيد اللخميان. وجعل مقر هذه اللجنة دار الملك بقرطبة. وكان الحكم نفسه يتردد عليها بين الحين والآخر، ويتفقد أعمالها. قال أبو بكر الفهري — فيما رواه عنه الحميدي — : « .. أمرنا الحكم المستنصر بالله رحمه الله، بمقابلة كتاب العين للخليل بن أحمد مع أبي على إسماعيل بن القاسم البغدادي، وأبني سيد في دار الملك التي بقصر قرطبة، وأحضر من الكتاب نسخا كثيرة، في جملتها نسخة القاضي منذر بن سعيد التي رواها بمصر عن ابن ولاد، فمررنا صور من الكتاب

(3) نرجنا ابن الأغبر وعفير في المصدر السابق ص 282 و 275.

(4) نفسه ص 275 و 276.

(5) انظر مقدمة كتاب (استدراك الغلط) في الملحق بهذا البحث. ورواية الزبيدي هذه تعارض ما ذكره الحميدي (الجدوة 48) من كون نسخة منذر قد جلبها أصلا من مصر.

بالمقابلة، فدخل علينا الحكم في بعض الأيام، فسألنا عن النسخ، فقلنا نحن : أما نسخة القاضي التي كتبها بخطه، فهي أشد النسخ تصحيفاً وخطأً وتبديلاً. فسألنا عما نذكره من ذلك فأنشدناه أبياتاً مكسورة، وأسمعناه ألفاظاً مصحفة، ولغات مبدلة فعجب من ذلك، وسأل أبا علي، فقال له نحو ذلك. واتصل المجلس بالقاضي، فكتب الى الحكم المستنصر رقعة وفيها :

جزى الله الخليل الخير عنا بأفضل ما جرى، فهو المجازي
وما خطاً الخليل سوى المغيلي وعشروطين في ربض الطراز
فصار القوم زينة كل زار وسخرياً، وهزاة كل هازي

فلما دخلنا على المستنصر قال لنا : أما القاضي فقد هجاكم، وناولنا الرقعة التي بخط يد القاضي، وكانت تحت شيء بين يديه. فقرأناها وقلنا : يا مولانا، نحن نجل مجلسك الكريم عن انتقاص أحد فيه، لا سيما مثل القاضي في سنه ومنصبه، وإن أحب مولانا أن يقف على حقيقة ما أدركناه فليحضر وليحضر الاستاذ أبا علي، ثم نتكلم على كل كلمة أدركناها عليه فقال : قد ابتدأكم (6) والبادي أظلم، وليس على من انتصر لوم «. ثم مد الفهري يده الى الدواة وكتب أبياتاً يجب فيها منذراً، وأولها :

هلم فقد دعوت الى البراز وقد ناجزت قرناً ذا تجاز

وفيها يقول :

رويت عن الخليل الوهم جهراً (7)
دعوت له بخير، ثم أُنحِتْ
تهدمها، وتجعل ما علاها
جزى الله الامام العدل عنا
به ورئت رنَادُ العلم قدماً
لجهل بالكلام وبالمجاز
يداك على مفاخيره العزاز
أسافلها، سنجزيك الجوازي
جزاء الخير، فهو له مجازي
وشرف طالبيه باعتزاز

(6) في الأصل (ابتدأ كما) وهو تصحيف، وفي إنباه الرواة للفطحي (بدأكم)

(7) وفي إنباه الرواة (جهلاً).

وَجَلَّى عَنْ كِتَابِ الْعَيْنِ دَجْنَا وَإِظْلَامًا، بُّورٌ ذِي امْتِياز
بِأَسَاذِ اللُّغَاتِ أَبِي عَلِيٍّ وَأَحْدَاثِ بِنَاحِيَةِ الطَّرَاز
بِهِمْ صَحَّ الْكِتَابُ، وَصَيَّرُوهُ مِنَ التَّصْحِيفِ فِي ظِلِّ احْتِرَاز⁽⁸⁾

وإذا كان لهذه القصة ما تدل عليه، فإن من أبرز دلالاتها ان نقاشا كان يدور حول كتاب العين في هذه الفترة من أيام الحكم، وربما كان انعقاد تلك اللجنة مناسبة فقط لتجده واستمراره، ويظهر من الآيات المتبادلة بين البلوطي والفهرري أن كلا الرجلين كان طرفا في ذلك النقاش، وأن شخصيات أخرى قد شاركت فيه، كان من بينها رجل يسمى (المغيلي)، ولعله أبو بكر المغيلي الشاعر وقد كان في عصر الحكم⁽⁹⁾ وأخرا ترفع البلوطي عن ذكر اسمهما واكتفى بالكناية عنهما بقوله : (عضروطين) — والعضروط كما في القاموس هو الأجير، والكليم — وستزداد عناصر هذا النقاش وضوحا إذا نحن عرفنا أن الزبيدي كان له رأي يذهب فيه إلى أن كتاب العين كما رآه ووصل إليه، لا يمكن أن ينسب للخليل الذي عرف بحدة ذكائه وفطنته وغزارة علمه، وقد لخص هذا الرأي في عبارته المشهورة فقال :

« ونحن نربأ بالخليل من نسبة الخلل إليه، أو التعرض للمقاومة له، بأن نقول : إن الكتاب لا يصح له، ولا يثبت عنه، وأكبر الظن فيه أن الخليل سبب أصله، وثقف كلام العرب، ثم هلك قبل كماله، فتعاطي إتمامه من لا يقوم في ذلك مقامه. فكان ذلك سبب الخلل الواقع به، والخطأ الموجود فيه »⁽¹⁰⁾.

لقد عمل الزبيدي من أجل هذه الفكرة كثيرا، ودافع عنها بكل ما يملك من جهد وعقل، دافع عنها في (مختصر العين)، وفي (المستدرك في اللغة)، ثم جمع سائر ما لديه من براهين عقلية، وأدلة نصية وأودعها رسالته المعروفة بعنوان (استدراك الغلط الواقع في كتاب العين)⁽¹¹⁾.

(8) جذوة الحميدي ص 47 — 48 — 49 وإنباء الرواة 3 / 71 — 72.

(9) انظر ترجمته في الحميدي ص 368.

(10) المزمهر 1 / 82.

(11) ناقش أدلة الزبيدي بعض الدارسين، منهم الدكتور عبد الله درويش في (المعاجم العربية) والدكتور حسين نصار في (المعجم العربي) ونعمة رحيم العزاوي في كتابه (أبو بكر الزبيدي)

وكان لهذا الرأي الذي تابع فيه الزبيدي ثعلباً وأبا حاتم السجستاني وغيرهما خصوم ومعارضون أندلسيون، وهم الذين أشار اليهم دون أن يسمي منهم أحداً، حين قال في مقدمة رسالته السابقة :

« وصل إلينا — أيك الله — كتابك تذكر فيه ما أولع به قوم من ضَعَفَة أهل النظر، من التحامل علينا، والتسرع بالقول فينا، بما نسبوه إلينا من الاعتراض على الخليل بن أحمد في كتابه، والتخطئة له في كثير من فصوله. وقلت إنهم قد استمالوا جماعة من الحُشوة إلى مذهبهم، وعَدَلُوا بهم إلى مقالاتهم، بما لَبَسُوا به، وشعَبُوا القول فيه. وسألت أن أحسم ما نجم من إفكهم، وأرد ما نَدَرَ من غَرَب ألسنتهم، ببيان من القول مفصح، واحتجاج من النظر مُوضح » (12).

ذلك هو رأي الزبيدي، وهو مشهور. وقد ذهب بعض الباحثين المحدثين (13) إلى القول إن شيخه القالي كان له بدوره رأي مشابه، وذلك اعتماداً على نص أورده السيوطي بالمزهر نقلاً عن الزبيدي، وهو قوله :

« وحدثنا إسماعيل بن القاسم البغدادي قال : لما ورد كتاب العين من بلد خراسان في زمان أبي حاتم أنكره أبو حاتم وأصحابه أشد الانكار، ودفعه بأبلغ الدفع.

وكيف لا ينكره أبو حاتم علي أن يكون يرثا من الخلل، سليماً من الزلل، وقد غَبَر أصحاب الخليل بعد مدة طويلة لا يعرفون هذا الكتاب ولا يسمعونه ... »

إلى أن يقول :

« ومن الدليل على صحة ما ذكرناه، أن جميع ما وقع فيه من معاني النحو هو على مذهب الكوفيين، وبخلاف مذهب البصريين .. » (14).

وسوء فهم هذا النص آت من اعتبار أن كل هذا الكلام المتصل هو من

(12) انظر مقدمة (استدراك الغلط...) في الملحق

(13) منهم عبد الله درويش وحسين نصار في كتابيهما المذكورين

(14) المزهر 1 / 83 — 84.

لفظ أي علي القالي، ولذلك نسب إليه ما لم يقل وحُمل رأياً لم يصرح به. والواقع أن لفظه ينتهي عند عبارة : (ودفعه بأبلغ الدفع) ولم يكن الترقيم شائعاً بين القدماء حتى يفصلوا بين الجمل والأقوال، والا لوجدنا ذلك الفاصل بين كلام القالي وبين تعليق الزبيدي الذي يبدأه بتساؤله قائلاً : « وكيف لا ينكره أبو حاتم... ؟ »

وجملة القول أن ليس لدينا ما يثبت بالنص أن القالي كانت له وجهة نظر واضحة في الموضوع، ولا سيما أنه نقل من الخليل — حين وضع كتابه البارع — منهجه في التأليف وكان به فخوراً، ومادته اللغوية حتى ظن بعضهم أن البارع ما هو الا نسخة من العين⁽¹⁵⁾ مستعملاً في ذلك عبارته الصريحة : « قال الخليل »، وهو ما جعل الدكتور عبد الله درويش يشك في صحة ما نسب للقالي. ويتساءل : كيف ينفي الرجل نسبة الكتاب للخليل وهو ينقل عنه بعباراته الصريحة ويقتبس منهجه في التأليف⁽¹⁶⁾ ؟

صحيح أن القالي ألف في خلافة الناصر (ت 359 هـ) وقبل البارع كتابه المسمى بالمقصود والممدود، فكان إذا نقل إليه نصاً من العين قال : « قال صاحب كتاب العين » ولم ينسب إلى الخليل شيئاً الا ما كان منقولاً عن سيبويه، فهل كان ذلك يدل على رأي قاطع، وهو أن الكتاب لا يثبت للخليل، أم يعني مجرد الشك والتحفظ على أقل تقدير، أم أنه لا يدل على شيء من ذلك بالمرّة ؟. إننا لا نستطيع الجزم بشيء من هذا. وأما ما ذهب إليه الاستاذ هاشم الطعان من أن القالي قبل مشاركته في اللجنة التي ألّفها الحكم للنظر في كتاب العين، كان يطعن في نسبة الخليل ولكنه بعد ذلك اقتنع بصحة النسبة وتراجع عن رأيه⁽¹⁷⁾، فهو قول يحتاج إلى تأمل، ولا سيما أن الرجل كان قد ابتدأ العمل في كتاب البارع — وهو الذي وقع فيه النقل بصريح العبارة — منذ سنة 339 هـ⁽¹⁸⁾، أي خلال فترة الناصر، وأما اللجنة فانها لم تنعقد الا أيام المستنصر، وذلك خلال سنة ما من السنوات الواقعة بين 350 و 355 هـ أي بين السنة التي تولى فيها الحكم

(15) ستأتي مناقشة هذا الرأي.

(16) المعاجم العربية ص 55 — 56

(17) انظر مقدمة تحقيق البارع بقلم هاشم الطعان (بيروت 1975).

(18) ذكر ابن الأثير في التكملة (1 / 371 الحسيني) أن التأليف ابتدأ سنة 350 هـ وهو تحريف لا شك فيه إذ الروايات الصحيحة وردت بخلاف ذلك.

الخلافة وتلك التي فرغ فيها القالي من تسويد البارع. ومعنى هذا كله أن رأي الرجل لم تغيره مشاركته في لجنة المقابلة لأن قسما كبيرا من كتاب البارع كان يومئذ قد تم تأليفه.

وما أظن من جهة أخرى أن عمل تلك اللجنة كان من مهامه إثبات نسبة الكتاب الى الخليل — لأنها أساساً لم تجتمع لبحث هذا الموضوع، وإنما لاجراج نسخة مصححة — فلو كان الأمر كذلك، لاقتنع الزبيدي وعدل عن رأيه هو الآخر بما قدمته اللجنة من حجج وأدلة. بل إني لاذهب الى عكس هذا : أي أن وقوف أعضاء اللجنة على اختلاف النسخ وشدة تباينها وتصحيفاتها، فضلاً عما فيها من الرواية عن المتأخرين عن الخليل، ومن الاضطراب في تنظيم المواد قد زاد في شك بعض من كان قد عرف ذلك واطلع عليه من قبل. فهذا المستنصر نفسه — وهو الذي سابر أعمال اللجنة بكل دقة — قد أصبح في شك مُريب من أمر صاحب الكتاب. حتى رأيناه يوصي أبا بكر الزبيدي أن يتحاشى نسبة شيء الى الخليل أثناء الزيادة التي أمره بها على كتاب البارع، وأن ينسب الى (كتاب العين) — لا الى الخليل — ما لم يرد ذكره عند العلماء وانفرد به (العين).

يقول الزبيدي محتجاً بهذا لرأيه السابق :

« ولو لم تكن قدوتنا فيما ذكرنا، الا بمن طالع جميع العلوم، وأشرف على أصناف الفنون، وعرف أحوال العلماء وسيرهم ومراتبهم في العلم وماخذهم فيه، ووقف على تاريخ أزمتهم في مواليدهم وكتبهم، وتصرفهم في أيام حياتهم الى انقضاء أعمارهم وانقطاع مددهم : أمير المؤمنين الحكم المستنصر بالله رضي الله عنه، لكننا جدراء باتباع أمره، واقتفاء مذهبه. فقد عهد إليّ أعزه الله وأدام خلافته — حين أمرني بتنقيح الكتاب (البارع)، وتهذيبه والزيادة في أبوابه — ألا أحكي فيه عن الخليل حرفاً، وأن أنسب ما وقع في الكتاب عنه مما لم يذكره غيره من العلماء الى كتاب (العين)، توخياً للحق، وقصدًا الى الصدق ». (19)

ومهما تكن آراء الاندلسيين في كتاب العين وصاحبه، فانه حظي منهم بالعناية التي لم ينلها كتاب آخر في الميدان المعجمي. ومهما يكن رأي القالي

(19) انظر مقدمة (استدراك الغلط) للزبيدي في الملحق

أيضا فهو الذي أحيا مدرسة العين بالأندلس، وألف على منوال الخليل معجمه الكبير الذي تباهى به الأندلسيون وتفاخروا.

1 — 1 — كتاب البارع في اللغة

لم تبق الأيام من هذا الكتاب الذي قال ابن خير الاشيلي إنه كان في أربعة وستين ومئة جزء، ويضم 4446 ورقة، ويزيد على كتاب العين بنحو نيف وأربع مئة ورقة (20)، سوى قطعتين صغيرتين لا يكاد يتجاوز مجموعهما مئة وأربعين ورقة مخطوطة (21). ولكي نتصور بعبارة أوضح، مقدار ما ضاع من موسوعة القالي، علينا أن نعرف أن ما تبقى منها لا يملأ جميع ما تقتضيه مادة ثمانية أحرف فقط من مجموع الأبجدية العربية التي قسم إليها الكتاب. فليس بين أيدينا منها سوى قطع مبتورة من حرف الهاء، والغين، والعين، والقاف، والحاء، والدال، والطاء، والتاء.

على أنه بالامكان أن نضيف لهاتين القطعتين المعروفتين (22)، قطعة ثالثة يمكن تلفيقها من النقول الكثيرة الماثلة في بعض الكتب الأندلسية التي حفظت من الضياع، ولا سيما ذلك الموجود منها في الحواشي التي تعزى لآبي محمد البطليوسي وهي المكتوبة بهوامش النسخة الفاسية المحفوظة بالقرويين من مختصر العين للزبيدي ومادتها غزيرة جدا. وذلك فضلا عما هو منقول في كتاب (المستدرك في اللغة) وكتاب (استدراك الغلط...) وكلاهما للزبيدي، وما هو في بعض مؤلفات أبي عبيد البكري كـ (فصل المقال). وسنعود للحديث عن هذه النقول.

تأليفه

(20) فهرسة ابن خير ص 354 — 355.

(21) توجد القطعة الأولى من الكتاب بالتحف البهطاني وقد نشرها المنشق (فولتون) سنة 1933 بلندن مصورة، والثانية بالمشقة الوطنية بباريس. ونحن نرمز للأولى بحرف (ف) وللثانية بحرف (ب). والقطعتان معا في 144 ورقة بينهما أربع ورقات مكررة.

(22) اعتمد الأستاذ هاشم الطعان على القطعتين في تحقيق الكتاب، وقد نشره بيروت سنة 1975 ولكنني اعتمدت أساسا في دراسة الكتاب على الأصل الخطي فجعلته مصدرا. وجعلت المطبوع مرجعا أسمع به.

لقد كانت مقدمة الكتاب في جملة ما ضاع منه، وليس بين أيدينا نص آخر نستطيع الاعتماد عليه في معرفة سبب تأليف القالي لهذا المعجم اللغوي الكبير، سوى أن نفترض الأمرين التاليين :

1 — فنفترض أولاً، أنه الف لسد فراغ في المكتبة المعجمية بالاندلس، كان القالي أول من يحسه وهو يقوم بمهمة التدريس.

2 — ونفترض ثانياً أن الخليفة الناصر أمر القالي أو أشار عليه بهذا التأليف. وقد احتفظ لنا القفطي بنص يرويه عن ولد القالي يساعد على ترسيخ هذا الافتراض. قال القفطي وهو يترجم للقالي في إنباه الوراة (1 / 209) :

« وشوهد بخط ولده ما مثاله. ابتداءً أي رحمه الله تعالى بعمل كتاب البارع في رجب سنة تسع وثلاثين وثلاث مئة، ثم قطعته علل وأشغال، ثم عاود النظر فيه بأمر أمير المؤمنين وتأكيد عليه، فعمل فيه من سنة تسع وأربعين وثلاث مئة، فأخذه بمجد واجتهاد وكمل له. وابتداءً بنقله، فكمل لنفسه الى شوال سنة خمس وخمسين وثلاث مئة كتاب الهمز، وكتاب الهاء، وكتاب العين. ثم اعتل في هذا الشهر » وقد مات القالي بعد ذلك بأشهر قليلة.

فهذا النص وإن لم يكن فيه ما يدل على أن أمر الابتداء في الكتاب كان صادراً من الناصر، فهو صريح في كون هذا الخليفة قد أمر بإتمامه.

ولكن لم يكن الناصر هو وحده الذي أبدى اهتماماً بالكتاب، بل كان ولده المستنصر أشد حرصاً منه على صدوره. وغالب الظن أنه هو الذي كان أمر بتحرير ما كان منه مسوداً وإخراجه من الصكوك والرقاع، فلما كمل هذا العمل جيء به إليه، فنظر فيه وأشار بمقارنته بكتاب الخليل بن أحمد. وقال ابن الأبار وهو يترجم لأبي بكر محمد بن الحسين الفهري الذي كان يسمى (وراق القالي) و (مستمليه) :

« وهو ثوَلَّى مع محمد بن معمر الجبائي (23) نسخ ما لم يهذب أبو علي من تأليفه الذي سماه : « البارع » وتهذيبه من أصوله التي يخطه وخطهما، مما كتبا بين يديه (...) فلما كمل الكتاب وارتفع الى الحكم المستنصر بالله، أراد أن يقف

(23) ترجمة الجبائي في الصلة 2 / 487 (طبعة الحسيني) — انفتح 2 / 14.

على ما فيه من الزيادة على النسخة المجتمع عليها من « كتاب العين » فبلغ ذلك الى خمسة آلاف وست مئة وثلاث وثمانين كلمة⁽²⁴⁾. ويتم ابن خير هذا النص فيشرح معنى زيادة البارع على العين قائلا :

« زاد على كتاب الخليل نيفا وأربع مئة ورقة، مما وقع في العين مهملا، فأمله مستعملا ومما قلل فيه الخليل، فأمل في زيادة كثيرة، ومما جاء دون شاهد، فأمل الشواهد فيه⁽²⁵⁾. وهكذا فقد استوعب القالي ما جاء به الخليل ثم أضاف اليه من المواد والشواهد شيئا كثيرا، فتلقيه الناس بالاعجاب والاكبار حيثئذ حتى قال الزبيدي : « ولا نعلم أحدا من المتقدمين والمتأخرين ألف نظيره في الاحاطة والاستيعاب »⁽²⁶⁾.

ثم كان من عناية الحكم بالكتاب بعد هذا، أن أمر أبا بكر الزبيدي بتنقيحه والزيادة في أبوابه، وقد مر بنا ذلك النص الذي يقول فيه صاحب (الاستدراك) :

« فقد عهد إليّ — أعزه الله وأدام خلافته — حين أمرني بتنقيح الكتاب البارع وتهذيبه والزيادة في أبوابه، ألا أحكي فيه عن الخليل حرفا، وأن أنسب ما وقع في الكتاب عنه مما لم يذكره غيره من العلماء الى كتاب العين .. ».

وقد تجلت ثمرة هذا العمل الذي نُدب له الرجل في شيئين :

1 — ما تضمنه كتابه الذي سماه : (المستدرك في اللغة من الزيادة التي في كتاب البارع على كتاب العين) وسيمر بنا الحديث عنه.

2 — ما تضمنته القطعة الباريسية من كتاب البارع من إضافات لاحظنا أنها تبدأ جميعها بصيغة واحدة : « قال محمد : قال فلان... » وهي عبارة عن مواد لغوية زيدت على أصل الكتاب، ونقلت عن كبار اللغويين من أمثال : الاصمعي، وأبي زيد، الفراء، وأبي عبيدة، والأموي، والكسائي، واليزيدي، وأبي

(24) الكلمة 1 / 375 (طبعة الحسيني) وانظر الذيل 6 / 175.

(25) ابن خير ص 354 — 355.

(26) الطففات ص 186.

عبيد، وأبي بكر بن دريد الذي نقلت عنه أغلب النصوص (في 42 موضعاً) (27)، فعوضت ما أهمله القالي من كتاب الجمهرة. وقد جاءت هذه الإضافات بلا استثناء في خواتم النصوص الأصلية لتكون لها عناية ذيل، واستدراك. فبعض منها كان الغرض منه هو سد الفراغ الذي تركه القالي بإهماله بعض المواد، إما لعدم اطلاعه عليها، وإما لاعتقاده أنها وردت مهمة والحقيقة أنها مستعملة، وبعضها الآخر كان وروده بغرض التوسع والزيادة في الاستيعاب. ومن الأمثلة على النوع الأول :

أ) ما جاء في حرف القاف (ص 9 ب) :

فقد ذكر القالي مادة (زقن) ولكنه لم يذكر مقلوبها (زقن)، فلذلك أضيفت هذه المادة الجديدة على النحو التالي :

« ومن مقلوبه : — قال محمد : قال الأموي : زَقَنْتُ الحِمْلَ، أَزَقْنُهُ حملته. وَأَزَقَنْتُ الرجل : أَعْنَتَهُ على الحِمْلِ ».

ب) والموجود عند القالي في مادة (غ ر ز) هو هذه التقاليب : (غرز — غزر — رزغ) فيحتمل أنه أهمل من تقاليبها (زغر)، فلذلك أضافها (محمد فقال في (ص 43 ب).

« ومن مقلوبه : قال محمد : قال أبو بكر (28) : الزغر. فعل مَمَات، وهو اغتصابُك الشيءَ ».

فغالب الظن عندي أن ليست هذه الإضافات بنوعيتها، التي وردت بقاياها في القطعة الباريسية — ولم يرد مثلها في القطعة البريطانية — سوى نتيجة العمل الذي كلف به أبو بكر محمد بن حسن الزبيدي. وإذا كانت صيغة (قال محمد) التي استعملها في بعض كتبه الأخرى مثل « لحن العوام » و « الطبقات » غير كافية وحدها لحملنا على هذا الرأي، ولا سيما أن هنالك رجلين آخرين كلاهما اشتغل بتنقيح الكتاب وكتابته، وكلاهما كان يسمى (محمدًا) وهما : محمد بن الحسين الفهري، ومحمد بن معمر الجبائي السابق الذكر، وأن للأول منهما كتابا

(27) دلت المقارنة على أن النسب (لاي بكر) في هذه المواد المضافة، هو لابن دريد، إذ هو ينص في كتاب الجمهرة.

(28) هو أبو بكر بن دريد كما في الهامش السابق

حول البارع سماه : « جوامع البارع »، فان مما يزيدنا اقتناعا بأن تلك الإضافات هي للزبيدي دون سواه، هو ذلك النص السابق الذي يفيد بكل وضوح أن الحَكَم المستنصر قد أمر الرجل بإجراء تلك الزيادة، وحدد له طريقة العمل. ونحن مادمن لا نتوفر على نص آخر يعارضه أو يقوى قوته، فسنبقى على القول بأنها من صنع الزبيدي، ولا سيما أن مضمون هذه الزيادات يطابق تلك التوجيهات التي صدرت إليه من الخليفة، وهي أن لا ينقل عن الخليل شيئا فيما يزيد، ونحن لم نجد اسم الخليل بين الاسماء التي نقل عنها (29).

منهجه

حين وضع القالي كتاب البارع، كانت طريقة العين في التأليف المعجمي، هي الطريقة المتبعة عند سائر علماء عصره، وحتى ابن دريد (ت 321 هـ) — وهو أعظم شخصية أثرت في القالي من بين شيوخه — الذي حاول أن يتخلص من نظام الخليل المعقد القائم على الأسس الثلاثة المعروفة، وهي :

- نظام الترتيب على مخارج الحروف الصوتية.
- نظام الابنية
- نظام التقاليب

لم يستطع أن يتدع شيئا باهراً، إذ لم يطرح من طريقة العين سوى الأساس الأول فعوضه بالترتيب الالفبائي. أما الازهري (ت 370 هـ) في تهذيب اللغة، والصاحب بن عباد (ت 385 هـ) في « المحيط »، فانهما لم يزحزحا بناء الخليل قيد أنملة من مكانه، مع العلم أنهما متأخران وفاة عن القالي. بل إن ابن فارس نفسه المتوفى في نهاية القرن الرابع (395 هـ)، لم يتمكن من هدم ذلك النظام نهائياً. وهكذا فقد كان علينا أن ننتظر صدور كتاب (الصحاح) لأبي نصر الجوهري المتوفى في حدود الأربع مئة، لنشهد ثورة حقيقية على طريقة كتاب العين

(29) لاحظ الأستاذ الطعان بدوره وجود هذه الزيادات، ولكنه اكتفى بالقول إنها من صنع (تلميذين) للقالي، ولم يحدد — انظر مقدمة تحقيقه للبارع ص 70

الذي ظل وحده يهيمن على مناهج التأليف المعجمي مدة تزيد على القرنين (29م).

فالقالي إذن باقتفائه أثر الخليل، واتباعه لطريقته بجميع أسسها، لم يكن الا رجلا متشبعا بمناهج عصره، وواحدا من أولئك العديدين الذين ترسموا خطى هذه المناهج وتابعوها. واذا كان لابد أن نلومه على شيء، فليكن ذلك الشيء هو التزامه سنن التقليد، وعدم التفاته للمحاولة الجزئية التي أقدم عليها أستاذه الدريدي، فقد كانت تمثل بداية التمرد على الخليل، وحافزا الى التفكير في تطوير منهجه القديم، بصعوباته وتعقيده، تطويرا جوهريا وليس سطحيا كما حاول أبو علي.

وما دام منهج العين معروفا لدى الناس، لا يحتاج منا الى وصف، وكتاب البارع قد تابعه فيه كما قلنا، فنحن أيضا في غنى عن وصف منهج القالي في أساسه، وستكتفي بذكر بعض التغييرات الثانوية التي حاول إدخالها.

أولا : لقد تابع البارع من حيث المبدأ كتاب الخليل في نظامه الصوتي، ولكنه خالفه بالتقديم والتأخير في ترتيب الحروف حسب هذا النظام. ومع أننا لا نملك من الكتاب الا بقايا يسيرة لا توصلنا على سبيل اليقين الى معرفة الترتيب الحقيقي الذي مار عليه، فان المستشرق (فولتن Fulton) في تقديمه للقطعة التي نشرها بطريقة التصوير. قد افترض أن ترتيبه للحروف كان على النحو التالي :

(هـ — ح — ع — خ — غ — ق — ك — ض — ج — ش — ل —
ر — ن — ط — د — ت — ص — ز — س — ظ — ذ — ث — ف —
ب — م — و — ا — ي.)

أما حرف الهمزة، فذكر أنه لم يحدد له حيزا.

ولكن الذي يرجع الى طالعة (المقصود والممدود) الذي ألفه القالي قبل كتاب البارع، سيرى أن الترتيب الذي اتبعه فيه يبطل ما ذهب اليه (فولتن) ومن تابعه في ظنه. فقد نص أبو علي في كتابه الأول أنه سلك التسلسل التالي :

(29م) هذا لا يعني أن المعجميين العرب لم يعرفوا الترتيب الأنفائي قبل صحاح الجوهري ، فقد عرفوه في الرسائل اللغوية المؤلفة حسب الموضوعات ، كما عرفوه في كتاب (الجم) لأبي عمرو الشيباني ت 213 هـ. إلا أن ذلك لم يشع ولم ينشر انتشار الطريقة الخليلية. وكتاب (الجم) نفسه لم يلتفتوا إليه التفاهم لكتاب العين. مع العلم أن طريقة (الجم) لم تكن محكمة غاية الاحكام لأن المؤلف لم يراع في ترتيب المداخل سوى الحرف الأول منها لا غير.

(الهمزة — هـ — ع — ح — غ — خ — ق — ك — ض — ج — ش — ي — ل — ر — ن — ط — د — ت — ص — ز — س — ظ — ذ — ث — ف — ب — م — و).

ونص على أنه لم يجعل للآلف حيزاً (30).

ومن المفروض — بناء على هذا — أن يكون أبو علي القالي قد طبق الترتيب نفسه في كتابه الثاني وهو البارع في اللغة. لا أن يكون قد اختار ترتيباً جديداً. والذي يؤيد ما نذهب إليه هو شهادة ولد القالي الذي سبق ذكرها، وفيها يقول عن البارع : « فأكمل لنفسه الى شوال سنة خمس وخمسين وثلاث مئة، كتاب الهمز، وكتاب الهاء، وكتاب العين » (31).

فدل ذلك على أن الأحرف الثلاثة الأولى — على الأقل — كانت في البارع مرتبة على طريقة (المقصور والممدود).

فاذا قارئاً بعد هذا الترتيب بما سلكه الخليل وهو على هذا النحو :

(ع — ح — هـ — خ — غ — ق — ك — ج — ش — ض — س — ز — ط — د — ت — ظ — ذ — ث — ر — ل — ن — ف — ب — م — و — ا — ي).

وجدنا أنه يخالفه في مواضع كثيرة، بل إنه يخالف أيضاً طريقة سيبويه التي ترتب الأصوات على الشكل الآتي :

(الهمزة — هـ — ا — ع — ح — ع — خ — ق — ك — ج — ش — ي — ض — ل — ن — ر — ط — د — ت — ز — س — ص — ظ — ذ — ث — ف — ب — م — و).

ومع ذلك فإن ما صنعه القالي يعد هامشياً، لأن الأساس — وهو النظام الصوتي — ظل قائماً.

(30) مقدمة (المقصور والممدود) ص 10 — المخطوطة المغربية المنصورة على انشريط بالرباط، تحت رقم 967 عن أصل للمرحوم محمد الجواد النضلي.

(31) انباء الرواة 1 ص 209 — وانظر التكملة 1 ص 371.

ثانيا : أخذ القالي بالمبدأ العام الذي سار عليه الخليل في تبويب الكتاب، حسب الابنية الأساسية الأربعة التي تنقسم إليها الأنفاظ العربية، وهي : الثاني — الثلاثي — الرباعي — الخماسي⁽³²⁾. ولكنه خالفه عند التطبيق في بعض الجزئيات الداخلية :

أ) فقد جمع الخليل في باب الثاني ما كان على حرفين خفيفين مثل (مع — كم) أو على ثلاثة أحرف شدد الثاني منهما مثل (شق — عق) أو أربعة أحرف اثنان منها مكرران مثل (قد قد)⁽³³⁾.

أما القالي فإنه خصص باب الثاني لما كان حرف منه مشددا مثل (عض — عب) وأطلق عليه اسما جديدا يوافق هذا المضمون، وهذا الباب هو « الثاني في الخط والثلاثي في الحقيقة، لتشدد أحد حرفيه ». ولو أنه أدرجه في باب الثلاثي الصحيح بصفة عامة، لكان أجدى وأنسب.

وأما الثاني الخفيف المكون من حرفين، أحدهما معتل، فقد ألحقه بباب سماه « الحواشي » وهو الباب الذي يقابل « اللفيف » عند الخليل. كما ألحق ما جاء منه مكررا مثل (تغ تغ) بباب (الأوشاب). ولست أدري ما ذا صنع بالثاني الخفيف المؤلف من حرفين صحيحين مثل (بل — هل — مع — عن ... الخ)؟، إذ لا نجد كلمة من هذا النوع في الأبواب التي بين أيدينا من الكتاب⁽³⁴⁾، اللهم إذا كان بدوره قد أدخل في باب (الأوشاب)، لأن من الثاني المذكور ما هو دال على الزجر مثل (صه)، وما هو منقوص مثل (يد — دم — فم...) و(الأوشاب) باب جعل للزجر والمنقوصات كما سنرى.

ب) جعل الخليل باب (اللفيف) خاصا بالكلمات التي تضمنت حرفين أحدهما معتل⁽³⁵⁾، أو ثلاثة أحرف منها حرفان معتلان.

(32) لم يرد شيء من الخماسي بين المبني من الكتاب، ولكن تعلقات الزبيدي في كتاب (المستدرك في اللغة) ونقونه، تفل تطلق الصراحة على أن التالي لم يغفل بكتابه ذلك البناء الأساس من أبنية العربية.

(33) انظر (معجم العربية) لعبد الله درويش ص 17.

(34) أبواب البارح حسب التتابع هي : الثاني في الخط — الثلاثي الصحيح — الثلاثي المعتل — الحواشي — الأوشاب — الرباعي — الخماسي.

(35) انظر (المعجم العربي) لحسين نهار 1 ص 249.

أما القالي، فقد ألحق هذا الباب بالثلاثي المعتل، وأطلق عليه اسماً جديداً وهو « باب الحواشي »، قال : « هذه أبواب تختص بالثلاثي المعتل، مما جاء على حرفين أحدهما معتل، أو ثلاثة منها حرفان معتلان، وسميانه باب الحواشي ». ومن أمثلة ما جاء فيه من المواد : (ها — واه). وقد أكد الزبيدي هذه الحقيقة — إن كانت في حاجة إلى تأكيد — فقال بعد أن ذكر « باب اللفيف » : « سمي إسماعيل هذا الباب : باب الحواشي » (36).

ج) زاد القالي باباً جديداً على كتاب العين، وجمع فيه ألفاظ الحكايات، والزجر والأصوات، والمنقوصات، (وما أعتل عينه، أو فائؤه ولامه، أو فائؤه وعينه، أو كان فائؤه وعينه، أو لامه وعينه بلفظ واحد) وسماه : « باب الأوشاب » وجعل مكانه من ترتيب الأبواب فيما بعد الحواشي وقبل الرباعي. وهو كما نرى خليط من أبواب أخرى : من الثنائي الخفيف، والثنائي المكرر، والثلاثي المعتل، واللفيف (الحواشي)، والرباعي، إذ نجد فيه من المواد مثل (طق — قق — تغ — عوى — غطغطة — واقة..). وقد عمد إلى هذا الباب فقسمه بدوره تقسيماً دحلياً حسب أبنية ألفاظه، إلى ثنائي وثنائي (صحيح ومعتل)، ورباعي.

وهكذا أصبحت مواد الثلاثي في هذا الكتاب موزعة على خمسة أبواب

هي :

— الثنائي في الخط والثلاثي في الحقيقة (مثل جدّ — جرّ)

— الثلاثي الصحيح

— الثلاثي المعتل

— الحواشي (وهو اللفيف)

— الأوشاب (وتتضمن كلمات ثلاثية اعتل فيها حرفان أو تكرر حرف

منها).

وقد كان من المفروض أن تقود مثل هذه التغييرات التي أدخلها القالي على أبنية الخليل إلى بعض الانجاليات التي من شأنها أن تهذب نظام العين وتصلح

(36) المستدرک للزبيدي ص 197.

خلله واضطرابه، ولكن الواقع يشهد أنها كانت عكس ذلك تماما، فزادت الأمر تعقيدا، وملأت البارع خللا واضطرابا. ونحن مع تحفظنا في إصدار أحكام سريعة على كتاب لم يصل إلينا منه إلا نزر قليل، ولم يتمكن صاحبه من تنقيحه وتحريه في صيغته النهائية، وربما لم يتمه أصلا، لا نرى مانعا من إعطاء بعض الأمثلة التي استخرجناها مما بين أيدينا من الكتاب، وهي تثبت مدى الارتباك الذي وقع فيه القالي وهو يحاول تطبيق تغييراته الجديدة، وهو شيء لا يغتفر وجوده في معجم أراد تهذيب العين وتفادي أخطائه.

فمن هذه الأمثلة التي تجمعت لدينا نلاحظ :

1 — أنه وقع للقالي خلط واضطراب في تنظيم الألفاظ الثلاثية المعتلة بحرف واحد، أو حرفين اثنين، فهي لا تستقر في باب معين. وهكذا نجد أن (هوى — وهى — وق — قوى) قد ذكرت في الثلاثي المعتل من حرفي الهاء والقاف. وحق هذه الألفاظ جميعا أن ترتب في باب الحواشي (أي اللفيف) حسب التقسيم الذي وضعه. وحين نبحث بعد ذلك عن كلمة أخرى لها نفس خصائص الكلمات السابقة وهي كلمة (وغى)، فسنجدها في باب الأوشاب. وهنا نضع أيدينا على نقطة الضعف في نظام البارع، إذ نحس أن القالي قد احتار في تعيين المكان المناسب لهذه الكلمة ذات الخاصيتين : الأولى أنها تتضمن حرفين معتلين، فحقها لذلك أن توضع في باب الحواشي (اللفيف)، والثانية أنها تدل على صوت (أصوات الناس)، فحقها إذن أن تكون في باب الأوشاب. وقد اختار لها أمام هذه الحيرة المكان الثاني. ولكن هذا الاختيار أوقعه في مأزق خطير من ناحية أخرى :

— فهو بهذا الاختيار يضطر إلى فصل الكلمة عن مقلوبها وهو (غوى) الذي لا يدل على معنى الصوت، وهكذا صنف اللفظ الأخير في مكان بعيد وهو باب الثلاثي المعتل، وبه يكون قد خرق بندا أساسيا من بنود معجمه، وهو إتباع ذكر الكلمة بذكر مقلوبها.

— أنه بذلك فصل بين كلمتين لهما نفس الخصائص : (فغوى) مثلها مثل (وغى) في كونهما معا من اللفيف (أو الحواشي) — ولاحظ أيضا أنه ارتبك في

تصنيف الكلمة، فوضعها بدورها في باب المعتل عوض باب الحواشي —
— أنه اضطر لفصل كلمة (وغى) عن مشتقاتها التي لا تدل على
الصوت. وهكذا عمد الى كلمة (الأواغي) فألقى بها في باب المعتل، بعيدا عن
شقيقتها.

وقد حصل للقالي نفس الارتباك بالنسبة لكلمتين آخرين :
أما الأولى وهي : (غوغاء) — بمعنى الجراد والرعاع — فلها صفتان :
الصفة الأولى : أنها تتضمن حرفين مكررين جاءا بلفظ واحد وهو الغين
المعجمة، فحقها بذلك أن تصنف بين مواد الأوشاب.
الصفة الثانية : أنها تتضمن حرفا معتلا، فحقها بذلك أن تصنف مع
مواد الثلاثي المعتل.

وأما الكلمة الثانية وهي (القوافة) — بمعنى صوت الدجاج، ويشق منها
فعل يُقَوِّي — فلها ثلاث صفات :

الصفة الأولى : بها حرفان مكرران جاءا بلفظ واحد وهو القاف.
الصفة الثانية : دلالتها، فهي صوت.

وهاتان الصفتان تحولانها أن تكون في باب الأوشاب.

الصفة الثالثة : بها حرفان معتلان، فحقها أن تكون في الثلاثي المعتل.

وقد تخلص القالي من حيرته المركبة هذه، فجعل الكلمتين معا في باب
الأوشاب اعتبارا، لأن المقاييس التي وضعها لم تكن مضبوطة، إذ سرعان ما
انهارت تماما أمام الألفاظ ذات الصفات المتعددة.

ولئن كان هنالك مبرر — وإن ضعف — لحيرة الرجل إزاء اللفظين
المذكورين، فإن الأمر ملتبس تماما بالنسبة لكلمة (الوافة) التي تعني طيرا من
الطيور المائية في كلام أهل العراق، فقد جعلها في باب الأوشاب — وليس لها
صفة تحولها ذلك — وحقها الطبيعي أن تكون في باب المعتل من الثلاثي.

على أنه قد حصل عكس هذا بالمرّة، بالنسبة لألفاظ أخرى صحيحة

ومعتلة كان حقها جميعا أن تصنف في باب الأوشاب لدلالاتها الصوتية، ولكنها وزعت على أبواب أخرى اعتبارا للبناء الذي تنتمي إليه، وهذه أمثلة على ذلك :

اللجة : (ضجة القوم) — وردت في الشائي في الخط
النشيج : (من نَشَج الانسان بالبكاء، ونَشَج الحمار : إذا أقي بنوع خاص من الأصوات) — وردت في الثلاثي الصحيح.
نَشَج : (أَتَج الرجل : إذا ضحك مستهترا) — وردت بالثلاثي الصحيح.
عَنَى : (والتغني هو الترنم) — وردت بالثلاثي المعتل.
عَوَّث : (ضُرِب فَعَوَّث تغويثا) — وردت بالثلاثي المعتل.

2 — أنه احتار أيضا في تصنيف الكلمات الرباعية التي تكرر فيها حرفان، فجعل بعضها في أبواب الأوشاب بصفتها تحكي أصواتا معينة، ولكنه جعل بعضها الآخر في أبواب الرباعي بصفتها مكونة من أربعة حروف أصلية. وهكذا وجدنا أن (غظفظة — تقضقض — قرقر — نقنق — قطقططة — قفقفة — ققبق — وقوقة) كلها في أبواب الأوشاب؛ لأنها تعبر عن أصوات معينة، وحروفها مكررة. ولكننا وجدنا كلمات كثيرة من هذا النوع مذكورة في أبواب الرباعي، مع أنها بدورها تحمل هذه الصفة الصوتية، ومن الأمثلة على ذلك : (القشْقشة — انغرغرة — الضغضغة — اللقلقة — غضغض).

هذا مع العلم أن كل الألفاظ الرباعية التي هي من هذا القبيل أو جلها، تدل بالحقيقة أو المجاز على أصوات أو حركات تُحدث أصواتا، كالخُرخرة — والنغنة — والكركرة — والقضقضة — والصلصلة — والجمعجة، وأمثالها. فكان حق أبي علي لو أراد مراعاة هذه الخاصية في التوبيخ، أن يضم إلى باب واحد كل هذه الألفاظ. وكان حقه لو أراد مراعاة بناء الكلمة أن يضمها سائرها كذلك إلى باب الرباعي.

هذا وإن الفكرة التي حاول القالي تطبيقها في هذا الكتاب، وهي جمع الألفاظ الدالة على الصوت في باب خاص (وبإزائها المنقوصات، والزجر، واللفيف، والمكرر ..) على ما تؤدي إليه من لف وتعقيد لا يؤمن معهما الخطأ والتكرار والاضطراب، تبدو في حد ذاتها، ومن ناحية أخرى، غير قابلة للتطبيق، لا

بالنسبة للبارع وحده، ولكن بالنسبة لسائر المعاجم العربية التي تجعل من بين أسسها مراعاة تقاليب الكلمة، ومراعاة أصولها الاشتقاقية. أما التقاليب، فمراعاتها تكون بأن تذكر عقب المادة سائر ما تنقلب إليه، حسب القاعدة التي وضعها الخليل. فبعد ذكر مادة (صفق) الثلاثية، ينبغي الاتيان بالتقاليب الخمسة الباقية إن كانت جميعها مستعملة في اللغة، أو ببعضها إن لم تكن جميعها مستعملة.

وأما مراعاة الأصول الاشتقاقية — وهي خاصية تشترك فيها كل المعاجم العربية القديمة — فتكون بجمع سائر المشتقات الموجودة تحت عنوان المادة الواحدة، بحيث إذا طلب المرء شيئا منها وجده في موضع واحد، فيساعده ذلك على ملاحظة العلاقة الوشيعة الموجودة بين سائر مفردات المادة. وهكذا تجمع هذه المعاجم تحت عنوان (صفق) مثلا، كل لفظ مشتق منها، فعلا كان أو اسما أو صفة، بحيث هنالك تجد (الاصفاق) والصفقة) والتصفيق) والصفاق) وهلم جرا.. وهذا أمر جوهري، تختلف فيه المعاجم العربية عن معاجم اللغات الاوربية التي تصنف الألفاظ حسب حرفها الأول دون اعتبار جذرها أو أصلها الاشتقائي. ولذلك فأنت تجد فيها المداخل التالية، على سبيل المثال، موزعة على أبواب شتى : فلفظ Porter تجده في باب P و apporter في باب a و emporter في باب e و Rapporter في R و comporter في c و importer في i و exporter تجده في باب e و supporter في باب s و transporter في باب t... الخ فإذا أحيينا أن نمثل لهذه الطريقة بمادة عربية فسيوضع لفظ (ارتبط) في باب الألف، و (ربط) في باب الراء، و(ترابط) في التاء، و (مربوط) في الميم، وتجد (الرابط) في مكان بعيد عن (الرابط) تفصل بينهما كلمات أخرى غريبة عن المادة مثل : (الراجعة — الرافلة — الراصدة — الراكدة ... الخ).

وعلى كل حال لقد أدخل القالي بعمق المنهج الذي أحب أن يسلكه في كتابه حين فصل أولا بين الكلمة الدالة على الصوت التي وضعها في باب الأوشاب وبين سائر تقاليبها، لأن تلك التقاليب ليس فيها دلالة صوتية، ف (صفق) التي تفيد معنى الضرب مع التصويت، ستفصل بالضرورة عن (قفص) التي لا تفيد هذا المعنى، وحين فصل ثانيا بين هذه الكلمة الصوتية وسائر مشتقاتها الأخرى للسبب نفسه. ونحن نسوق على ذلك مثالين :

أ) فقد ذكر في باب الأوشاب (القَطُّقَةُ) وقال إنها تعني صوت القطاة، أما بقية مشتقات المادة وسائر معانيها الأخرى، فقد ذكرها في باب الرباعي، حيث أتى على ذكر :

القَطُّقَةُ : — اسم

القَطُّقُط : — المطر الضعيف

— صغار البرد

التَقَطُّط : — الذهاب في الأرض

ب) ذكر في باب الأوشاب أيضا كلمة (قَضَقَض) التي هي حكاية لصوت. ثم ذكر في الرباعي هذه المادة بنفس المعنى مع إضافة معان جديدة على هذا النحو :

يُقَضِّقُض : — يصوت

القَضَقُضَةُ : — كسر العظام والاعضاء

القَضَقَاض : — من الأسد : الحَطَام

هذا فضلا عن المثال الذي سبق ذكره حين قلنا إنه فصل بين (الْوَعَى) ذات المعنى الصوتي الحركي، و (الأواعي) التي لا تفيد ذلك.

3 — ومن هذه الملاحظات التي تتناول صميم المنهج، وتدل على بعده عن الدقة والاحكام، ما نراه في سائر أبواب الرباعي، وذلك أنه لم يراع في ترتيب الكلمات الرباعية أكثر من حرفين، في حين كان الجوهري الذي أتى بعده، أدق منه تنظيما إذ التزم الحرف الثالث في هذا النوع من الكلمات، كما التزم الحرف الرابع في الخماسي.

وهكذا وجدنا القالي في (باب العين والراء مع سائر الحروف) في الرباعي الكلمات التالية :

(طرغم — غطرم — غرغر — غطرس — غريل — برغل — غطرف — غذمر — زغرب — برغز —). فإذا كان الجامع بين هذه المفردات في نظر القالي هو حرفا العين المعجمة والراء، فإن ذلك في الواقع ليس كافيا في التنظيم، لأن ذينك الحرفين موجودان في كلمات أخرى ذكرها في غير هذا الباب. منها ما في

باب (الغين والشين مع سائر الحروف في الرباعي) مثل : (شغرب — شغير — شنغر — طرغش — غشمر — برغش —). وما في باب (الغين والضاد من الرباعي) مثل : (غرضف — ضرغط — ضرغد — غضرم — ضرغم) وما في باب (الغين واللام) مثل (غرملم). فكل هذه الكلمات تشترك في حرفي الغين والراء، ومع ذلك وزعت على مواضع شتى، دون ضابط ولاحد.

4 — وهناك بعد ذلك ملاحظات أخرى ثانوية، قد يكون مرجعها مجرد النسيان والغلط، أو أن الكتاب لم ينقحه ولم يراجعه صاحبه كاملاً. ومن هذا القبيل ما نراه من تكرار بعض المواد، كما حدث في مادة (غذم) التي ذكرت مرتين. وقد لاحظ الزبيدي أنه أعاد باب الهاء والعين في الرباعي من حرف الهاء. بعد أن مضى ذكره كله في باب الرباعي من حرف العين (37). على أن هناك نوعاً من التكرار ربما لم يكن السبب فيه ما ذكرنا، وهو ما نراه قد حصل في الكلمات الفارسية التي جمعها القالي في باب خاص ألحقه بآخر الكتاب، والحال أنها قد ذكرت في أبوابها. وهذه نقطة سنعود إليها.

بعض خصائصه

ليس بوسعنا أن نورد هنا نماذج من الكتاب لابرار بعض خصائصه، وإنما نكتفي بنتائج دراستنا لهذا المعجم الكبير فنقول إن من مميزاته الواضحة :

1 — أنه يكثر من النقل عن كبار اللغويين، حتى نكاد لا نجد لفظاً من اللغة غير منسوب لواحد من أمثال أبي عبيدة، وأبي حاتم، وابن الأعرابي، ويعقوب، والنضر بن شميل، والباهلي، والخليل، والاصمعي، وابن دريد، والفراء، وثعلب، والزجاج، والرياشي، والرزاحي، وقطرب، والاموي، واللحياني، وسواهم من المشهورين أو المغمورين. هذا فضلاً عن الشواهد الغريبة المنتزعة من القرآن والحديث والشعر والأمثال والحكم والخطب، وكلها منسوب إلى أصحابه. وهذا من الخصائص التي لاحظها القدماء ورأوا أنها مما يتميز به البارع عن العين. قال

(37) المستدرك ص 187.

الزبيدي : «وجمع فيه كتب اللغة، وعزّا كل كلمة الى ناقلها من العلماء، واختصر الاسناد عنهم.» (38). وقال ابن خير : «... مما وقع في العين مهملًا، فأملاه، مستعملًا، ومما قلّل فيه الخليل، فأملى فيه زيادة كثيرة، ومما جاء دون شاهد، فأملّ الشواهد فيه» (39).

2 — ومن ظواهر الكتاب البارزة، اعتناؤه بضبط المواد عن طريق التنقيص بالعبارة، غير مكثف بالحركات والشكل الذي قد يصيبه التحريف والتصحيح. وتلك ميزة حميدة لم يكن الخليل قد اصطنعها من قبل، وكان بها سابقا للجوهري الذي جاء بعده ففعل فعله، وإن كان لم يصرّ عليها إصرار القالي كما يقول الدكتور حسين نصار (40).

3 — اعتناؤه بلغات القبائل العربية ولهجاتها من جهة، وبالعامي والفصح من اللفظ من جهة ثانية. فهو ينقل كلام الكِلَائيين، ويحكى عن القيسيين، وأهل الطائف، ولغة اليمن، وكلام أهل الحجاز، وأهل البصرة، والعراق، والشام، والبدو، والحضر، والأمثلة على ذلك كله متعددة في ثنايا الكتاب. ولا يخفى ما لهذه النقطة من أهمية في دراسة التطور التاريخي للألفاظ العربية، وما صاحب هذا التطور من تغيرات دلالية. ولغة كل قوم كما هو معلوم هي مفتاح حضارتهم، ولا سيما أن القالي قد اهتم أيضا بلغة العامة وأهل الحواضر. فهو يحكي لنا مثلا أن أهل السواد كانوا يسمون مفاخر الديار في المزارع بالأواخي، وأن طيراً من الطيور المائية في العراق كان يسمى عندهم (الوَاقَة)، إلى غير ذلك من الأمثلة.

4 — اعتناؤه بالمُعَرَّب من الألفاظ، وما هو دخيل وأعجمي، فهو مثلا يحدثنا عن بقايا اللغة الجِيزِيَّة العِبَادِيَّة في العراق، ومنها كلمة (شَشَقْل) التي لَهَجَ بها صيارفتهم في تعبير الدنانير (ص 97 ف)، وعن ارتباط لغة الروم بلغة الشام، وما خلفته في لهجتها من تأثير، فقد كانت كلمة (البطريق) مثلا تعني القائد بلغة

(38) الطبقات ص : 186

(39) ابن خير ص : 354

(40) المعجم العربي 486/2 — ولم يحتس الدكتور أحمد عبد الفتور العطار عندما قال : إن طريقة الجوهري في ضبط الألفاظ بالنص والعبارة، غير مسبقة، انظر كتابه (الصاح ومدارس المعجمات العربية) ص 154

أهل الشام والروم معا، (ص 104 ف) (41)، وكانت كلمة (فندق) تعني في اللهجة الشامية خاناً من الخانات التي ينزلها الناس مما يكون في الطريق (ص 105 ف). و (الْقَرْسُطُون) بفتح القاف والراء وضم الطاء، تعني القَبَّان (الميزان) في هذه اللغة أيضا (ص 104 ف). ولا شك أن لغة الروم قد أثرت كثيرا في أهل الشام بحكم الارتباط التاريخي بينهم وبين البيزنطيين.

وينبها القالي في كثير من الأحيان الى بعض الكلمات الفارسية المعربة، كالتمرق، والصولجان، وإلى كلمات سريانية، كقنطار التي تعني عندهم مئة جلد ذهباً وفضة، وهي كذلك في لغة (بربر) تعني ألف مثقال من ذهب وفضة (42)، وكلمات أرمنية مثل : (الْقِرْمَز) بكسر القاف والميم، التي تعني صبغا أحمر يتخذ من عصارة دود معين. وهناك كلمات نبطية، وأخرى مشتركة بين لغتين، بالإضافة الى الكلمات التي يُكتفي فيها بالنصر على أنها أعجمية دون تفصيل.

وقد اعتنى القالي عناية خاصة بالالفاظ الفارسية المعربة، فبعد أن نثرها في ثنايا الكتاب، ووزعها على الأبواب المناسبة لها، عاد في الأخير الى جمعها في معجم صغير ألحقه بآخر البارع وسماه : « باب ما جاء معربا من كلام الفرس »، وذلك ما يكشف عنه كتاب (المستدرك في اللغة) لابي بكر الزبيدي، وهو شيء لم يسبق أن نبه عليه أحد من الدارسين. قال الزبيدي : « ولأسماعيل في آخر كتاب البارع باب تُرْجِمُهُ : باب ما جاء معربا من كلام الفرس، وقد مر من هذا الباب شيء في أضعاف الديوان منه، وأبواب بعدها أنا ذاكرها هاهنا، وهي زائدة على أبواب العين سوى ما وقع في حشو الديوان منه » (43). ثم أخذ في استعراض هذه الكلمات التي رتبها من جديد حسب طريقة العين، بادئا بما جاء من ذلك على حرف الحاء، فالهاء، فالحاء، فالغين، فالقاف، فالكاف، فالجيم، فالصاد، فالهاء، فالراء، فاللام، الذي توقف الكلام عنده فجاءة دون أن يتم ودون أن يذكر باقي

(41) وذكر الزبيدي في (المستدرك) فيما نقله عن القالي في (باب المعرب من الكلام الفارسي) أن كلا من (البطريق) و (الفندق) لفظ فارسي الأصل.

(42) سقطت الفقرة المتضمنة لهذا الكلام من طبعة هاشم الطعان عند مادة (قطر) وهي موجودة في الاصل المخطوط (ص 101 ف).

(43) جاء أول هذا الكلام في نهاية ص 201 من مخطوط (المستدرك ...) وجاء غمامه في بداية ص 198 منه، وذلك لقرط ما أصاب النسخة الوحيدة الموجودة من الكتاب (وهي نسخة الفرويين رقم 64) من خلط.

الحروف الأخرى للنقص الموجود في أصل مخطوط (المستدرک..). وقد استغرق ما في هذه الحروف العشرة صفحتين فقط من صفحات الكتاب، مما يدل على أن الذي ضاع من هذا الباب المخصص للكلام الفارسي العرب لا يتعدى في التقدير ثلاث صفحات أو أربعاً من حجم (المستدرک..). على أن الذي نقله الزبيدي، ليس هو كل ما جمعه القالي في البارع، بل هو حسب النص السابق ليس إلا جزءاً منه، ذلك أنه طرح من الأصل الذي أورده أبو علي شيئين : طرح منه الكلمات التي سبق ذكرها في أضعاف (المستدرک..) ليتجنب التكرار، وطرح منه الكلمات التي توجد في العين، لأن غرضه الأول والأساس، هو ما زاده البارع عليه وإظهاره. وإذن فقد كان (باب العرب من كلام الفرس) واقعا بالبارع في صفحات عديدة، تصرف الزبيدي فيها بالحذف والاختصار.

على أن وضع القالي لهذا الباب بآخر كتابه، لم يكن القصد منه سوى تقريب المادة الى يد متاوليها — ولو أن في الأمر تكراراً — وتذليل المشتقات على طالبي شيء من هذا الباب، والا فما تضمنه من المواد قد سبق تفصيله وإدراجه في ثنایا الكتاب، يدل على ذلك هذا الجزء المتبقي منه، فمنه نعرف أن كلمات كثيرة كالفندق، والزندق، والصولجان، والصهريج، والجبص، والدفتري، والدياج، والقيراط... الخ، واردة في القطعة الموجودة من البارع، موزعة على الأبواب.

5 — ومن خصائص الكتاب أخيراً، ميله الى الاستقصاء والاستيعاب، وهي من الأشياء التي شهد بها للبارع كل علماء الأندلس وغيرهم ممن رأى الكتاب كاملاً، أو نقل عنه أو سمع به، واعتبروها من مزاياه حين قارنوه بكتاب العين. قال الزبيدي « وهو يشتمل على خمسة آلاف ورقة، ولا نعلم أحداً من العلماء المتقدمين والمتأخرين ألف نظيره في الاحاطة والاستيعاب » (44). وكذلك قال المقرئ في النفع (4 ص 74) وابن العماد في الشذرات (3 ص 18) وابن خلكان في الوفيات (1 ص 226). وحكى ابن خیر الاشبيلي في فهرسته نحو ذلك (ص 355)، بل لقد قارنه الشيخ نصر الهوريني بالقاموس المحيط، فقال يرد على الفيروز بادی في ادعائه التفرد والاستيعاب والجمع وأن كتابه خلاصة ألفي

(44) الطبقات ص 186، ونقل القفطي عنه هذا الكلام (الانباء 1 / 209).

كتاب، ما نصه : « على أن المصنف لم يستوعب ما في كتاب واحد، وهو كتاب البارع لآبي علي القالي. جمع فيه كتب اللغة بأسرها على حروف المعجم » (45) وقد كان من الطبيعي أن يخرج هذا المعجم الذي استمر تأليفه حوالي ستة عشر عاما، يتخللها انقطاع بين الحين والآخر، والذي نفّض عليه القالي خزانة الحكم المستنصر الملأى بالذخائر — كما يقول صاعد البغدادي — أن يخرج في مثل الحجم الكبير الذي تحدثوا عنه.

هل البارع هو كتاب العين ؟

بعد هذا الذي ذكرناه عن منهج الكتاب، ووصفناه من خصائصه، يبقى أن نثير نقطة وردت في مقدمة طبعته التي كتبها الاستاذ هاشم الطعان، وملخصها أن بارع القالي ما هو الا كتاب العين للخليل بن أحمد. وهو رأى تحمس له صاحبه وتطرف فيه حتى قال : « وبهذا يكون البارع أقدم نسخة وصلت إلينا من كتاب البارع »، ولكن مع هذا الحماس لم يأت بدليل ولا حجة، وغاية ما قال، إنه حين قابل بين النصوص المنقولة في البارع عن الخليل وتلك الموجودة بنسخ العين، وجد بينها تطابقا (حَذُوكُ الْقُدَّةِ بِالْقُدَّةِ) — كما قال — مع أن هذا في حد ذاته ليس دليلا علميا ولا مقنعا، لأنه لا يفيد سوى حقيقة واحدة، وهي أن القالي كان أمينا في النقل، غير متزيد ولا منتقص. وتلك من الخصال العلمية الحميدة التي عرف الرجل بها واشتهر. وأقول هذا لأن كتاب البارع لم ينقل عن العين وحده، بل لم يكن اسم الخليل الا واحدا من الاسماء العديدة التي تتردد في كل صفحة من صفحاته. فهو ينقل عن كتاب الالفاظ لابن السكيت، وكتاب الخيل للاصمعي وكتاب الخيل لآبي عبيدة. وكتاب اللغات، وكتاب الغرائز لآبي زيد، والجمهرة لابن دريد (وإن لم يصرح باسم الكتاب)، وعن كتاب مجهول الاسم لآبي عبيدة (ص 121 ف)، وكتاب آخر قرأه على ابن دريد منسوخ من أصل السكري (ص : 13 ب). ولو وصل إلينا الكتاب كاملا لوجدنا لائحة المصادر الطويلة جدا، مع العلم أن القالي لم يكن في البارع ينسب الأقوال

(45) شرح دياحة القاموس للشيخ نصر المرويني المطبوع مع القاموس المحيط — طبعة الحلبي الثانية — مصر — سنة 1952 ص 46.

والنصوص الى مصادرها الكتابية الا في القليل النادر، وإنما عادته أن يذكر أسماء المؤلفين والرواة مكتفيا بها عن تسمية مؤلفاتهم. فهو لا يقول : « قال في الجمهرة » — « قال في العين » — « قال في الالفاظ »... الخ ولكنه يقول : « قال ابو بكر » — « قال الخليل » — « قال يعقوب »... ولو أن الشخص الواحد من هؤلاء له أكثر من كتاب. وما هذا إلا إمعان في اختصار مقدمة النص وإطارة الكثيف، وشبيه به ما صنعه في سلاسل الأسانيد التي حذفها نهائيا. قال أبو بكر الزبيدي — وهو الذي رأى الكتاب كاملا، واطلع على خصائصه عن قرب — : « وجمع فيه كتب اللغة، وعزا كل كلمة الى ناقلها من العلماء، واختصر الإسناد عنهم » (46)

ولكي نزداد يقينا بهذه الحقيقة، وهي أن الخليل لم يكن — مع كثرة المنقول عنه — الا مصدرا واحدا من بين عدد كبير من المصادر الأخرى، يكفي أن نفتح الكتاب على أية مادة يقع عليها بصرنا. ونمثل لذلك بمادتين.

1 — ففي مادة (بلغ) (ص 274 — 275 من المطبوع)، يورد القالي مادته منقولة عن مصادره بالنحو والترتيب التاليين :

- قال أبو علي : قال أبو زيد....
- وقال الكلبيون.....
- قال ابن الأعرابي...
- قال أبو بكر (ابن دريد)....
- قال أبو عبيدة....
- قال الفراء....
- وعن الكسائي....
- وقال يعقوب....
- وقال الخليل....

2 — ثم لنعد فتح الكتاب على مادة جديدة، ولتكن هي مادة (غمز) (ص 365 — 366 من المطبوع). ففيها ترد النقول بالترتيب الآتي :

(46) الطيفات ص 186.

- أبو زيد ...
- وقال يعقوب في كتاب الالفاظ.....
- وقال أبو زيد...
- قال يعقوب
- وقال أبو عبيد عن أبي زيد.....
- وقال الخليل.....

فلقد كان إذن على الاستاذ الطعان أن يقول : إن كتاب البارع هو مجموع كتب هؤلاء وغيرهم على نحو ما قال الزبيدي، وليس هو كتاب العين وحده. على أن الرأي الذي لا مراء فيه، وهو ما يصدقه ما بين أيدينا من الكتاب، ويشهد له ما قرأناه من شهادات القدماء، هو أن نقول إن أبا علي القالي :

- أخذ المواد اللغوية التي احتوى عليها كتاب العين.
- أخذ ما جاءت به المعاجم الأخرى وسائر المدونات اللغوية التي جمعت بعد الخليل أو كان الخليل قد أهملها. وقد لاحظ القدماء أن ما جمعه القالي من ذلك بلغ 5683 مادة، وهو ليس بالقدر الهين.
- أضاف الشواهد الى ما لا شاهد له، وصحح النصوص ووثقها، وحذف الأسانيد.

- ضبط المواد بالنص والعبارة دون الاكتفاء بالشكل والحركات.
- أعاد النظر في الترتيب الصوتي للحروف، مخالفا بذلك الخليل وسيبويه معا.

- أعاد النظر في توزيع المواد على الابنية، وأضاف أبواب «الأشباب» ووضع ملحقا خاصا (بالمُعَرَّب من كلام الفرس)، وغير اسم (اللفيف) ملحقا إياه بالثلاثي المعتل، كما غير اسم الثنائي المضاعف ..

ذلك هو مجمل ما صنعه القالي في الكتاب — وقد رأيناه مفصلا فيما سبق — ولو أننا تتبعنا المعاجم العربية حسب تاريخ صدورها، الواحد تلو الآخر، ولا سيما إذا كانت من مدرسة واحدة، لما وجدنا في اللاحق منها شيئا جديدا ليس في السابق، سوى أن يكون زيادة مواد، أو زيادة تهذيب وتنقيح وضبط أو

إعادة نظر في ترتيب كلي أو جزئي، أو توسع واستقصاء، أو إيجاز واختصار، والا فما هو معجم القاموس المحيط بالنسبة للمعاجم السابقة له مثل (المحكم) و (العياب) و (الصحيح) التي قال عنها في مقدمته : « وضمنته خلاصة ما في العباب والمحكم، وأضفت إليه زيادات من الله تعالى بها وأنعم، ورزقنيها عند غوصي عليها من بطون الكتب الفاخرة الدأماء العظمى. وأسميته القاموس المحيط لانه البحر الأعظم. ولما رأيت اقبال الناس على صحاح الجوهري — وهو جدير بذلك، غير أنه فاتته نصف اللغة وأكثر، إما بإهمال المادة أو بترك المعاني الغريبة النادرة — أردت أن يظهر للناظر بادىء ذي بدء فضل كتابي هذا عليه، فكتبت بالحُمر المادة المهمة لديه، وفي سائر التراكيب تتضح المزية بالتوجه إليه. ولم أذكر ذلك إشاعة للمفاخر، بل إذاعة لقول الشاعر : كم ترك الأول للآخر » ؟ وما هو (لسان العرب) بالنسبة للمعاجم التي نقل عنها وضمنها كتابه، إن لم يكن هو شيء أو أشياء مما ذكرنا ؟ إن كل معجم لاحق من المعاجم العربية — ولا سيما تلك التي لم يشافه أصحابها الأعراب — كان يأتي وهو يتلخ في أحشائه معجما أو معاجم سابقة مضافا إليها أمر من الأمور. ومع ذلك لم يقل أحد إن المتأخر منها هو عين المتقدم، لأن مثل هذا الأمر يبدو طبيعيا في ميدان المعاجم.

1 - 2 - دراسات حول العين والبارع

كان البارع إذن، هو شارع باب التأليف المعجمي بالاندلس على مصراعيه. ولما كان لهذا المعجم صلة وثيقة بكتاب العين، فقد قامت حولهما معا حركة خاصة من الدراسات، نهض بها تلاميذ القالي، وامتد صداها وتأثيرها الى غيرهم. وكانت هذه الحركة تنصب تارة على العين وحده، وأخرى على البارع وحده، وفي أحيان ثالثة تربط بينهما وتقارن. ونحن نلخص هذه الحركة فيما يلي :

1 - 2 - 1 - ما دار حول البارع

ما إن انتهى القالي من تأليف البارع حتى بادر الناس لروايته عنه، وذلك قبل إخراجهم من المسودات. فقد احتفظ لنا ابن خير في فهرسته بسندين لروايته : ينتهي أولهما الى أبي القاسم أحمد بن أبان بن سيد اللخمي والثاني الى أبي بكر الزبيدي (ص 354). وكلاهما من تلاميذ المؤلف المشهورين.

ولقد كان ما قام به الفهري والجياياني من تحرير صكوك الكتاب ورقاعه، وما تم تحت إشراف الخليفة المستنصر من مقابله بكتاب العين والتعرف على زياداته، ثم ما صنعه الزبيدي من إضافات وتنقيحات على الوجه الذي مر، كله يمثل أول نشاط علمي يقوم بالاندلس حول معجم البارع. وتمر فترة بعد ذلك، ويأتي المنصور بن أبي عامر الحاكم الذي أراد أن يعفي على آثار الأمويين السياسية والثقافية، بمحو أعمالهم ومنجزاتهم أحيانا أخرى، فيعقد مجالس للعلم بقصره، يحضرها العلماء. ومن هذه المجالس ما كان مخصصا لقراءة الكتاب البارع حسب ما يذكر صاعد البغدادي المتوفى سنة 410 هـ. وقد كان صاعد هذا أول من يتصدى لنقد الكتاب في تلك المجالس، ولكنه مع الأسف لم يحتفظ لنا في (فصوصه) إلا بنص واحد يحكي فيه نموذجا من نقوده واعتراضاته. قال :

« كان مولانا المنصور بن أبي عامر أطال الله بقاءه، أمر بقراءة البارع، وهو كتاب لابي علي القالي رحمه الله، صنفه بالاندلس، ونُقِصَ كتب المستنصر رحمه الله عليه، واستقصى. واحتذى فيه [بكتاب] المفضل بن سلمة (47) صاحب الفراء — وهو كتاب بليغ، يقع بخط مجموع في نحو من ثلاثة آلاف ورقة وسماء البارع، يرد فيه على كثير مما أورد صاحب العين ويخطئه فيه. ولابن دريد كتاب في الرد عليه كبير، يعرف بكتاب الانتصار لصاحب كتاب العين — فنقله أبو علي، وضم اليه من خزانة المستنصر رحمه الله زوائد كثيرة. فكان يُقرأ على المنصور بحضوري. فكنت أذكر ما أُخِلَّ به ولم يقع عليه. فكان يقع ما أورد مرة في حال الاستحسان، وتارة في حيز الارتباب، وأخرى في حيز الرد، إذ لم يصحبني من كتبي التي درستُ فيها شيء، وكان معولي على حفظي. فقرئ عليه حرف الحاء، والميم، فاستمعت الى آخر الباب فقلت : قد أُخِلَّ على طلبه الاستقصاء بكلمتين : قال المنصور أيده الله : وما هما ؟ قلت ... » (48).

(47) في الأصل : (وهو كتاب احتذى فيه بالمفضل بن سلمة) ولعله من قبيل التصحيقات الكثيرة التي حشيت بها النسختان المخطبتان، إذ في العبارة — على نحو ما هي عليه في الأصل — ارتباك وخطأ. والمفضل بن سلمة هو أبو الخطاب المفضل بن سلمة بن عاصم المتوفى بعد سنة 290 هـ. ترجمته في الفهرست لابن النديم ص 109 ومراتب النحويين ص 154 والرواة ص 396 ونور القبس للبخموري 339 وبروكلمان 2/ 209 (الترجمة العربية). وكتاب المفضل الذي يشير اليه صاعد هو (البارع في اللغة) أو (البارع في علم اللغة).

(48) كتاب الفصوص لصاعد البغدادي 2/ 274 مخطوط الرباط. والنص مقابل بنسخة الفرويين.

ثم ذكر الكلمتين اللتين أستدركهما على البارع، أولاً هما (الحميم) بمعنى البارد، وثانيتها (الحمام) بمعنى المرأة. وأتى على ذلك بشواهد. وذكر المناقشات التي جرت على إثر كلامه. إذ اعترض عليه أحد الحاضرين، ورفض سماع حجته، قال صاعد : « فوقع كلامي موقع الريبة، الى أن ظفرت بكتاب تضمن هذه الرواية وهذا المعنى وأريته الموضع. وهو كتاب (مجالس ثعلب) عن ابن الأعرابي فأذعن له ».

وهذا يدل على مكانة بارع القالي في نفوس العلماء الاندلسيين الذين لم يكونوا مستعدين لتقبل ما يأتي به صاعد وأمثاله من انتقادات توجه إليه الا ما ثبت بالحجة والدليل.

والنص بعد ذلك يتضمن رأياً غريباً في البارع لم يسبق إليه ولم يتبعه فيه أحد من القدماء، فقد ذكر أن القالي احتذى فيه كتاب المفضل بن سلمة النحوى الكوفي المسمى (بالبارع في اللغة) بل نقله الى كتابه وزاد عليه من خزانة الحكم المستنصر، وهو رأي لا يمكن أن نتقبله منه بسهولة، وذلك للأسباب التالية :

1 — لأن بارع القالي كما رأينا خلال الدراسة السابقة لم يؤلف للرد على الخليل أو تخطيطه ولم يكن مؤلفه من القادحين في نسبة العين لصاحبه، بل هو على العكس من ذلك يملأ الصفحات نقلاً عنه دون شك ولا اعتراض، في حين كان القصد من كتاب المفضل بن سلمة كما يقول صاعد، هو تخطيط الخليل واتهامه، وهذا يعني أن القالي لم يحتذ حذو ابن سلمة.

2 — لم يرد فيما تبقى من كتاب القالي ذكر للمفضل بن سلمة الا مرة واحدة، إذ حكى عنه عبارة قصيرة هي بالنص : « وكان المفضل بن سلمة يقول : الجُزور بالضم، حتى تُهي عن ذلك ». (ص 655 من المطبوع) وهذه العبارة لا تفيد النقل عن كتابه الذي لم يرد ذكره ولو مرة واحدة. وهذا يعني ان القالي لم ينقل تصنيف ابن سلمة الى معجمه كما زعم صاعد، ولو كان حصل ذلك لرأينا القالي المعروف بأمانته العلمية وعزوه كل قول لصاحبه، ينص على كل كلمة نقلها منه كما فعل بالنسبة للخليل وعشرات من أمثاله.

3 — أن كتاب البارع لابن سلمة لم يَكْمُل تأليفه وذلك ما ينص عليه ابن النديم حين يقول : « والذي خرج منه الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، والحاء » أي مقدار ستة أحرف لا غير. (الفهرست : 109).

4 — أن صاعد قد انفرد بهذا القول دون بقية العلماء الموثقين، ممن قرأ الكتاب وفحصه ودرسه ونقده، وعلى رأسهم الزبيدي وغيره من الذين رَووا أخباره وذكروا خصائصه، واستدركوا عليه.

5 — أن النص ورد في إطار القصص الكثيرة التي يتلى بها كتاب الفصوص، ويكون موضوعها الاعجاب بنفس المؤلف وإظهار تفوقه الكاذب على العلماء، وما أشبه ذلك من الخوارق والادعاءات التي أنكرها عليه كل علماء الأندلس. فهو عندهم — أي صاعد — متهم في علمه وأخباره : « يتكلم بملء فيه، ولا يوثق على ما يذره وما يأتيه » كما يقول بحق ابن بسام، ونقله عنه المقرئ (49). فالنص السابق عبارة عن قصة يرويها الرجل عن مجلس من مجالس المنصور العامري، حضره واتهم فيه القالي بالتقصير في موضعين ذكرهما، وأنكرهما عليه أحد الحاضرين، فلم يستطع إقناعه وإسكاته الا بعد أن أتى بكتاب (مجالس ثعلب)، فظفر بالحجة، وانتهت القصة بانتصاره. وهي قصة غير عادية ولا سيما إذا قورنت بمشيلاتها من القصص الواردة بالفصوص. وشبيه بهذه القصة، قصة أخرى جرت بمحضر المنصور أيضا، ناقشه خلالها الزبيدي في مسائل، وسأله أن يأتي بالأسماء التي يعرفها للقيِّم على المال، فأتى صاعد بثمانية عشر اسما، فاستلب إعجاب الحاضرين، وقام الزبيدي مبهوتا الى المنصور، واعترف أمامه بتفوق صاعد على القالي الذي لم يذكر من تلك الأسماء في (أماليه) الا نحو السبعة أو الثمانية (50). فاذا بصاعد يتيه عجبا ويقول :

« وما أعجَبَكَ مما رأيت، وأنا أشرحُ (الغريب المصنف) في أربعة أمثاله، فأعفي مُلْتَمِسَ هذا العلم أن ينظر بعدَهُ في شيء من كتب اللغة ؟ » فأجاب

(49) الذخيرة ص 2 المجلد 1 السفر الرابع — والنسخ 4/ 94

(50) في الحقيقة لم يذكر القالي في أماليه (2/ 322) سبعة أو ثمانية أسماء للقيِّم على المال، ولكنه ذكر أحد عشر اسما، حسب ما هو في النسخ المطبوعة.

الزبيدي متحدياً أو متعجباً : «إذا فعلتَ هذا، فأنا أولُ غادرٍ ورائحٍ عنك.» (51) ويكفي للطعن في هذه القصة الأخيرة، أنها واردة بصيغة ونتائج معاكسة في نفح الطيب (4 ص 74). فهي هناك تنتهي بهزيمة صاعد وتسفيه العلماء له، ومنهم الزبيدي نفسه، والعاصمي، وابن العريف.

وهناك مثال آخر، وهو القصة التي يرويها عن مجلس في حضرة أبي شجاع (فنا خسروه) بالموصل، فقد سأل هذا صاعداً أن يعدد له الأسماء التي يعرفها للمهذار، فذكر له ستة، ولما ناقشه رجل يسمى (قرموطة) كان حاضراً بالمجلس، في الاسم السابع، انتصر عليه صاعد أيضاً، وظفر منه بالاعجاب (52).

إنها أمثلة مع غيرها — وهي كثيرة — تحكي العجائب عن (بطولة) صاعد وانتصاراته العلمية. ومنها ما كان فيه الحظُّ من قيمة أبي علي القالي والازراء بسمعته وعلمه، قصداً واضحاً، فلا احتجاج به إذن. ومن هذا القبيل تلك القصة الأولى التي نحن بصدد نقدها.

6 — أن صاعداً شخصية استعملها المنصور بن أبي عامر المستبد بالحكم في وجه الأمويين بالأندلس، لمحاولة طمس آثار أبي علي القالي، باعتباره كان واحداً من صنائع بني أمية. ذلك ما ينص عليه ابن بسام إذ يقول عند ذكر صاعد : « فأراد المنصور أن يُعَفِّي به آثار أبي علي البغدادي الوافد على بني أمية قبله، وهزَّه لذلك، فألفى سيفه كهُماماً. وسحابه جهُماماً » (53). بل إن كتاب الفصوص في جملة لم يوضع إلا لهذا القصد. فالمُقري يحكي لنا أن المنصور أخرج كتاب النوادر لأبي علي وأراه صاعداً، فلما رآه قال للمنبصور : « إن أراد المنصور أُمليتُ على كتاب دولته كتاباً أرفع منه وأجل، لا أورد فيه خيراً مما أورد أبو علي. فأذن المنصور له في ذلك » (54). غير أن علماء الحضرة من معاصريه والمتأخرين عنه، تتبعوا الكتاب بعد أن تم تأليفه « فلم ترد فيه كلمة صحيحة عندهم، ولا خبر يثبت لديهم »، كما يقول المقري. فرجل استعمل لهذه الغاية،

(51) الفصوص 1 ص 78 مخطوط الرباط

(52) نفسه 1 ص 226

(53) الذخيرة لابن بسام — المجلد 1 — الفر 4 ص 2

(54) النفح 4 ص 74

وأُنيط به هذا الدور، خَلِيق بأن يضع على القالي الأقاويل، ويكون منه موضع الحسود.

تلك ناحية من اهتمام الاندلسيين بكتاب البارع، وتتجلى لنا الناحية الثانية في ظهور كتابين، نوجز الكلام عنهما فيما يلي :

جوامع كتاب البارع

أما الأول، فهو (جوامع كتاب البارع) المنسوب لتلميذ القالي الآنف الذكر : أبي بكر محمد بن الحسين الفهري ⁽⁵⁵⁾. نسبة إليه المراكشي في الذيل، وقال إنه وقف عليه ونقل منه في ترجمته لمؤلفه. وهذا نص عبارته.

« ذكر ذلك محمد بن الحسين الفهري المذكور في كتابه الذي سماه (جوامع كتاب البارع) وقفت على ذلك في الكتاب المذكور بخط كاتبه للحكم.... » ⁽⁵⁶⁾. ويقول مرة أخرى :

« وقد قرأت بخط أبي علي الغساني على ظهر كتابي من (الاصلاح) بخط الغساني أيضا ما نصه : « ذكر أبو عبد الله محمد بن الحسين الفهري وراق أبي علي البغدادي في مقدمة كتاب البارع من تأليفه : قال لنا أبو علي إسماعيل بن القاسم غير مرة : قال لنا أبو بكر بن دريد وابن الأنباري «....» » ⁽⁵⁷⁾.

فإن صح كل ما قاله المراكشي، فسيكون معناه أن الفهري وضع أولا كتابا خاصا سماه : (جوامع كتاب البارع)، ولا نعرف ما فحواه، سوى أن يكون تكملة أو حواشي على كتاب القالي، ثم وضع للبارع ثانيا — بعد أن نقحه وهذبه مع زميله الجياني — مقدمة نقل منها الغساني ما رواه القالي عن شيخه : ابن دريد، وابن الأنباري. ولم يصل إلينا على كل حال شيء من هذا أو ذاك. هذا إذا لم تكن العبارة الواردة في نص المراكشي وهي قوله « في مقدمة البارع من تأليفه »

(55) انظر ترجمة الفهري في : جذوة الحمدي ص 374 — بغية الملتزم ص 71 (طبعة دار الكتاب العربي 1967) — الوعاة 294 — التكملة 1 ص 371 (ط . العطار الحسيني) — الذيل والنكمة 6 ص 175 — انباه الرواة 3 ص 71. وفي الجذوة وبغية الملتزم أن اسمه : محمد بن أبي الحسين، وعند الففطي أنه (محمد بن أبي الحسن).

(56) الذيل والنكمة 6 ص 175

(57) نفسه. ويكنى الفهري المتحدث عنه بأبي عبد الله أيضا.

مصحفة، وأن أصلها هو : « في مقدمة جوامع البارع من تأليفه »، فلا يكون للفهري بناء عليه الا عمل واحد.

استدراك على كتاب البارع

وأما ثانيهما فهو الكتاب المنسوب الى رجل من القرن الخامس، ومن الطبقة الثالثة في الرواة عن القالي، وهو الوزير أبو مروان عبد الملك بن سراج المتوفى سنة 489 هـ الذي توج نشاطه اللغوي بمؤلفات عديدة كان على رأسها (استدراك على كتاب البارع) ⁽⁵⁸⁾. قال ابن بسام : « وأحيا كثيرا من الدواوين الشهيرة الخطيرة التي أحالها الرواة الذين لم تكمل لهم الاداة، ولا استُجمعت لديهم تلك المعارف والآلات، واستدرك فيها أشياء من سقط واضعها، ووهم مؤلفها، ككتاب البارع لابي علي القالي البغدادي » ⁽⁵⁹⁾. فإذا لم يكن ما صنعه ابن سراج كتابا مستقلا — لأن النص لا يحدد ذلك — فهو على الاقل كان في شكل حاشية من الحواشي وتعليقا من التعليقات التي قد تظل مكتوبة على طرر الأصل وهوامشه.



هذا كل ما استطعنا معرفته من تلك الحركة التي خص بها كتاب البارع، وسنعرض بعد قليل لما قام به الزبيدي في مستدركه الذي قارن فيه بين العين وكتاب القالي. على أنه يجب ألا نغفل طائفة من النقول والاقباسات التي جعلت من البارع مصدرا إذ من شأنها أن تعرفنا على جانب آخر من صدى هذا الكتاب وتأثيره في بيئة الثقافة الاندلسية. فقد استفاد منه ونقل عنه عدد كبير من رجال الاندلس، نذكر منهم على سبيل المثال :

— أبا بكر الزبيدي في سائر مؤلفاته.

— وأبا عبيد البكري (ت 487 هـ) في مؤلفاته اللغوية التي منها : كتاب اللآلي في شرح الأمالي، وكتاب فصل المقال، ومعجم ما استعجم. ومعروف أن البكري كان في الطبقة الثالثة من الرواة عن القالي، واهتم كثيرا بمؤلفاته، خاصة

(58) انظر ترجمة ابن سراج في : الوعاة 312 ص — الصلة 1 ص 346 (ط. الحسيني) — الدياج ص 157 — المغرب 1 ص 155

(59) الذخيرة لابن بسام القسم الأول. المجلد 2 ص 307

كتاب الأمالي الذي شرحه ونبه عليه.

— أبا جعفر أحمد بن داود بن يوسف الجذامي (ت 598 هـ)، في شرحه لمقامات الحريري (مخطوط الرباط).

— أبا محمد عبد الله البطليوسي (ت 521 هـ)، في كتاب الاقتضاب، وكتاب المثلاث. على أن أهم النقول الموجودة على البارع فيما وقفت عليه لحد الآن، هي تلك المكتوبة بحواشي نسخة القرويين من (مختصر العين)، وهي حواش يظن⁽⁶⁰⁾ أنها من عمل البطليوسي المذكور — كما سبقت الإشارة إلى ذلك — وأهمية هذه النقول تأتي من كونها تحتفظ بقدر هام مما ضاع من البارع. وقد هالتني كثرتها — وقد بلغت حوالي أحد عشر نقلا في بعض الصفحات — حتى هممت بجمعها.

— ومن الناقلين عن البارع من الاندلسيين، أبو الحسن علي بن إسماعيل ابن سيدة المرسى، وذلك في معجميه الكبيرين : المخصص، والمحكم. أما الأول فقد صرح فيه بالنقل عند ذكر مصادره بالمقدمة، وأما الثاني، فقد نقل فيه عن البارع وإن لم يصرح بذلك. ومنهم أيضا ابن هشام اللخمي السبتي (ت 577 هـ) في كتابه (المدخل إلى تقويم اللسان). وغير هؤلاء كثير.

1 — 2 — 2 — ما دار حول العين

رأينا في الصفحات الأولى من هذا البحث، عناية الاندلسيين برواية كتاب العين، واهتمامهم بنسخه وقراءته ومقابلته، ولكن أبرز الشخصيات الاندلسية التي اهتمت به بعد القالي، هي شخصية أبي بكر الزبيدي الذي اختصره واستدرك عليه، وجادل الناس في شأنه. أما غيره ممن جاء بعده، فقد قصر اهتمامه بالعين على النقل عنه والاقتباس منه، أو محاكاته في التأليف كما سنرى.

(60) هذا الظن هو للاستاذين محمد العابد الفاسي ومحمد بن ناويث الطنجي رحمهما الله. جاء في ورقة ملحقة بأول مخطوط القرويين رقم 363 ما نصه : «ويغلب على الظن أن أكتفيا منقول عن أصل أبي محمد البطليوسي» مما كبه الأول بخطه. وموجود بخط الثاني في ورقة أخرى ملحقة بالمخطوط ما نصه أيضا، «أما الحواشي، فبعضها من كلام الزبيدي في نسخه الكبرى نقلها البطليوسي وبعضها من عمل ابن السيد البطليوسي نفسه».

مختصر العين

كان هذا المختصر هو ثاني معجم ظهر بالاندلس بعد البارع. وقد ألفه صاحبه تلبية لطلب الحكم المستنصر، فأتمه سنة 362 هـ كما هو مبين بآخر نسخة القرويين منه. ونعلم من التعليقات الموجودة على هوامش هذه النسخة (61) ومن مقدمة كتاب (الوشاح وثقيف الرماح في رد توهم المجد الصحاح) لعبد الرحمان التادلي، أن الزبيدي كان قد أخرجه في نسختين : كبرى، وصغرى. وضع الأولى للخليفة، والثانية للعامة. إلا أن رغبة الحكم لم تكن هي الدافع الوحيد للقيام بهذا العمل، بل كان ما رآه في العين من الاضطراب والخلل هو الحافز الأول، ولا سيما أن له في الكتاب ذلك الرأي المشهور. فقد أحب أن يصلح فيه ما ألفاه مختلا، ويوقع كل شيء من هذا المختل في بابه، ويضعه في مواضعه الواجب أن يوضع بها، ويلخص لفظه، ويحذف حشوه وفضوله وتكراره، وكثيرا من شواهد، وينظم أبوابه ومواده، ويرتب أبنيته التي أصبحت تجرى في المختصر على النحو التالي : الثنائي المضاعف الصحيح — الثلاثي الصحيح — الثنائي المضاعف المعتل — الثلاثي المعتل — الثلاثي اللفيف — الرباعي — الخماسي.

ورغم أن الكتاب لم يكن في الحقيقة تأليفاً بالمعنى الصحيح — فهو اختصار وليس ابتكارا — إلا أن التغييرات التي أدخلها على (العين) منهاجا وموضوعا، كانت كافية لتجعله قريبا من التأليف المبتكر، فأكسب صاحبه الشهرة وذبوع الصيت بالاندلس وخارجها. قال ياقوت : « وبلغني أن أهل المغرب يتنافسون في كتبه، خصوصا كتابه الذي اختصره من كتاب العين، لأنه أتمه باختصاره، وأوضح مشكله وزاد فيه ما عساه كان مفتقرا إليه » (62). وقد نوه به ابن خلدون (63) وابن حزم (64) واعتمده عبد الرحمان التادلي في (كتاب الوشاح) كمصدر للرد على صاحب القاموس.

(61) انظر الهامش السابق

(62) معجم الأدباء 18 ص 181

(63) المقدمة 4 ص 1260 (تحقيق الدكتور عبد الواحد وافي)

(64) نظرات في اللغة عند ابن حزم، لمعبد الافغاني ص 48 — 49

وما إن أتم الزبيدي تأليف كتابه هذا، حتى استدعاه الخليفة الحكم إليه، واستقبله بصلة سنية وخلعة فاخرة، جزاء ما تولاه من اختصار وتهذيب، وأوصله إلى نفسه، وناظره بمجلسه وبين يديه في ذلك الوزير الكاتب أبو الحسن جعفر بن عثمان المصحفي، كما يقول ابن حيان (65)، ورواه الأندلسيون بعد ذلك، ونقلوا منه، وكان أهم من تأثر بخطته هو أبو الحسن ابن سيدة الذي اقتبس منه منهجه في تنظيم كتاب المحكم. وقد تحدث عن هذا الكتاب المختصر عدد من الباحثين المعاصرين، فأغنانا ذلك عن الوقوف عنده طويلا (66). إلا أنه لا بد من الإشارة في هذا الموضع من البحث إلى أن أحد مترجمي الزبيدي وهو القفطي في أخبار الحمدين من الشعراء قد ذكر له كتابا لم يذكره غيره وسماه : (الانتصار على من أخذ عليه في مختصر العين) وهو على كل حال كتاب لم يصل إلينا لنعرف محتواه.

كتاب استدراك الغلط الواقع في كتاب العين

وهو رسالة الزبيدي التي أكثرنا من الإشارة إليها في هذا البحث. وتوجد منها ثلاث قطع صغيرة لم يكن معروفا منها سوى قطعة واحدة. هي تلك التي احتفظ بها السيوطي في كتابه « المزهرة » إذ نقل بالجزء الأول (ص 79 وما بعدها) أغلب ما ورد بمقدمتها، ونقل بالجزء الثاني (ص 381 وما بعدها) أبوابا من غير المقدمة. ولكن السيوطي كعادته قد تصرف في هذه النقل بالاختصار والانتقاء من النص الطويل أو المواد الكثيرة ما يقتضيه غرضه، وتتطلبه حاجته، حتى إن الأمر ليصل إلى حد التشويه أحيانا.

أما القطعة الثانية — وهي أكبر القطع وأهمها — فتقع في 34 صفحة وردت موزعة في ثنايا المخطوط الوحيد الموجود من كتاب (المستدرك في اللغة). وهو نسخة القرويين رقم 64.

والقطعة الثالثة توجد أيضا بالقرويين تحت رقم 118 ضمن مخطوط يضم

(65) المقيس (فضة الحجي) 173 — 174.

(66) طبع من مختصر العين، فسم صغير من حرف العين سنة 1963 بالدار البيضاء بتحقيق الاستاذين محمد بن ناويث وعادل الفاسي. وقد حدثني الزميل الدكتور صلاح الفرطوسي الأستاذ بكلية الآداب في فاس أنه يشتغل بتحقيق الكتاب كاملا.

27 صفحة، ولكن ما يتعلق بكتابنا هذا لا يريد عن خمسة عشر صفحة.
وقد كنت فصلت القول في كتاب (الاستدراك ..) والقطع الموجودة منه، ونشرت مقدمته في بحث خاص (67)، ثم رأيت الآن أن أعيد نشر ذلك ملحقاً بهذه الدراسة، ولذلك أكتفي بالقول هنا : إن كتاب (استدراك الغلط...) ألف جواباً على طلب أحد الأصدقاء، للرد على خصوم الزبيدي في رأيه حول كتاب العين. فبعد أن يورد بالمقدمة سائر الأدلة العقلية والمنطقية التي استند إليها في ذلك الرأي، يقدم حججه النصية، بأن يستخرج من العين كل المواد التي وقع فيها الخطأ، ويرتبها ترتيباً معجماً على طريقة الخليل نفسها، ثم يذكر إلى جانب كل مادة ما يراه صواباً، وينبه على ما وجده عكس ذلك.

هذا وقد نسب للزبيدي في إنباه الرواة (3 ص 109) كتاب بعنوان : (رسالة الانتصار للخليل فيما رد عليه في العين)، غير أنه من المستبعد نسبته إليه لسببين على الأقل : أولهما انفراد القفطي بذكره حسب علمي. وثانيهما مناقضة عنوان الكتاب لرأي الزبيدي المشهور حول العين. وقد وهم الاستاذ محمد أبو الفضل ابراهيم في تعليقه على ما ذكره القفطي فظن أن (رسالة الانتصار) هذه هي جزء من (مختصر العين)، ثم عاد فخلط بينه وبين كتاب (استدراك الغلط ..) الذي نقل منه السيوطي. وأخيراً فإنه ربما كان هذا الكتاب والكتاب الذي ذكر قبل حين بعنوان : (الانتصار على من أخذ عليه في مختصر العين) شيئاً واحداً.

1 - 2 - 3 - مدار حول العين والبارع معا

المستدرك في اللغة للزبيدي

تجلى هذه الحركة بالخصوص في الكتاب الذي وضعه الزبيدي أيضاً. وهو المسمى : (كتاب المستدرك من الزيادة في كتاب البارع على كتاب العين) كما نص على ذلك ابن خير الأشبيلي الذي رواه في سند متصل بمؤلفه (ص : 350). والاسم المختصر لهذا التأليف هو : (المستدرك في اللغة). وتوجد منه :

(67) النظر مجلة (الشامل) المغربية عدد 8 سنة 1977

1 — نسخة خطية كبيرة في 203 صفحة : (رقم 64 قرويين) ولكنها مع ذلك ناقصة ومبتورة في مواضع كثيرة. ومستعصية على القراءة. وقد وقع خلط كبير في ترتيب أوراقها، كما دُسَّت في ثنائياها 34 صفحة من كتاب آخر هو (استدراك الغلط) للمؤلف نفسه، وذلك في مواضع مختلفة (انظر الملحق الخاص باستدراك الغلط في نهاية هذا البحث).

2 — قطعة في 6 ورقات (من 9 — الى 14) أخذت من النسخة السابقة وضمت الى مخطوط آخر صغير (رقم : 118 قرويين) يحتوي بالإضافة الى ذلك على 8 ورقات من الكتاب الآخر للزيدي وهو (استدراك الغلط) ولذلك فإن القطعتين معا بعضهما يكمل الآخر. وهما في الأصل نسخة واحدة.

ولكن الموجود من هذا الكتاب يدعونا لتسجيل الملاحظات التالية، ذلك أنه ورد في مقدمته القصيرة ما نصه :

« المستدرك في اللغة : — أمر بجمعه وتأليفه الحكم المستنصر أمير المؤمنين (...) »⁽⁶⁸⁾ عبده محمد بن حسن الزيدي رحمه الله، فاستخرجه من كتاب أبي علي إسماعيل بن القاسم البغدادي الموسوم بالبارع. وضمن هذا الكتاب الزيادة التي في كتابه مما لم يقع في كتاب العين خاصة. ووعد أبو بكر الزيدي في صدر هذا الكتاب أن يحسن الاختصار. فلم يف بما وعد. بل كرر وطول حتى صار هذا الكتاب أكبر من كتاب الخليل. فدعت الضرورة الى إعادة اختصاره ثانية وتجرید ألفاظه الزائدة (...) »⁽⁶⁸⁾ الكتاب. وليوقف على ما أغفله الخليل بغاية الإيجاز وليخف نسخه وحمله على الباحث عنه إن شاء الله ».

فمن هذه المقدمة نستخلص أولاً أن الكتاب الذي بين أيدينا هو عبارة عن استدراك على (العين) من الزيادة الموجودة في بارع القالي، وليس استدراكاً على مختصر الزيدي كما يفهم من عنوان الغلاف الذي نصه : (كتاب المستدرك في اللغة على مختصر العين وما لم يقع في كتابه استدراك هنا واستخرج من كتاب البارع ومن كتاب العين). ومما يؤيد ذلك أيضاً مضمون الكتاب إذ هو مختلف تماماً عن مضمون المختصر. ونستخلص ثانياً أن شخصاً مجهولاً قد عمد الى كتاب

(68) الكلمة مخرومة.

(المستدرك) بعد أن أتمه مؤلفه فشذب طوله. وحذف مكرره، واختصره، ولكنه لم يضيف الى ما صنعه المؤلف شيئا ولم يظهر فيه أي أثر لشخصيته. فنحن إذن أمام اختصار ولسنا أمام كتاب أصلي، أو قل نحن أمام النسخة الصغرى لا الكبرى.

ومهما يكن فنحن نستطيع مما بين أيدينا أن نذكر فكرة عما صنعه الزبيدي في كتابه هذا الذي قال فيه (ص 35 باب الرباعي من حرف العين) إنه التزم « الزيادة التي استدركها اسماعيل من مستعمل كلام العرب » على كتاب العين. فقد كان ذلك هو الغرض الأصلي من وضعه، ولذلك رتب المواد اللغوية على طريقة الخليل حتى يسهل على الزبيدي نقده وتتبع أخطائه. الا أننا نجد فيه مع هذا ما يزيد قدره قيمة، بما تضمنه من ملحوظات وانتقادات، كانت مرة تصيب الخليل وحده — وهي الغالبة — ومرة تصيب القالي وحده، وثالثة تنصب عليهما معا. وقد بين في تلك الملحوظات والانتقادات أغلاطهما وأوهامهما في الكتابين : العين، والبارع. ويمكن إجمال أنواع أخطائهما التي نبه عليها الزبيدي في النقاط التالية :

1 — أخطاء الإهمال، وأكثرها منسوب للخليل، وهي أن يهمل في كتابه ذكر باب أو مادة موجودة في كلام العرب وهي مستعملة عند القالي في البارع. أمثل لذلك بقوله في مادة (فكع) — ص 14 من حرف العين الثلاثي الصحيح) : « قال محمد : أهمل هذا الخليل، وذكره اسماعيل، فقال : فكع مثل عنك ».

وبالرجوع الى كتاب العين، سنجد أن الخليل حقا لم يذكر من تقاليد مادة العين والكاف والفاء، سوى (عكف. — وعفك) (ص 284 ج 1 من المطبوع). وقد أهمل (فكع) وغيرها مما أتى به القالي. ومثل ذلك يلحظ مرة أخرى على القالي نفسه. قال الزبيدي في مادة العين والجيم والذال من الثلاثي الصحيح من حرف العين.

« قال محمد : لم يذكر أبو علي (عجد) ولا جاء به مستعملا، وذكره الخليل مستعملا ». ولقد صدق الزبيدي أيضا، إذ جاء في (العين) المطبوع ما نصه : « العجد : الزبيب، وهو حب العنب أيضا، وقيل بل هو ثمرة غير

الزيب «(1 ص 249).

2 — أخطاء في الترتيب والتنظيم.

3 — أخطاء التصحيف.

ومما عابه الزبيدي علي شيخه أبي علي خاصة :

1 — اقتصاره أحيانا على ما ذكر الخليل دون زيادة، وذلك أن الزبيدي كان همه — على ما يبدو — هو إحصاء الزيادات التي أتى بها إسماعيل وأغفلها الخليل، فاذا رأى أن القالي اقتصر في مادة من المواد على ما قاله صاحب العين نبه على ذلك.

2 — اتباع الخليل في بعض أخطائه أحيانا.

3 — ذكره لمواد منسوبة للخليل وهي غير موجودة بالعين.

4 — التكرار.

5 — استعماله لكلمات مولدة. قال في مادة (العين والشين والذال

المعجمة ص 18) :

« شعد — : قال محمد : ذكر اسماعيل في هذا الباب كلمة اخترعها

المولدون، وليست تصح عن العرب ».

1 — 3 — معاجم على طريقة العين

هناك معاجم أندلسية ألفت على طريقة العين ، بعضها يعتبر من المعاجم الشاملة ككتاب المحكم لابن سيدة وما وضع حوله من تلخيصات، وكتاب المبرز في اللغة للحجاري الذي لم يصل إلينا شيء منه ، وبعضها يعتبر من المعاجم الخاصة ببعض الصيغ والابنية ككتاب المقصور والممدود للقالي ، وكتاب الافعال لابن القوطية ، وكتاب الافعال للسرقسطي . أما كتاب الموعب لابن التّياني الذي كنا نعتقد أنه ألف حسب منهاج الخليل ، فقد تبين بعد وقوفنا على المقتطفات التي نشرت منه ، أنه من المعاجم التي اتبعت طريقة مخالفة، ولذلك سنتحدث عنه في موضع آخر . ولن نتحدث في هذا الموضع أيضا عن المعاجم التي ذكرنا

أنها خاصة بالأبنية ، فلها مكانها من هذا البحث، ولكننا سنكتفي بالكلام الموجز عن كتاب ابن سيدة وتلخيصاته، وكتاب الحجاري .

كتاب المُحكّم :

لأبي الحسن ابن سيدة المرسى (ت 458 هـ). وهو معجم مشهور، أثر فيه مؤلفه اتباع مدرسة العين وأساتذته الاندلسيين، رغم أن الحركة المعجمية بالمشرق كانت قد عرفت كتاب الصحاح للجوهري الذي هدم بناء الخليل، ويسر السبل على الناس في البحث عن الالفاظ. وإذا كان الدارسون المعاصرون قد وقفوا إزاء هذه القضية متسائلين عن أسبابها، فإن الذي يبدو أقرب إلى الصواب من كل الاحتمالات والتأويلات، هو أن ابن سيدة كان شديد التأثر بوالده إسماعيل ابن سيدة وأبي عمر الطلمنكي (69) تلميذَي الزبيدي الرجل الذي وقف حياته على إحياء مدرسة العين بالاندلس بعد أستاذه القالي. ذلك من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن ابن سيدة نشأ متضلعا في اللغة وحافظا لأصولها القديمة رغم عمّاه، ودفعه هذا التفوق العلمي إلى الاعتداد بنفسه، مصرحا بذلك في كل مناسبة، وساخرا من علماء وقته، وشاكيا من حسدهم وانتقادهم له، كما في مقدمة المحكم. وفي أرجوزته أبيات تشهد بذلك، وتصور حاله هذه إذ يقول :

يا عَجَباً من قَمَرٍ مَحْضودٍ هل فيه مَرْجأ ليد الحَسودِ ؟
يحسدني من لا ينال سَعْيِي فَمَشْرِبي مِنْ عَرَضِيهِ، وَرَغْيِي
...الأبيات (70)

فهو بالرجوع إلى طريقة الخليل المعقدة، وسلوكه مسلكه الوعر الذي ربما استصعبه معاصروه، كأنما يباهي بعلمه وقدرته على ما لا يستطيع غيره من هؤلاء الحساد والنقاد الذين يوثرون السهل، ويشتغلون عن دقائق العلم بخزائن المال. قال في مقدمة المحكم : « وهل يقوم بانتقاد هذا النوع إلا مثلي، من

(69) هو أبو عمر أحمد بن محمد المعافري المقرئ الطلمنكي (ت 429 هـ). ترجمته في الصلة 48/1 — نذكره الحفاظ 1098/1 — الدياج ص 39.

(70) ابن سيدة المرسى، لداريوكا بانلاس نهراب الاسناد حسن الوراكلي — مجلة (المناهل) المغربية عدد 7 سنة 1976 ص 331.

ذوي الحفظ الجليل، والاضطلاع بعلم النحو، وصناعة التحليل ؟ وإن كنت بين حثالة جهلت فضلي، وأساء الدهر في جمعهم بمثلي ». وقد كان ابن سيدة لذلك غير مكترث بواحد من سابقيه الى صناعة اللغة بالاندلس، الا أبا علي القالي — كما يقول المرحوم محمد الفاضل ابن عاشور (71) — ثقة بعلمه، واحتراما لمكانته.

وهكذا فقد استفاد ابن سيدة في كتابه من جميع المعاجم السابقة، بما في ذلك كتاب العين، ومختصره للزبيدي الذي اقتبس منه ترتيبه للأبواب، وأخذ منهجه فطبقه على كتابه بتوسع (72). وكان ابن سيدة قد أخذ هذا المختصر عن والده (73). وقد أفاد أيضا من كتاب البارع لأبي علي، رغم أنه لم يُشير اليه ضمن مصادره، إذ استقى منه أكثر ما فيه من الصيغ والمعاني « ولكنه حذف من مقتبساته الشواهد والصيغ والمعاني المتكررة، ونسب الأقوال الى أصحابها، والمترادفات... » (74)، كما يرى الدكتور حسين نصار، الذي يقول في موضع آخر : « وإذن فما قدمه ابن سيدة لحركة المعاجم هو محاولة تنظيم داخل المواد وحده، وتهذيب ترتيب التحليل باتباع مختصر العين للزبيدي، واعتماده على بارع القالي » (75).

ولعل من جملة ما اقتبسه ابن سيدة من البارع أنه زاد في معجمه بابا ليس في مختصر العين وكان يدعوه مرة بالسداسي، ومرة بالملحق بالسداسي، ووضع فيه الألفاظ الأعجمية وأسماء الأصوات. فطريقته هذه في جمع أسماء الأصوات والأسماء الأعجمية في أبواب خاصة هي شبيهة إلى حد ما بطريقة البارع، كما رأينا عند دراسته.

وكان معجم ابن سيدة المتحدث عنه، آخر كتاب يؤلف على طريقة العين، إذ مال الناس بعده الى طرق أسهل وأبسط، ورغم ذلك لقي عناية فائقة بالاندلس وخارجها، قديما وحديثا. فكثرت حوله التلخيصات والدراسات، كان

(71) السند التونسي في علم متن اللغة — مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة — ج 19 سنة 1965 ص 13.

(72) انظر مقدمة تحقيق (المحكم) لحسين نصار ومصطفى السقا ص 17

(73) فهرسة ابن خبير ص 350

(74) المعجم العربي 386/1

(75) نفسه 391/1

أهم ما عرفنا منها بالأندلس :

تلخيص المحكم :

لأبي بكر (أو أبي عبد الله) محمد بن إبراهيم الرعيني (ت 620 هـ). قال المراكشي في الذيل : « وله اختصارات في كثير من كتب العلم والأدب والتواريخ، كان مختصراً تفسيرا القرآن لابن عطية، ومحكم ابن سيدة، ومطمع أبي الفتوح وقلائده » (96/6).

تلخيص المحكم :

لأبي عبد الله محمد بن الحسين بن سعيد العنسي، أحد المهاجرين من الأندلس إلى تونس أثناء القرن السابع، ذكره ابن خلدون (76). وذكر الأستاذ محمد الفاضل ابن عاشور أن للعنسي كتاباً آخر قلب فيه ترتيب المحكم إلى ترتيب الصحاح للجوهري، وكان ابن خلدون يظن أنهما كتاب واحد (77).

رد على محكم ابن سيدة :

لأبي المحكم عبد الرحمان بن برجان (ت 627 هـ) أحد شيوخ أبي الحسن الرعيني. ذكره صاحب التكملة وقال : « وله رد على أبي الحسن ابن سيدة وتبيين لأغلاطه في المحكم من تأليفه، واستلحاقيات على كثير من اللغة (78). وتنايه مفيدة » (79).

المُبَرَّر في اللغة :

(76) المقدمة 1260/4

(77) السند التونسي في علم متن اللغة لابن عاشور — مجلة مجمع القاهرة، وهو مرجع سابق.

(78) كذا. ولعل الصواب في الأصل : (على كثير من كتب اللغة)

(79) التكملة 584/2 — 585 كوديرا — الترجمة رقم 1639

لأبي عبد الله محمد بن يونس الحجاري (ت 462 هـ) ⁽⁸⁰⁾ من الطبقة الثالثة في سلسلة الرواة عن القالي. وهو كتاب لا نملك عنه أية معلومات سوى ما ورد في فهرسة ابن خبير الذي قال عنه : « وهو كتاب مثل المحكم لابن سيدة » ⁽⁸¹⁾. ففي قوله : « مثل المحكم » ما قد يفيد أنه معجم لغوي أولاً، وأنه ثانياً على نمط كتاب ابن سيدة الذي هو من أعيان مدرسة العين. وقد نقل عنه اللبلي في كتابه (تحفة المجد الصريح) كما صرح بذلك في المقدمة التي نشرها الأستاذ عبد العزيز الميمني بمجلة المجمع العلمي العربي بدمشق — (أكتوبر 1960 ج 4 مجلد 35).

وقد روى هذا الكتاب من تلاميذ الحجاري : أبو بكر عاصم بن أيوب البلوي اللغوي الشهير، شارح الأشعار الستة، وأبو محمد بن السيد البطلوسي بواسطة أخيه أبي الحسن علي بن محمد ⁽⁸²⁾.



تلك هي ثمرات هذه المدرسة — العين — التي أعيد إحيائها بالأندلس على يد القالي وتلاميذه، فاستقطبت اهتمام المؤلفين والدارسين، وتقلص معها كل نشاط معجمي آخر لا يخضع لهذا التيار ولا يتماشى مع تلك الطريقة. فلو حاولنا بعد ذلك أن نتعرف على الثمرات التي أنتجها كل اتجاه آخر مخالف لما رأينا، لوجدنا أنفسنا أمام قلة قليلة من الكتب، وحظ أقل من العناية والاهتمام.

(80) ترجمته في الصلة 547/2 ط. مصر)

(81) الفهرسة ص 357

(82) نفسه : 357

يقصد بالاتجاه الألفبائي من بين اتجاهات المدارس المعجمية العربية في ترتيب المداخل، المنهج الذي اتبعته سلسلة من المعجمات، والقائم على نظام الألفباء عوض النظام الصوتي، بأن يقع الابتداء بالمفردات التي أولها أو آخرها حرف الألف (أو الهمزة) وبعدها المفردات التي أولها أو آخرها الباء وهكذا الى نهاية لائحة الأبجدية العربية. ولذلك تقسم هذه المعاجم عادة الى أبواب أولها باب الألف (أو الهمزة) وآخرها باب الياء. إلا أنه داخل الباب الواحد هناك من يرتب المداخل حسب الأول من حروفها الأصلية، وهناك من يعكس فيرتبها حسب الحرف الذي تنتهي به. فقد كان أبو عمرو الشيباني (ت 213 هـ) أول من ألف معجما شاملا — وهو كتاب الجيم — على الطريقة الأولى، وتبعه معجميون آخرون كابن دريد (ت 321 هـ) في (جمهرة اللغة) وأحمد بن فارس (ت 395 هـ) في (المجمل) و (المقاييس). كما كان الفارابي (ت 370 هـ) في (ديوان الأدب) أول من يُعتقد أنه صنف معجما على الطريقة الثانية أي باعتبار الحرف الأخير في الكلمة، وتبعه آخرون أيضا أمثال الجوهري (ت 400 هـ) في (تاج اللغة وصحاح العربية) والصَّغَانِي (ت 650 هـ) في (العياب) وابن منظور (ت 711 هـ) في (لسان العرب) والفيروزبادي (ت 818 هـ) في (القاموس المحيط) وغيرهم.

وهكذا فقد شاع هذا الاتجاه بشطريه الكبيرين في المشرق. وأما بالاندلس فإننا لا نعرف بها من المعاجم اللغوية الشاملة التي اتبعته شيئا ذابال، اللهم ما كان من كتاب (المُوعَب) الذي وإن كان مبويا حسب الأبنية فإن مواد كل باب قد رُتبت على طريقة الصحاح، وما كان من أسماء بعض الحواشي والنقود التي دارت

حول الصحاح لأبي نصر الجوهري، التي يعود كل ما نعرفه منها إلى القرن السابع الهجري. على أن الطريقة الألفبائية في ترتيب المفردات قد عرفت بشكل من الأشكال، ببلاد الأندلس، في بعض كتب الغريب، والمثلثات، والمفردات الطيبة كما سنرى. وليس هناك في نظري مبرر يمكن به أن نفسر قلة الانتاج الأندلسي في هذا النوع من المعاجم مع سهولته وشيوعه في الشرق منذ القرن الثالث، سوى تعليل واحد وهو ما سبق ذكره من طغيان اتجاه مدرسة العين، وشدة تأثير المدرسة القالية التي سعت إلى ترسيخ منهجها في التأليف المعجمي وتغليبها على ما سواه، حتى صار ذلك من التقاليد العلمية التي يأخذ بها اللغويون والدارسون.

2 - 1 - الموعب :

وهو الكتاب الذي ألفه أبو غالب تمام بن غالب المعروف بابن التّياني (ت 436 هـ) من رجال الطبقة الثانية في الرواة عن القالي . وقد سبق لي أن فصلت القول في صاحب الكتاب وفيما نشأ حول اسم هذا المعجم من خلافات بين أصحاب التراجم ، وبيّنتُ بعد مناقشة الآراء ، أن الاسم الصحيح هو (الموعب) وأن الخلاف فيه إنما كان نتيجة تصحيف لا غير (83).

وما أريد هنا هو تصحيح خطأ وقع في سابقا، مثل كثير من دارسي المعجم العربي ، وهو القول إن كتاب ابن التّياني من المعاجم الأندلسية المؤلفة على طريقة العين ، والسبب في هذا الخطأ نص السيوطي الذي ورد في المزهر (1/87 — 88) وهو قوله : « قال أبو الحسن الشّاري في فهرسته : كان شيخنا أبو ذر يقول : المختصرات التي فضّلت على الأمّهات أربعة : مختصر العين للزبيدي ، ومختصر الزاهر للزجاجي ، ومختصر سيرة ابن إسحاق لابن هاشم ، ومختصر الواضحة للمفضل بن سلمة.

قال الشّاري : وقد لهجَ الناس كثيرا بمختصر العين للزبيدي فاستعملوه وفضلوه على كتاب العين لكونه حذف ما أورده مؤلف العين من الشواهد المختلة والحروف المصحفة ، والأبنية المختلفة . وفضلوه أيضا على سائر ما ألف على حروف

(83) انظر للمؤلف : أبو عل القالي وأثره في الدراسات اللغوية والأدبية بالأندلس (1983).

المعجم من كتب اللغة مثل جهرة ابن دريد وكتب (84) كراع لاجل صغر حجمه،
والحق به بعضهم ما زاده أبو علي البغدادي في البارع على كتاب العين فكثرت
الفائدة .

قال : ومذهبي ومذهب شيخي أبي ذر الحُشَني وأبي الحسن ابن خروف ،
أن الزبيدي أدخل بكتاب العين كثيرا لحذفه شواهد القرآن والحديث وصحيح
أشعار العرب منه .

ولما عَلِمَ ذلك من مختصر العين الإمام أبو غالب ثَمَامُ بن غالب
المعروف بابن التَّيَّاني ، عَمِلَ كتابَهُ العَظِيمَ الفائدة ، الذي سماه [المَوْعِب]
بفتح العين (85) وأتى فيه بما في العين من صحيح اللغة الذي لا اختلاف فيه
على وجهه دون إخلال بشيء من شواهد القرآن والحديث وصحيح أشعار
العرب، وطَرَحَ ما فيه من الشواهد المختلة والحروف المصحفة والابنية المختلفة،
ثم زاد فيه ما زاده ابن دريد في الجهرة، فصار هذا الديوان محتويا على الكتابين
جميعا . وكانت الفائدة فيه فَصْلَ كتاب العين من الجهرة، وسياقه بلفظه
لينسب ما يحكى منه الى الخليل . الا أن هذا الديوان قليل الوجود، لم يُعْرَج
الناسُ على نسخه، بل مالوا الى جهرة ابن دريد، ومحكم ابن سيده وجامع ابن
القراز، وصحاح الجوهري، ومجمل ابن فارس ، وأفعال ابن القوطية، وابن طريف.
ولم يعرجوا أيضا على بارع أبي علي القالي ، ومَوْعِبَ أبي غالب ابن التياني المذكور،
وهما من أصح ما ألف في اللغة على حروف المعجم ...».

فسياق هذا النص قد أوحى إليَّ وإلى من سبقني من دارسي المعجم العربي
بالاعتقاد أن (مَوْعِب) ابن التياني ما هو إلا تهذيب لكتاب العين أو مختصره
للزبيدي، وأن هذا التهذيب لم يتناول منهج الترتيب والتبويب وإنما اقتصر على تحقيق
مادة الكتاب والتثبت من صحة الالفاظ والشواهد. وهذا ما جعلني في دراستي
السابقة عن القالي وعن المعجم العربي بالاندلس، أجعل هذا الكتاب من بين
المؤلفات الدائرة في فلك العين، الى أن علمتُ مؤخرا بالمقال الذي كان الأب

(84) كذا

(85) سقوط لفظ (الموعب) من هذا النص كان من أسباب الخلط الذي وقع في اسم هذا الكتاب، وتضارب الآراء.

استأس الكرملي قد نشره بمجلته : (لغة العرب) (المجلد 4 ج 1 تموز 1914) (86) تحت عنوان : (الموعب معجم بديع فَقَدَ فَوَجَدَ) وأطلعني زميلي الدكتور عبد الجبار جعفر القزاز العراقي مشكوراً على ما كتبه هو عن هذا الاكتشاف الذي تم (87) فوجب بذلك العدول الى الصواب والحق أحق بأن يتبع . ومجمل ما ذكره الكرملي عن الكتاب حسب ما جاء به الدكتور القزاز نوره فيما يلي :

1 — عثر الكرملي على نسخة تامة من (الموعب) عند السيد حسن صدر الدين الكاظمي أحد علماء الكاظمية تقع في 124 ورقة من القطع المتوسط، وأعلن عن نيته في نشره حال حصوله على نسخة ثانية منه. ولم يتحقق هذا الأمل، بل لخدمات الرجل وأصبح الكتاب مرة أخرى من المفقودات.

2 — يستفاد من القطعة الصغيرة التي نشرها الكرملي والوصف الذي قدمه للكتاب ، أنه كان مؤلفاً حسب الأوزان المختلفة للأفعال والأسماء « وذلك أنه كان يأخذ كل وزن من أوزان الأسماء والأفعال ثم يسرد جميع ما جاء في اللغة على ذلك الوزن، مرتباً تلك الألفاظ إمعاناً فيها آخر حرف من الكلمة ثم يورد الواحدة بعد الواحدة ناظراً الى أولها بعد أن يكون قد حفظ في نفسه الحرف الأخير، وإذا تم فصل من الفصول ينتقل الى فصل آخر. وكذلك ينتقل من باب الى باب حتى يأتي الى آخر ألفاظ الوزن فيتقدم الى وزن آخر. وهكذا يفعل الى أن تتم جميع الأوزان » (88). ورغم غموض هذا الوصف فإن ما يمكن التأكد منه هو أن معجم ابن التياتي لا يختلف عن طريقة الصحاح في ترتيب المداخل داخل كل وزن من الأوزان، وإن كان يختلف عنه في التبوب . فالصحاح مبوب حسب الحروف الأبجدية، والموعب مبوب حسب الأوزان والأبنية، شأنه في ذلك شأن ديوان الأدب للفارابي. وهذا مثال من (باب فَعَلَ يَقَعْلُ بفتح العين من الماضي وكسرها في المستقبل) يقول فيه :

(86) لم نطلع لحد الآن على هذا العدد من المجلة المذكورة لأنه أصبح نادر الوجود، لاسيما وأن الطبعة الجديدة للسجلة في مجلداتها السبعة لا تتضمن المقال المذكور.

(87) انظر كتاب الدكتور عبد الجبار القزاز بعنوان (الدراسات اللغوية في العراق في النصف الأول من القرن العشرين) — بغداد 1981.

(88) المرجع السابق ص 29 — 30

- «تَبَّ : إذا هلك تباباً وتباً.
وَحَبِيثُهُ : حبا بمعنى أحبيته، وهذا شاذ لا يأتي بِفَعْلٍ (بالكسر) في المضارع، وهو واقع، إلا أن يشركه يفعل (بالكسر)
وَدَبَّ : الشيخُ ديباً : أي مشى رويداً.
وَزَبَّتْ : الشمسُ زُبواً : إذا دَنَتْ للغروب.
وَشَبَّ : الغلامُ شاباً
وَشَبَّ : الفرسُ أي قَمَصَ
وَضَبَّ : الماءُ ضيباً : أي سال، ويقال للرجل إذا اشتد حرصه على الشيء : تَضِبُّ لثأثُهُ قال بشر بن أبي خازم :
وَبني تميم قد لقينا منهم
خيلاً تَضِبُّ لثأثها للمعَنَمِ
وَعَبَّ : عندنا أي بات، ومنه سمي اللحم البائت : الغاب.
وَعَبَّتْ : الأمورُ أي صارتُ إلى أواخرها، ويقال في المَثَل : رويدا الشعر يَغُبُّ.
وَعَبَّتْ : الحمى : من الغَبِّ.
وَعَيْتُ : عن القوم أي : جئتهم يوما وتركهم يوما.
وَعَبَّ : اللحمُ أي : أَثْنَنَ
وَبَّ : النَّيسُ نَبياً : صاح عند السفاد
وَهَبَّ : النَّيسُ هَبياً . مثل : نَبَّ نَبياً
وَبَّتْ : الشيء : قطعه
وَشَّتْ : الأمرُ : تفرق شتاتاً
وَكَّتْ : البعيرُ كَتيتاً : أي صاح صياحاً لينا.
وَكَّتَتْ : القدرُ : إذا غلَّتْ، وكذلك الجرَّةُ وغيرها.
فَدَثَّتْ : السماءُ : أي جاءت بالَدَثِّ وهو المطر الضعيف ...»
وبالجملة فقد رتب المداخل في هذا الباب على النحو التالي :

14	13	12	11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1
بض	بص	قش	حس	جز	تر	شد	جد	زخ	سع	شج	دث	بت	تب
	قص	كش	خس	عز	حر		حد	فخ	شح	دج	رث	شت	حب
	كص	نش	نس	فز	نحر		سد		صح	ثج	غث	كت	دب
				نز	زر		شد		فح	ضج	مث		زب
					صر		صد		فغ	عج	نث		شب
					طر		ند			لج			ضب
					عر		هد			نج			غب
					غر								نب
					قر								هب
					كر								
					هر								

ومن ذلك نلمس بوضوح أن المؤلف رتب مداخل كل وزن من الازان التي قسم إليها أبواب كتابه حسب ترتيب الحروف الهجائية العربية العادية (أ — ب — ت — ث — ج — ح .. الخ) مراعيًا في ذلك حرف الكلمة الأخير ثم الأول، أي حسب المنهج المعروف في الصحاح والقاموس، وغيرهما من المعاجم الألفبائية القديمة.

3 — يتسم الشرح الذي يقدمه (الموعب) لمداخله بشدة الاختصار والإيجاز، دون إهمال لما ينبغي أحيانًا من الشواهد الشعرية والنثرية، وإن وقع إهمال الأسانيد وأسماء المصادر . ولذلك جاء الكتاب صغير الحجم مختصرًا غاية الاختصار .

2 — 2 — ما دار حول الصحاح :

نذكر تحت هذا العنوان ما استطعنا معرفته من الحواشي والدراسات الاندلسية التي قامت بالاندلس حول معجم الصحاح للجوهري وهي :

— كتاب الجمع بين الصحاح والغريب المصنف :

لأبي إسحاق إبراهيم بن قاسم البطليوسي (ت 646 هـ) (89).

— حاشية محمد بن علي الشاطبي :

(ت 648 هـ)، على الصحاح (90)

— نقود على الصحاح :

لأبي العباس أحمد بن محمد المعروف بابن الحاج الاشيلي (ت 651

هـ) (91).

— وقد أكمل الشيخ عبد الله بن محمد الانصاري البسطي الاندلسي (من

تقرن السابع) كتاب (التنبيه والايضاح عما وقع من الوهم في كتاب الصحاح)

الذي ابتدأه ابن القطاع الصقلي، ثم ابن بري المصري (ت 582 هـ) (92).

(89) كشف الظنون 600/1

(90) نفسه 1072/2

(91) نفسه

(92) نفسه

يقصد بعض الدارسين بمعاجم المعاني في العربية — في مقابل معاجم الالفاظ — تلك المدونات اللغوية التي تقسم الى مجموعة من الموضوعات، في كل موضوع طائفة من المفردات ليس بينها أي ترتيب، ولا يجمعها سوى قاسم مشترك واحد هو الحقل الدلالي المعين الذي تنتسب إليه والذي يلخصه عنوان الفصل أو الباب. ولذلك فإن إطلاق صفة « المعجم » عليها هو من باب التجوز. لأن من خصائص المعجم الدقة في الترتيب، والتيسر على طالب المادة، وهما أمران لا يتحققان في هذا الاتجاه.

ومع هذا الذي ذكرناه فإن ما يبقى لهذه المدونات من صفات المعجم هو أنها تحتوي على الذخيرة اللغوية نفسها التي تحتوي عليها معاجم الالفاظ، تعرضها ثم تقوم بشرحها والاستشهاد عليها.

وإن الذي يتبع تاريخ المعجم العربي وحركة تدوين اللغة يعرف أن العرب بدأوا منذ المرحلة الأولى بكتابة رسائل صغيرة حسب الموضوعات (المطر — الخيل — الشجر — الابل — خلق الانسان — خلق الفرس).

وقد جاءت بعد ذلك مرحلة تالية انصرف خلالها بعض اللغويين الى جمع هذه الرسائل وضمها بعضها الى بعض، فكانت حصيلة تلك العملية ظهور هذا النوع من المدونات الشاملة التي تسمى بمعاجم المعاني. فمعجم المعاني إذن ليس إلا مجموعة من هذه الرسائل الصغيرة. ولكن هذا لا يعني أن تصنيف الرسائل حسب الموضوعات قد توقف بعد ظهور المدونات الكبرى الشاملة، بل ظل ذلك موجودا بجانبها، وقد عرفت الاندلس بدورها مجموعة قليلة من هذه الرسائل. فقد

ألف القالي رسالة في (الابل ونتائجها وجميع أحوالها) ⁽⁹³⁾ و (كتاب حلى الانسان) و (كتاب الخيل وشياتها) ⁽⁹⁴⁾. وكلها من التراث المفقود. ثم ألف بعد ذلك جماعة من الأندلسيين في الخيل والشيات خاصة رسائل وكتبا وأراجيز، نذكر منها على سبيل المثال : (حلية الفرسان وشعار الشجعان) لعلي بن عبد الرحمان ابن هذيل (القرن الثامن). ووضع عبد الله بن القربالي (ت 403 هـ) تلميذ أبي علي، تصنيفا في الأنواء ذكره المراكشي في الذيل (219/4) وابن البار في التكملة (791/2). وألف أبو عبيد البكري رسالة مشهورة في النبات، وأبو عبد الله النفزي (ت 524 هـ) شرحا على رسالة أبي حنيفة الدينوري في النبات أيضا، إلا أن التأليفين الآخرين يعتقد الآن أنهما مفقودان.

هذا عن الرسائل الموضوعية الصغرى وأهم ما عرّف منها بالاندلس، أما المدونات الكبرى التي تجمع بين هذه الرسائل وترتبها فتسمى إذذاك بمعاجم المعاني، فإنها في الواقع لم تكتمل في صورتها النهائية إلا على يدّ رجلين من أجل علماء اللغة بالاندلس، ونقصد بهما محمد بن أبان بن سيّد اللخمي القرطبي وعلي ابن اسماعيل ابن سيّدة المرسي، أما الأول فهو صاحب كتاب (السماء والعالم) وأما الثاني فهو صاحب كتاب (المخصص). فإذا كان المشاركة قد وضعوا من الكتب اللغوية ما يمكن سلكه في هذا النوع من المعاجم، كما فعل ابن السكيت صاحب (الالفاظ) وأبو عبيد صاحب (الغريب المصنف) وقدامة بن جعفر صاحب (جواهر الالفاظ) والهمداني صاحبي (الالفاظ الكتابية) والثعالبي صاحب (فقه اللغة)، فإنهم جميعا لم يبلغوا فيما وضعوه شأوا هذين الأندلسيين من حيث الإحاطة والشمول والتوسع في عدد الأبواب والموضوعات. والواقع أنه بعد ابن سيّدة الذي توفي سنة 458 هـ سيتوقف التأليف في هذا النوع من الكتب اللغوية، اللهم ما كان من بعض المحاولات القليلة الالهية مثل كفاية المتحفظ لابن الأجدادي.

(93) ابن خيّر ص 355، وقال أنه في خمسة أجزاء، وذكره غيره كالزبيدي في الطبقات ص 186، والفطحي في الانباه 206/1

(94) عند بعض مترجمي القالي أن الكتابين الآخرين هما كتاب واحد، والظاهر أنهما ليسا كذلك، وانظر بالإضافة إلى مصادر الهامش السابق معجم الادباء، 129/7 والوفيات 226/1.

3 - 1 - كتاب السماء والعالم

المشهور عند الدارسين القدامى والمحدثين من معاجم المعاني الاندلسية هو كتاب (المختص) الذي طبع في سبعة عشر جزءاً، وقد جمع فيه صاحبه حصيلة الكتب والمعاجم اللغوية السابقة له. إلا أن هذا الكتاب لم يكن — كما يزعم أحد المستشرقين المعاصرين⁽⁹⁵⁾ — هو أول ما ظهر ببلاد الاندلس من معاجم المعاني والموضوعات، بل كان مسبوقاً بكتاب آخر لم ينل من الشهرة والحظوة ما ناله المختص، ونقصد به (كتاب السماء والعالم) لابي عبد الله محمد بن أبان بن سيّد الذي قيل إنه توفي سنة 354 هـ. وهو كتاب لم يصل إلينا منه — فيما نعلم — سوى جزء واحد ما يزال ثاوياً فوق رفوف المخطوطات.

وقد وقع حول معجم ابن أبان المذكور خلاف كبير بين المؤرخين والدارسين نستعرضه فيما يلي :

1 — فقد نسبته جماعة منهم لأخي المؤلف المذكور، وهو أحمد بن أبان بن سيّد (ت 382 هـ)⁽⁹⁶⁾ كابن حزم في رسالته في فضل الاندلس (ص 16)، والقفطي في (إنباه الرواة) الذي ذكره حين ترجم له (30/1) ثم قال في ترجمة أبي علي الشلويني (من علماء القرن السابع) : إن أبا العباس أحمد بن مفرج بن الرومية العشاب الاشيلي، أخبره أنه «... لما عزم على الخروج إلى المشرق، ابتاع من عمر الشلويني كتاب (العالم في اللغة) لأحمد بن أبان بن سيّد الأشيلي الاندلسي في اللغة، في أربعين مجلداً، وهو كتاب غريب عجيب، لا يسوّغ لعالم عاشق في علم العربية أن يخرج من يده »⁽⁹⁷⁾. ومنهم المقرئ في النفح (351/4) الذي ذكر أنه رأى بعضه بفاس، والسيوطي في البغية (ص 126)، وياقوت في معجم الادباء (203/2) وحاجي خليفة في كشف الظنون (1121/2)، والبغدادى في هدية العارفين (68/1).

(95) انظر (ابن سيدة المرسى) لداريو كابانلاس نقيب الأستاذ حسن الوراكي مجلة (المناهل) العدد 1 ص 182.

(96) انظر ترجمة أحمد بن أبان في الجذوة للحميدي ص : 110 — والصلة 14/1 (الحسيني) — والوعاء ص

126 — وإنباه الرواة 30/1 — ومعجم الادباء 203/2.

(97) الانباه : 334/2

وأما الحميدي في الجذوة، فقد ترجم أولا لآحمد بن أبان بن سيد (ص 110) ولم ينسب إليه أي كتاب، ثم ذكر في (باب من نسب لآحمد آباءه ولم أعلم أسمه) تحت عنوان : (ابن سيد) — دون تعريف — الجملة التالية :

« .. إمام في اللغة والعربية، كان في أيام الحكم المستنصر. له في اللغة الكتاب المعروف (بكتاب العالم) نحو مئة مجلد مرتب على الأجناس، بدأ بالفلك، وختم بالذرة. وله في العربية الكتاب المنبوز بكتاب (العالم والمتعلم) على المسألة والجواب .. ذكره أبو محمد علي بن أحمد⁽⁹⁸⁾ وأثنى عليه، ولم يسمه لنا، ولعله أحمد ابن أبان بن سيد المذكور في بابه، والله أعلم⁽⁹⁹⁾. وقد نقل عنه ذلك كله، الضبي في بغية الملتبس، دون زيادة (ص : 538).

فهذه طائفة من العلماء — وقد نقل بعضها عن بعض — تواطأت على نسبته لآحمد بن أبان، ولم يخامر أحدهم شك في ذلك غير ما لمسنه في كلام الحميدي من تحفظ.

2 — ونسبته جماعة ثانية الى أبي الحسن ابن سيدة صاحب المخصص، ومنهم : الشفندي في رسالته⁽¹⁰⁰⁾، وياقوت في المعجم (232/12 — 233)، والصفدي في نكت الحميان (ص : 205).

3 — وبعض المحدثين ممن درسوا كتب ابن سيدة، ذكروا (كتاب السماء والعالم) ضمن مؤلفاته، ولكنهم نهوا على أنه ينسب أيضا لآحمد بن أبان، ومن هؤلاء محققا كتاب (الحكم) الأستاذان : مصطفى السقا وحسين نصار⁽¹⁰¹⁾ ومنهم أيضا الأستاذ محمد الطالبي⁽¹⁰²⁾، والمستشرق الاسباني (داريو كابانيلاس)⁽¹⁰³⁾.

4 — وهكذا نجد أخيرا أن أحدا من القدامى أو المحدثين لم ينسب الكتاب لصاحبه الحقيقي وهو محمد بن أبان اللخمي، ونستثنى منهم أبا جعفر

(98) بقصد شيخه ابن حزم

(99) الجذوة : ص 381

(100) رسالة الشفندي (ضمن رسائل في فضل الاندلس) نشر صلاح الدين المنجد ص 34 — وانظر النفع 18/4.

(101) انظر مقدمة تحقيق المحكم ص 8

(102) انظر كتاب الطالبي : (المخصص لابن سيدة — دراسة ودليل) ص 7

(103) مجلة المأهل — العدد 4 ص 276

اللبلي فإنه ذكره في كتابه (بغية الآمال) (ص 102). وقد نقل منه فقال :
«ووجدت أنا حرفاً آخر وهو : حَبَّيْتُ الرجل إحبّه بكسر الهمزة، حكاه الامام :
أبو عبد الله محمد بن أبان بن سيد القرطبي في كتابه الكبير المسمى : السماء
والعالم».

وتلك هي نواحي الخلاف بين المؤرخين والدارسين حول هذا الكتاب
الذي كان يظن أنه ضاع برمته ولم يسلم منه شيء. إلا أنني اهتمت أخيراً إلى
الوقوف على الجزء الوحيد المتبقي منه (وهو السفر الثالث) المحفوظ بخزانة القرويين
بفاس تحت رقم : 194. ولا شك أنه من النادر التي لا نعرف لها مثيلاً في
مكتبات العالم وخزائنه. فتبين لي بما لا يقبل الشك أنه لمحمد بن أبان بن سيد
وكنيته أبو عبد الله. وليس لأخيه أحمد الذي يكنى أبا القاسم. إذ فيه فضلاً عن
العنوان الواضح على ورقة الغلاف ونصه : «السفر الثالث من كتاب السماء
والعالم في اللغة تأليف الشيخ الفقيه العلامة النسابة النحوي اللغوي أبو (كذا) عبد
الله محمد بن سيد اللخمي القرطبي». تنصيصات خلال صفحاته، تدل على
نسبته للمؤلف المذكور. ومن تلك التنصيصات قوله : «قال أبو عبد الله : حدثنا
أبو علي» وقوله «قال أبو عبد الله : قال أبو علي ...» وقد كان أبو علي القالي
أهم شخصية علمية ينقل عنها في هذا المعجم كما سنرى بعد قليل.

وغالب الظن أن الذين نسبوه لابن سيدة من المؤرخين، قد تشابه عليهم
الاسمان المتفقان في أكثرية الحروف، فخلطوا لذلك بين (ابن سيّد) (104) و (ابن
سيّدة) (105). على أن الخلط بين الأخوين أحمد ومحمد كان أكثر احتمالاً
لاشتراكهما في اسم الأب والجد . ويبدو لي أيضاً أنه من البعيد جداً أن يؤلف
ابن سيدة معجمين لغويين متشابهين في المادة والموضوع وعلى طريقة واحدة، هي
طريقة التبويب حسب المعاني، إذ أن كتاب السماء — كما سنرى — شديد الشبه
بكتاب المخصص. وإذا كان ذلك مستبعداً، فأبعد منه أن يتفق أخوان شقيقان

(104) وهو بفتح السين وتشديد الباء المكسورة.

(105) وبما كان من قبل الخلط بين الاسمين المشابهين لابن سيد وابن سيدة، أن المؤرخين نسبوا لكليهما أيضاً، كتاباً
سمى : (شرح كتاب الأخفش) فقد نسب لأحمد بن أبان كل من السيوطي في الرواة (ص 126)، والحميدي
في الجذوة (ص 381)، وبافوت في معجم الأدباء (203/2)، ونسب لابن سيدة كل من السيوطي (ص 327)،
وابن حزم في رسالته (ص 16)، وبافوت في المعجم (233/12)، والصفدي في النكت (ص 205).

ومتعاصران على وضع معجمين يحملان نفس الاسم.

ولما كان أغلب من أرخ لأحمد بن أبان بن سيّد، وعلي بن إسماعيل ابن سيدة، قد نسب لهما كتابا آخر يسمى : (كتاب العالم والمتعلم على المسألة والجواب) أو (كتاب العالم والمعلم) ⁽¹⁰⁶⁾ — وهو كتاب في النحو وقواعد العربية كما يفهم من الصفات التي حلاه بها هؤلاء المؤرخون — زاد ذلك الأمر كله التباسا وخلطا، إذ من السهل لو حذفنا الشطر الثاني من عنوان هذا الكتاب وقلنا : (كتاب العالم) أن يوقعنا هذا في لبس، فنخلط بينه وبين الكتاب الأول الذي ليس موضوعه النحو والعربية، وليس مصنفا على المسألة والجواب. وقد حدث هذا بالفعل إذ وجدنا المؤرخين يسمون المعجم الذي نحن بصدد تارة بكتاب (السماء والعالم) وتارة يكتبون بقولهم : (كتاب العالم) في اللغة. ولكي نحسم هذا الخلاف الطويل نقول :

1 — إن المعجم اللغوي الذي نسب خطأ لأحمد بن أبان ثم لابن سيدة، ووصف بأنه كان يقع في مئة جزء، على أغلب الأقوال ⁽¹⁰⁷⁾، وأن صاحبه قد رتبته على الاجناس، فبدأ بالفلك وانتهى بالذرة، هو كتاب (السماء والعالم) — بفتح اللام من العالم — أو (كتاب العالم في اللغة) على الاختصار، وهو على التحقيق من تأليف أبي عبد الله محمد بن أبان بن سيّد، والموجود منه اليوم السفر الثالث فقط. أما عن القصة التي ذكرها القفطي رواية عن ابن العشاب الذي قال إنه اشترى كتاب أحمد بن أبان من عمر الشلوبيني، فهي عندي نتيجة من نتائج ذلك الالتباس الخطير الذي وقع فيه القدماء لتشابه نسب الأخوين، واشتبار أحدهما — وهو أحمد — دون الآخر. على أي لا أكتم أنه يساورني احتمال أن يكون (بعض الكتاب) نفسه الذي رآه أحمد المقرئ المتوفي سنة (1041 هـ) بفاس، هو (بعض الكتاب) نفسه الذي يوجد منذ القرن التاسع — على الأقل — بخزانة هذه المدينة، وإذا صح هذا الاحتمال الخاطر فلا شك أن المقرئ واهم في صاحب الكتاب.

(106) من نسب هذا الكتاب لأحمد بن أبان : القفطي، وهاقوت، ونسبه لابن سيدة كل من الشقدي، والصفدي في النكت، وقد اختص هاقوت من دون غيره بتسميته كتاب «العالم والمعلم».

(107) وحين ذكره القفطي في قصة ابن العشاب قال إنه في أربعين مجلدا (الانباء 334/2).

2 — إن الكتاب النحوي الذي ينسب لكل من أحمد بن أبان وابن سيدة وقيل فيه إنه مرتب على المسألة والجواب، هو كتاب (العالم والمتعلم) (108). الذي يختلف عن الكتاب الأول مادة وعنواناً، وإن كنا لا نستطيع تحقيق نسبته لصاحبه.

أما مؤلف (السماء والعالم) : أبو عبد الله محمد بن أبان بن سيد اللخمي القرطبي، فإن من سوء حظه أن المصادر لم تحتفظ لنا بكثير من أخباره وأسماء آثاره، بل إن الذين ترجموا له — فيما نعلم — هم ثلة قليلة ومعدودة (109)، ورغم ذلك نستطيع أن نرسم ملامح من شخصيته العلمية، فنقول : إنه كان من تلاميذ أبي علي القالي المشهورين، أخذ عنه علوم العربية والأدب، وروى عنه الكتب اللغوية التي أدخلها للاندلس : ككتاب الأجناس لابي نصر (110)، وسبعة كتب من تأليف ابن السكيت (111). وكتاب الفرق لثابت (112) وكتاب الخيل لابي عبيدة، وكتاب النقائص له (113) وكتاب المفضليات (114) وغيرها. وقد شارك أخاه أحمد، وأبا بكر محمد بن الحسين الفهري، في تصحيح كتاب العين ومقابلة نسخته بإشراف القالي، وتكليف من الحكم المستنصر (115). وكان فيما يصفه مترجموه على قلتهم — عالماً بالعربية، حافظاً للأخبار والآثار والأيام والمشاهد والتواريخ، فضلاً عن اللغة والغريب. على أننا يمكن أن نلمس جانباً من هذه الثقافة الأدبية واللغوية من خلال نظرة سريعة في معجمه الكبير الذي ملأه شعراً ولغة وخبراً وتاريخاً، ولعل هذه الثقافة المتضلعة التي شهد له بها المؤرخون، هي التي أهلته للمكانة السامية لدى الحكم الأموي، فقربه وولاه أحكام الشرطة (116). وإذا كنا لا

(108) ذكر محقق كتاب المحكم هذا الكتاب ضمن مؤلفات ابن سيدة، وحماد : (كتاب شرح العالم والمتعلم)، كان ابن سيدة قد شرح به كتاباً آخر يحمل عنوان (العالم والمتعلم) ويؤكد ذلك المستشرق الإسباني داريو كايانيلاس فيقول : (ولا شك أنه شرح على كتاب العالم والمتعلم انعزوا خطأ لابي حنيفة النعمان بن ثابت) — انظر المناهل العدد 4 ص 276.

(109) انظر ترجمة محمد بن أبان في : تاريخ ابن الفريسي : 67/2 — والوعاء للبطوني : ص 4 ومعجم الأدباء : 17/17 — والوافي بالوفيات : 334/1.

(110) (111) فهرسة ابن خير ص : 381 — 382.

(112) (113) (114) فهرست ابن خير ص : 382 — 383 — 390 حسب الترتيب.

(115) انظر ما سبق قوله عن (كتاب العين) بهذا البحث.

(116) كان أخوه أبو القاسم أحمد بن أبان أيضاً يلقب بصاحب الشرطة، ولنا تأكيد من كونهم معا فاء نونياً هذا لقب.

نستطيع أن نعرف عنه أكثر مما ذكر، فإنا أيضا لا نعلم شيئا عن مؤلفاته التي يشير إليها القدامى بقولهم : «وَأَلَفَ كِتَابًا» كما يقول السيوطي، أو قولهم وهم بصدد الحديث عن علاقته بالمستنصر : «وَأَلَفَ لَهُ الْكُتُبَ وَكُتِبَ عَنْهُ» كما هي عبارة ابن الفرضي وياقوت. بل إن الغريب في الأمر حقا أن لا يكون أحد مترجميه قد أشار ولو مرة إلى كتابه (السما والعالَم) الذي نتحدث عنه، وأن لا نجد له أي صدى في كتب المعاصرين له أو المتأخرين عنه، سوى الإشارة التي جاءت عرضا في كتاب اللبلي (من القرن السابع) وقد تقدم ذكرها. ولكن هذا لا يقدح في كون الكتاب من تأليفه، فكثيرا ما صادفتنا مثل هذه الظاهرة في تاريخ الأندلس الذي تعرض لكوارث متلاحقة أودت بالخير والنبيل منه، ومحقت العديد من معالمه وملاحمه. وأما الكتاب في حد ذاته فلم يصل إلينا كاملا حتى نستطيع الحكم له أو عليه، حكما علميا دقيقا، ونستخلص منه سببا قد يكون مما قلل حظه عند العلماء، وزهدهم في مطالعته وتداوله وحفظه من الضياع. ولكن الجزء المتبقى منه لا يدل على أنه كان هزيل المادة قليل المنفعة كما قد يظن، اللهم إذا تعلقنا بسبب آخر قلنا إن كتاب المخصص بضبطه واستيعابه وحسن تبويه واختصار عبارته، قد غطى على كتاب ابن أبان، وحجب سمعته، فسقط من أيدي الدارسين والمتعلمين، أو قلنا إن ضخامة حجم (السما والعالَم) الذي كان يقع في مئة جزء — كما يقول المؤرخون — هي السبب في انصراف الناس عنه وكثيرا ما انصرفوا عن مثل هذه الكتب الضخمة.

ويقع هذا السفر الذي قدر له أن يسلم من أيدي الكوارث في 323 صفحة من القطع الكبير، وهو مكتوب بخط أندلسي قديم يظن أنه يعود إلى القرن الثامن الهجري، وقد خط على صفحة غلافه بحروف كبيرة عنوانه واسم مؤلفه على هذا النحو : «السفر الثالث من كتاب السما والعالَم في اللغة، تأليف الفقيه العلامة النسابة النحوي اللغوي أبو (117) عبد الله محمد بن أبان بن سيد اللخمي القرطبي». وتحت بخط آخر، تحيس لمالكه على الخزنة القروية عام 855 هـ. وقد تضمن هذا التحيس أيضا عنوان الكتاب واضحا.

وهو يتبدىء بعد الحمدلة مباشرة بذكر (باب ما يقال في وسط الانسان) وينتهي بباب في بعض ما تعالجه الاعراب من أطعمة وطبيخ. وآخر عبارة فيه قول ناسخه : «تم السفر الثالث بحمد الله وحسن عونه وتأيدده وتوفيقه، وصلى الله على نبينا محمد وآله وسلم، يتلوه بعون الله تعالى باب لغات الثريد وصفاته» (118). ونحن باستعراضنا لأبواب هذا الجزء وسائر فصوله، نستطيع تسجيل ملاحظتنا في النقاط التالية :

1 — إنه على كبر حجمه لم يتضمن الا بعضا قليلا من الابواب التي تدرج عادة تحت عنوان (خلق الانسان). والأبواب الموجودة تبدأ بالبطن والوسط وتنتهي بالقدم والرجل، أما غير ذلك من المواضيع التي تتناول الرأس وما يليها الى البطن، فهي بلا شك قد وردت مضمنة في الجزئين السابقين. على أن بقية الابواب المذكورة فيه تتناول (أوصاف الانسان) في كثير من أحواله، كالألوان والحركات والأصوات، والمشي، واختلاف الطبائع، والقصر والطول، والاختلاط، والاجتماع، والنوم واليقظة، والأكل والشرب، وغير ذلك، فإذا أضفت الى هذا أن المؤرخين كانوا إذا ذكروا كتاب ابن أبان قالوا انه بدأه بالفلك وختمه بالذرة، علمت أن المؤلف ربما كان قد مهد لذكر خلق الانسان، وهو أول موضوع تتناوله معاجم المعاني العربية في العادة، بالحديث عن السماء والافلاك، وما يكتف العالم من مخلوقات، فيكون لذلك قد ابتداء بالكليات وانتهى بالجزئيات والانواع التي أبرزها الانسان.

2 — أنه قد تضمن في الأخير أبوابا كثيرة، ليس من عادة المعجميين أن يدرجوها في مؤلفاتهم. فقد ذكر بعد (باب من مشي النساء) أسماء المنجمات من نساء العرب، وعدد منهن 21 امرأة منجمة، ثم أعقبها بذكر (الوفيات لأزواجهن)، والنسوة اللاتي كانت إحداهن إذا أصبحت عند زوجها كان أمرها اليها، وبعض خلق الانبياء والخلفاء من الصحابة وخلفاء بني أمية .. ثم ذكر بعد ذلك (شيئا من كلام العرب في أوصاف الرجال والنساء، وما يستحسن من أخلاقها وخلقهم، ويستقبح) وقد نقل في هذا الباب الأخير أغلب القصص والاحبار التي أوردها

(118) في الأصل : وصفاتها

شيخه أبو علي القالي في أماليه مما يتعلق بهذا الموضوع، وهي كلها قصص رواها القالي عن أبي بكر بن دريد أو أبي بكر ابن الأنباري، ويغلب عليها الطابع التعليمي، وذلك مثل قصة البنات اللاتي طُلبَ منهن وصف ما يحببن من الرجال، أو وصف ما يُردن من الأزواج، وقصة الأعرابية التي تُوصي ولدها وهو علي/أهبة السفر، وقصة معاوية الذي طلب من أحدهم أن يصف له الناس.. وقد شغلت هذه النقول والانباء التي استقاها أبو عبد الله من شيخه البغدادي، صفحات عديدة من هذا السفر (من صفحة 243 الى صفحة 310). ولما كان القالي من عادته إذا أورد نصا غريبا في أماليه عمد في الختام الى شرح مفرداته وغريبه، وجدنا المؤلف هو الآخر يأتي بهذا الشرح نفسه ويثبته في كتابه عقب كل قصة أو خبر يحتوي على شيء من الغريب.

وكل هذا يعطينا فكرة عن الجوانب الاضافية التي تناولها، مما لا يدخل عادة في صلب المعاجم ولو كانت خاصة بالمعاني، من ذكر القصص الطوال، والانباء والحكايات، والأيام والتواريخ. فذلك إذن من أسباب تضخم الكتاب الذي قيل إنه كان يبلغ مئة أو أربعين جزءا.

3 — وقد اهتم المؤلف بالنقل عن كثير من العلماء دون ذكر أسماء مؤلفاتهم في أغلب الاحوال. فمن نقل عنهم : أبو علي القالي، وأبو عبيد، وابن قتيبة، والكسائي، والأصمعي، والخليل، وابن كيسان، وأبو زيد، وأبو عمرو الشيباني، وأبو حاتم، وابن الاعرابي، واليزيدي، وثلعب، وابن السكيت، وابن دريد، وسبويه. والسيرافي، وابن جنبي، ويونس بن حبيب، والأموي وغيرهم. ثم هو بعد ذلك قد حلّى كتابه بأشعار الأعلام والأعراب، وضمنه أصنافا أخرى من الاستشهادات المختلفة، بل إنه قد يضطر أحيانا للالتيان بأقوال الفلاسفة والقدماء إذا هو تعرض لموضوع يحتاج اليها. فقد قال بعد ذكر أسماء النفس وقبل الشروع في شرحها :

« .. قال أبو عبد الله : قد تكلم أناس في ماهية النفس واختلفت أقوالهم وطالت مخاصمتهم، ولم نذهب في كتابنا هذا مذهب أهل الكلام والانباء عن خواص الاشياء، وإنما قصدنا تفسير اللغات، وما يتعلق بكلام العرب، ولولا ذلك لأتينا من أقوالهم بجملة ترني على أحسن ما ذكروه، وأقرب ما فسروه، ولكننا نقدم

ما أتى عن العرب في النفس على نحو ما له ألفنا هذا الكتاب، ثم نذكر شيئا مما ذكره الأوائل، ليقف عليه من قرأ كتابنا هذا ويطلع به على ما قاله» (119).

4 — وإذا تبث أن الكتاب من تأليف محمد بن أبان وثبت معه أن صاحبه توفي سنة 354 هـ كما يذهب ابن الفرضي في (تاريخ علماء الاندلس) ومن نقل عنه أو تابعه من المتأخرين، وهم : السيوطي، وياقوت، والصفدي (120)، فسيكون كتاب (السماء والعالم) هو أول معجم لغوي شامل ظهر ببلاد الاندلس، وليس هو كتاب البارع لابي علي القالي، وذلك بغض النظر عن الاختلاف الشاسع بينهما منها واتجاهها ومضمونها، وعن تجاوز الدقة في إطلاق لفظ (المعجم). غير أنني أشك في ضبط المؤرخين لوفاة محمد أبان، لأن الذي يطالع السفر الموجود من كتابه سيجد فيه نقولا عن علماء تأخرت وفاتهم كثيرا عن وفاة صاحبه، مثل المستوفي المتوفي سنة 368 هـ، وأبي علي الفارسي المتوفي سنة 377 هـ، وابن جني المتوفي سنة 392 هـ. فإذا أمكن أن نتغاضى عن الرجلين الأولين فإنه ليس من السهل التغاضي عن ابن جني الذي مات بعده بثمانية وثلاثين عاما، مع العلم أن تأليف مثل هذا الكتاب الضخم الذي كان في مجلدات عديدة، — بلغت عند بعضهم مئة، وعند آخرين أربعين — قد يتطلب مدة تقدر بالأعوام الطوال أيضا. فإذا أضيف ذلك الى الفارق بين وفاتي الرجلين، كان من الصعب تقبل ما يذكره مترجمو ابن أبان عن وفاته. اللهم إذا افترضنا أن النقول التي وردت عن أمثال هؤلاء المتأخرين قد أقحمت على النص الأصلي للكتاب .

5 — وحين نريد مقارنة كتاب ابن أبان بكتاب ابن سيدة، تكون أول عقبة تعترض سبيلنا هي ضياع أكثر أجزاء الكتاب الأول، ولكن هذا لا يمنع من عقد مقارنة جزئية بين السفر الثالث من كتاب السماء، والمجلد الأول من كتاب المخصص، لاشتراكهما في المادة والموضوع. وسنلاحظ منذ البداية أن بينهما نقطا كثيرة للالتقاء وأخرى للاختلاف والمفارقة.

فإن مما يجمع بينهما الموضوع والهدف الواحد، وهو التأليف حسب المعاني والتبويب على الموضوعات المختلفة، فلذلك نجد بينهما شبا كبيرا في الأشياء التي

(119) كتاب السماء والعالم — السفر الثالث ص 18.

(120) انظر تاريخ علماء الاندلس 69/2 والوعاء : ص 4 — ومعجم الأدباء : 117/17 والوفاتي بالوفيات 334/1.

يتناولونها، واتفاقا في العناوين التي يضعانها في مقدمة الابواب والفصول : فيقول ابن أبان مثلا : (باب ما يقال في وسط الانسان — النعوت المستحسنة في البطون — وما يوصف به في الاستقباح..). ويقول ابن سيدة مثله : (أسماء وسط الانسان — محاسن البطون — باب ما ذكر من قبح البطون..). بنفس الترتيب. ولكنهما يختلفان بعد ذلك في طريقة التبويب والتنظيم، فيقدم الأول ما يراه الثاني واجب التأخير، ويُجمل هذا في الباب الواحد ما يوزعه الآخر على فصول وأبواب شتى، ويأتي الثاني ببعض ما فات الأول .. وهكذا. وربما كان ابن سيدة أدق تنظيما وأحكم تنسيقا من صاحبه ابن أبان، لانه قسم معجمه الى كتب للموضوعات الكبرى، (كتاب خلق الانسان — كتاب النساء — كتاب اللباس) وفرّع عن كل كتاب أبوابا، ثم جعل لكل باب عدة فصول وعناوين تدرج تحته، معتمدا في ذلك كله على التجانس والتوافق بين الموضوعات، بحيث يقودك ذكر الموضوع الاول الى ما يتصل به — بسبب من الأسباب — من الموضوعات الثانية والثالثة .. أما ابن أبان، فقد اكتفى — حسبما يبدو من السفر الموجود — بتقسيم المعجم الى أبواب فقط، وربما أدرج تحت الباب بعض العناوين القليلة.

وعما يتفق فيه الكتابان غالبا : المادة اللغوية المشتركة، على ما قد يوجد بينهما أحيانا من اختلاف بسيط مرده الى شيء من الاضافة أو الاختصار. على أن مما يميز طريقة ابن أبان في عرض مادته، أنه بعد ذكر العنوان يأتي مباشرة بالألفاظ اللغوية التي يشملها الموضوع مجملة دون شرح، ثم بعد ذلك ينتقل في الخطوة الثانية الى شرحها واحدة فواحدة، أما ابن سيدة فهو حين يورد اللفظ الاول يشرحه مباشرة لينتقل منه الى ما يتبعه، وهكذا حتى يأتي على كل ما تضمنه الباب من الكلمات المفردة. فالاول اذن صاحب طريقة تجمع بين التفصيل والاجمال، وأما الثاني فليس له الا التفصيل وحده مراعاة للاختصار وتفايدا للتكرار. هذا فضلا عن ميل محمد بن أبان الى بسط العبارة أحيانا، بينما يميل صاحبه الى الاقتضاب والتركيز، ولذلك ألغى من حسابه تلك الفصول الطويلة التي أقحمها الآخر في كتابه مما لا صلة له بالمعجم، كالقصص والخبار والروايات، مع اعتناء خاص بالتعاريف والأبنية والمصطلحات المنطقية.

ولكي تمثل الصلة الوطيدة بين الكتابين، ونلمح ما بينهما من شبه كبير في المادة اللغوية، نورد من كليهما نصا يكون شاهدا على بعض ما قلناه :

أ (قال محمد بن أبان في فصل بعنوان : (ومن صفات الركب) ص 14 .
 «.. ومن صفات الركب : الصكاء، والقسطاء، والطرقاء، والصدفاء،
 والفتحاء، والطفحاء.

قال :الصكاء هي التي تصك صاحبها عند المشي، يقال رجل أصك :
 يئن الصكك، وقد صك الرجل يصك صككا، وقد صكت يا رجل.

ومنها القسطاء : وهي التي ييست وغلظت حتى لا تكاد تنقبض من
 يسها. يقال : رجل أقسط، فهو مقسط : يئن القسط، وأكثر ما يقال في البهائم،
 يقال : فرس أقسط، والاسم القسط.

ومنها الطرقاء : وهي التي لان مأبضاها (121) وانفتحت حتى كادت ركبها
 تغيب في مفصلها واسترخى لذلك خطؤها، يقال : رجل أطرق : يئن الطريق.

والفتح : يكون [في] (122) مأبض الركبة ومأبض الذراع، وهولين
 المفاصل، وخروج بطنها إذا قام الانسان ، وكذلك هو في المرفق.

ومنها : الصدفاء : وهو اقبال إحدى الركبتين على الأخرى حتى تكادا
 تماسا. يقال : رجل أصدف وامرأة صدفاء.

ومنها الطفحاء :يقال : ركبة الرجل طافحة أي يابسة [لا يقدر صاحبها
 أن يقبضها و] (123) قد طفحت أي : ييست والأركب : العظيم الركبة « اهـ.

ب (وقال ابن سيدة في فصل بعنوان : (صفات الركبة) — المجلد الأول
 السفر الثاني ص 51 — 52 :

«.. ثابت : من الركب : الصكاء : يئن الصكك، وهي التي تصك
 صاحبها عند المشي، رجل أصك. أبو عبيد : اذا اصطكت الركبتان قيل :
 صك يصك صككا.

(121) هكذا في الأصل وفي المخصص : (مأبضاها).

(122) في الأصل : (والفتح تكون مأبض..) وهم تصحيف، تصحيحه من المخصص.

(123) هذه العبارة غير واضحة بالأصل، وهي مأخوذة من المخصص

ثابت : ومنها : الطَّرْقَاء : وهي التي لان مأْبُضُّها وانفتحت حتى كادت
ركبُتها تغيب في مفصلِها، واسترخى بذلك خطوُها. رجل أطْرَق وامرأة طرقاء. أبو
عبيد : فيه طَرَق وطريقة، أي ضَعْف واسترخاء، قال : وقد تستعمل في الابل.
ثابت : والْفَتْخ في مأْبُض الركبة، ومأْبُض الذراع، وهو لين المفاصل
وخروج بطنها إذا قام الانسان، وكذلك هو في المَرْفِق وأنشد :

لكن كبيرُ بن هنيْد يوم ذلكم
فُتِحُ الشَّمال في أَيْمانِهِم رَوْحُ

ورجل أفتخ، وامرأة فتخاء.

ومن الركب : القِطْطَاء : وهي التي يَيْسْت وغلظت حتى لاتكاد تنقبض
من يُيسها. رجل أقسط : بَيْن القسط، وأكثر ما يقال في البهائم.

ومنها : الصَّدْفَاء : وهي إقبال إحدى الركبتين على الأخرى حتى تكادا
تماسان. رجل أصدف وامرأة بَيِّنَة الصدف.

ومن الركب الطَّفْحَاء : يقال : ركة طافحة أي يابسة لا يقدر صاحبها
أن يقبضها، وقد طفحت.

ابن دريد : الفَحْج في الانسان : تباعد الركبتين، وفي ذوات الأربع تباعد
العقوين. دابةٌ أَفْحَجُ (124).

صاحب العين : الرِّصَع : تقارب ما بين الركبتين.

وكذا اللَّصَص : وقد تقدم في الأضراس والفخذين.) اهـ.

فالنصان معا يشتركان في المادة والعبارة، ولو صرح الثاني بمصادره، وأهملها
الاول. على أن ابن سيدة قد أضاف لما ذكره صاحبه من أسماء الركبة وأوصافها
ثلاثة ألفاظ لم يوردها الآخر، ويت شعر لم يستشهد به. وهما مع اشتراكهما في
هذه المادة لدرجة كبيرة، يختلفان قليلا في طريقة عرضها كما ذكرنا سابقا.

(124) في الاصل المطبوع : أفج — ولا شك أنه تصحيف.

وبعد : فهل تدل هذه العلاقة التي لمسناها بين الكتابين، على أن ابن سيدة قد اتصل بكتاب السماء والعالم وأفاد منه في كتاب ..

الحق أننا لا نجد من المؤرخين القدامى من يشهد لنا بذلك، وليس كتاب ابن أبان معدودا ضمن مصادر ومراجع ابن سيدة التي وصلت إلينا مثبتة في مقدمة المخصص (125)، وليس في الأعلام الذين نقل عنهم ذكر وارد لابن أبان. ومع هذا فنحن لا يسهل علينا أن نصدق أن ابن سيدة الأندلسي الذي عاش في القرن الخامس وألف كتابا له شبه كبير بكتاب أندلسي آخر عاش في القرن الرابع، ورجع إلى قائمة طويلة من الكتب اللغوية والأدبية المعروفة والمجهولة، وافتخر بها مستدلا على سعة اطلاعه وقيمة كتابه، لا يسهل علينا أن نصدق أنه لم يرجع إلى ذلك الكتاب السابق له، على قرب العهد والزمان به. وليس يقنعنا أن يقال إنه لم يثبته في جملة مراجعه، أو أنه لم يشر إلى صاحبه ضمن العلماء الذين نقل عنهم، فإن مثل هذه الحال، من إغفال بعض المصادر لسبب من الأسباب، ليست حالا غريبة ولا مستطرفة.

وكيف نعجب من ذلك ولا نعجب من إهمال ابن سيدة أيضا ذكر بعض مصادره التي اعتمدها اعتمادا أساسيا في كتابه (المحكم) ومنها : (البارع في اللغة) لشيخ مشايخه أبي علي القالي ؟. لقد كان هذا الرجل — مع قدره الجليل — ذا نفسية معقدة، وكان معتدا بنفسه إلى أبعد الحدود، حتى لم يكتث بواحد من سابقه إلى صناعة اللغة بالأندلس إلا أبا علي القالي — كما يقول المرحوم محمد الفاضل ابن عاشور (126) — ومع ذلك فقد أهمل الإشارة إلى البارع الذي استفاد منه، واستقى أكثر ما فيه من الصيغ والمعاني (127) بل لقد أفاد أيضا من مختصر الزبيدي، والزبيدي أستاذ والده اسماعيل الذي أخذ عنه أكثر الأصول اللغوية، واقتبس منه ترتيب الأبواب، وأخذ منهجه فطبقه على كتابه بتوسع، ثم لم يجعله من مصادره ومراجعته.

(125) من الانصاف ان ننبه الى أن القائمة التي ذكرها ابن سيدة في مقدمة كتابه متضمنة مصادره ومراجعته، لم نعرف عليها كاملة، إذ لحقها التلف في مواضع كثيرة، مما حمل ناشر الكتاب على ترك أماكنها بيضاء كما كانت في الأصل.

(126) انظر مفاته حول السند التونسي في علم متن اللغة بمجلة الجمع الفاهري ج 19 سنة 1965 ص 13.
(127) انظر المعجم العربي لحسين نصار : 386/1.

لقد وجدنا إذن تشابها كبيرا بين (السماء والعالم) و (المخصص) لم يقف عند العناوين والمواضيع، بل تعداها الى المواد المشتركة في كثير من الاحيان، مع ما قد يختص به ابن سيدة من زيادة واستيعاب لتأخره واستفادته من جهود السابقين، أو ما قد يوجد عند ابن أبان من أشياء عمد ابن سيدة الى حذفها أو وضعها في مكانها المناسب. وهذا الامر لابد أن يدل على وجود صلة وطيدة من التأثير بين الكتائين، ولا بد أن يكون المتأثر هو ابن سيدة لتأخره وقرب زمانه ومكانه من سابقه، رغم ما قد يقال من أن ابن سيدة إنما عاد الى نفس المصادر التي نقل منها ابن أبان فظهر لذلك هذا التشابه القوي الذي لمسناه.

وختاما، فانه قد آن الأوان ليحتل كتاب السماء مكانته بين معاجم الموضوعات والمعاني، ويأخذ ترتيبه التاريخي، فلم يعد هناك مجال لقول بعض الدارسين المحدثين : إن معجم ابن سيدة هو أول معجم موضوعي يؤلف في الغرب الاسلامي.

3 — 2 — المخصص

كتاب (المخصص) هو المعجم الثاني لابن سيدة. وقد خالف به طريقة معجمه الاول : (المحكم) الذي ذكرناه عند دراسة اتجاه العين، وأفاد فيه من الجهود السابقة في الموضوع، وأقصد بها تلك الكتب الجوبة حسب الموضوعات كغريب أبي عبيد، وفقه الثعالبي، وألفاظ ابن السكيت، وأمثاله، وتلك الرسائل الصغرى التي تخصصت في موضوعات محددة والتي قلنا سابقا إنها كانت نواة معاجم المعاني. كما استفاد من سائر الجهود اللغوية في مختلف اتجاهات المعاجم الاخرى أندلسية كانت أم شرقية. وقد ظهرت نتيجة استيعابه للمؤلفات والآثار السابقة في تضخم حجم الكتاب الذي رأينا أنه طبع في 17 مجلدا، فكان بذلك أضخم من كل كتاب سابق له في الموضوع، إذا استثنينا كتاب السماء والعالم. كما كان أحسنها تنظيما على الاطلاق بكثرة ما أدخله من التفريعات والتقسيمات. إلا أن معجم المعاني كما استقر على يد ابن سيدة، ظل مع ذلك في حاجة واضحة الى خطوة أخرى لم يقم بها أحد من اللغويين القدامى، وهي مرحلة كان من المفروض أن يتطور فيها الى مدونات تكتمل لها سائر مقومات المعجم المحكم الترتيب السهل

التناول، كما هو شأن المعاجم الأوربية ذات الاتجاه نفسه.

وعلى كل حال فقد توقف معجم المعاني العربي عند حصر ابن سيدة، كما توقف التأليف في المعاجم الموضوعة على طريقة العين على يده مرة أخرى. ولما كان كتاب (المخصص) قد نال حظه الوافر من الدراسة على يد كثير من الباحثين، فقد رأينا أن ذلك يغنينا عن دراسته دراسة جديدة (128).

(128) انظر من الدراسات التي كتبت حول المخصص : — (المخصص — دراسة — دليل) ل محمد الطالبي — تونس 1956 — وكتاب (ابن سيدة المرمي لداريوكبا نيلاس نعيمب الأستاذ حسن الوراكلي نشر مسلسلة بمجلة (المناهل) المغربية بالأعداد السبعة الأولى. ثم طبع بعد ذلك بمجموعا بتونس، وذلك فضلا عما كتبه حسين نصار في (المعجم العربي) وأبهر مطلق في الحركة اللغوية بالاندلس وغيرها.

أما هذا النوع الفريد من صور المعجم الذي وُجد بالاندلس ، فهو الذي يتمثل في كتاب : (المسلسل في غريب لغة العرب) من تأليف أبي طاهر محمد بن يوسف بن عبد الله التميمي السرقسطي المتوفي سنة 538 هـ (129). وأقول إنه فريد لانه لا يخضع لأية مدرسة من مدارس المعجمات العربية المعروفة التي تحدثنا عنها سابقا، ولكنه يُكوّن مع كتابين آخرين عرفا بالمشرق العربي، حلقة أو قل صورة جديدة من صور تدوين اللغة وترتيبها : أولها : (كتاب المُدَاخِل) بفتح الحاء وضم الميم، لأبي عمر المطرز (ت 345) المعروف بغلام ثعلب، وهو من أساتذة القالي في اللغة والادب. وثانيهما لابي الطيب اللغوي (ت 351 هـ) وهو المعروف بكتاب (شجر الدر). والكتابان معا مطبوعان.

والطريقة التي ينفرد بها هذا النوع، هي عدم إخضاع مفردات اللغة لأي ترتيب سوى ما يدعو اليه (التسلسل) بين معاني الالفاظ أو (التشاجر) و (التداخل) الذي يعني أن يمر ذكر الكلمة الاولى الى ذكر الثانية، والثانية الى الثالثة، والثالثة الى الرابعة... وهكذا تنتظم الالفاظ في سلسلة متشابكة، متشجرة يأخذ بعضها بعنق بعض. ولعل أهم ما تتميز به هذه الكتب الثلاثة التي انفردت وحدها في تاريخ مدونات اللغة العربية بهذا النظام، هو الصعوبة المطلقة التي تحول دون التوصل الى اللفظ المراد. وهذا ما يبعدها عن تحقيق هدف المعجم كما نفهمه في العصر الحديث، الذي هو بالاساس تقديم جواب سريع عن حاجة يطلبها الناس على اختلاف مستوياتهم الثقافية والمعرفية. ولا يعم ذلك الا بشكل منظم

(129) نشرت الكتاب وزارة الثقافة والإرشاد القومي بمصر سنة 1957 بتحقيق الأستاذ محمد عبد الجواد

دقيق الترتيب سهل الاستعمال. أما هذا النوع من المسلسل أو المتداخل، فإن الصدفة وحدها — حتى بالنسبة لذوي الثقافة المتخصصة والمتعمقة — هي التي تقدم لك الجواب. ولكن إذا نحن تركنا هذا المعيار جانبا، وأردنا أن نبحث فقط عن الأشكال التي تطور إليها المعجم العربي، فس نجد بالطبع، أن هذه الكتب الثلاثة تعتبر من المدونات اللغوية التي جمعت فيها الألفاظ، ودونت حسب نظام خاص، ولمعجمنا الحديث والمعاصر أن يستفيد منها ولو في إطار إعداد بنك للكلمات والمصطلحات، لتكون مادة تستغل في صناعة معاجم جديدة، ولا سيما أنه بالإمكان إعادة ترتيبها وفق المقاييس الجديدة التي نرتضيها، كما صنع بكتاب (المخصص) نفسه (130).

وكتاب (المسلسل) في حد ذاته، وإن كان يشترك مع الكتاين الآخرين في الخاصية العامة التي هي طريقة عرض المواد اللغوية وذلك بجمع الكلمات تحت عدد معين من الأبواب، ثم البدء بكلمة تكون هي المفتاح أو الأصل لكل باب، وعنها تتسلسل بقية الكلمات، دون أن يكون هناك شيء يميز الباب الواحد عن بقية الأبواب، بحيث ليس هناك موضوع مشترك بين ألفاظ الباب على حد ما هو موجود في المعاجم المبوبة، أقول : إنه مع ذلك يوجد لكتاب (المسلسل) للتمييز بعض ما يستقل به ويميزه، ولو أن ذلك يتعلق بأمر ثانوية لا أساسية. فالذي يقارن بين (شجر الدر) لأبي الطيب و (المسلسل) للتمييز ملاحظ بلا شك أن الأول منهما كان يمتاز عن الثاني بتصميم أدق. فكتاب أبي الطيب :

- ينقسم إلى ستة أبواب.
- يسمى كل باب منها شجرة
- في كل شجرة من الشجرات الخمس الأولى مئة كلمة
- في كل شجرة من الشجرات الخمس الأولى 10 أبيات شعرية للاستشهاد.
- تنقسم كل شجرة من الشجرات الخمس الأولى إلى عدد من الفروع بحسب تعدد معاني الكلمة — الأصل (مفتاح الباب).
- كل فرع من شجرة به 10 كلمات، وبيتان من الشعر.

(130) أشير هنا إلى كتاب (الانصاح في فقه اللغة) الذي عمله الأستاذان عبد الفتاح الصيدي وحسين يوسف موسى ، وهو عبارة عن ترتيب جديد لكتاب المخصص بحيث يسهل الانضاع منه.

— الشجرة السادسة تتميز بأنها لا فروع لها ولا شاهد من الشعر أو غيره، باستثناء بيت واحد نخم به الباب.

— الشجرة السادسة وحدها بها 500 كلمة.

وهكذا يمكن بكل بساطة حساب ألفاظ الكتاب بأجمعه على النحو

التالي :

- | | | | |
|--------------------------|---|--------------------------|------|
| 1) الأبواب الخمسة الأولى | : | $5 \times 100 = 500$ | كلمة |
| 2) الباب السادس | : | $1 \times 500 = 500$ | كلمة |
| 3) فروع الباب الأول | : | $5 \times 10 = 50$ | كلمة |
| 4) فروع الباب الثاني | : | $12 \times 10 = 120$ | كلمة |
| 5) فروع الباب الثالث | : | $10 \times 10 = 100$ | كلمة |
| 6) فروع الباب الرابع | : | $8 \times 10 = 80$ | كلمة |
| 7) فروع الباب الخامس | : | $4 \times 10 = 40$ | كلمة |
| 8) مجموع ألفاظ الكتاب | : | $1390 = \dots\dots\dots$ | كلمة |

ويمكن أيضا بالبساطة نفسها حساب مجموع أبيات الشعر المستشهد بها في الكتاب على هذا النحو :

- | | | |
|--------------------------------|---|--------------------|
| 1) أبيات الأبواب الخمسة الأولى | : | $5 \times 10 = 50$ |
| 2) أبيات الباب السادس | : | $1 \times 1 = 1$ |
| 3) أبيات فروع الأبواب | : | $39 \times 2 = 78$ |
| المجموع | : | $129 =$ |

فإذا نحن قارنا به كتاب التيمي، وجدناه عاريا من هذا النظام البديعي العددي الذي صمم (شجر الدر) على مقتضاه.

فقد اكتفى المصنف بأن اتبع الخطة التالية :

— قسم الكتاب الى خمسين بابا.

— عدد ألفاظ كل باب غير متواز ولا مضبوط.

— كل باب له ما يشبه (المفتاح) وما يشبه (القفل)، وأعني بالمفتاح البيت أو البيتين الشعريين اللذين يفتح بهما الباب، ومن هذا المفتاح تؤخذ الكلمة الآ

التي تتفرع عنها الكلمات وتسلسل، وأعني بالقفل ذلك البيت الواحد الذي يختم به كل باب، ويأتي لشرح آخر كلمة في مسلسل ذلك الباب والاستشهاد عليها. وهذه الطريقة لم يأخذ بها أبو الطيب اللغوي، وإنما ابتداءً رأساً بذكر الكلمة — الأم.

— عدد الآيات الشعرية المستشهد بها — من غير المفتاح والقفل — متفاوت.

— تمتاز الابواب عادة بقصرها.

ولعل بساطة نظام التقييمي — أو قل سذاجته بالقياس الى نظام أبي الطيب — على تأخره آتية من كونه لم يطلع على كتاب (شجر الدر) — كما يعتقد الاستاذ محمد عبد الجواد — وإنما اطلع على كتاب (المداخل) للمطرز. على أن أهم خاصية تميز هذه الكتب بعد هذا، هي شدة الاختصار في شرح الالفاظ، بحيث يقتصر في غالب الامر عند ذكر الكلمة على إيراد مرادفها. وهذا مثال من كتاب (المسلسل).

قال في بداية الباب الاول :

«أنشد أبو عبيد لصبيان الاعراب، وتروى لامريء القيس بن حجر :

لَمَنْ زَحْلُوفَةٌ زُلٌّ بِهَا الْعَيْنَانِ تَنْهَلُ
يَنْبَادِي الْآخِرَ الْأَوَّلُ أَلَا حُلُوفًا ، أَلَا حُلُوفًا

ويروى : (ألا خلوا ، ألا خلوا)، ويروى : (زحلوفة) بالقاف والفاء والكاف.

— الأول : الأول

— أول : يوم الاحد

— والاحد: هو الْوَحْدُ

— وَالْوَحْدُ: الفرد

— وَالْفَرْدُ : الثَّوْرُ

— والثور : الظهور

— والظهور: الْعَلَبَةُ

— والغلبة : جمع غالب

— وغالب : أبو لؤي. قال حسان بن ثابت :

عَقِيلَةٌ حَيٍّ مِنْ لُؤَيٍّ بْنِ غَالِبٍ كَرَامِ الْمَسَاعِي، مَجْدُهُمْ غَيْرُ زَائِلٍ

ولؤي : تصغير اللَّأْيِ

وَاللَّأْيِ : الشور

والشور : فحل البقر

وَالْبَقَرِ : الفرق

وَالْفَرْقُ : تباعد ما بين الشايات

والشايات : الْعِقَابُ

والعقاب : الموالاة

والموالاة : المظاهرة

والمظاهرة : لبس ثوب على ثوب

والثوب : الرجوع

والرجوع : الكر... اهـ.

..... وهكذا الى آخر الباب، وآخر الباب هو حيث ينتهي نفس

المؤلف، ويقف به عنانه، وليس حيث تنتهي المعاني والألفاظ، لان ذلك لا ينقطع، فلو أن إنسانا تابع هذا التسلسل الذي تقتضيه المعاني، لما انتهى من تأليفه قط، ولاستمر به الحال الى ما لا نهاية.

وأما كتاب المطرز، فهو بالنسبة للتمييز، كتاب يعيبه الاقتضاب والارتجال، فلم يكن مستوفيا ولا مستقصيا، ولذلك عمد هو الى إتمام ذلك النقص، فكان كتابه بمثابة الصلة والذيل. قال في المقدمة : «وإنه كان فيما سمع عليّ كتاب «المُدَاخِل» في اللغة لأبي عمر المطرز رحمه الله، فاستزرتُه لقدره، ولم أحظ بهلاله فيه ولا بدّره، فرأيت أنه رأيٌّ لم يستوفَ بتمامه، وغرضي لم تُقرطسه سهامه، ولعله إنما ارتجله ارتجالا، وجرت ركايبه فيه عاجلا، فلم يُدْمَثْ حَزْنُهُ، ولا أقام وزنه، ولا استوفى غرره، ولا استقصى درره، فاقْتَضَبَهَا عَجَالَةً، ووفر دونها سِجَالَهُ، فحركني ذلك الى صلة ما ابتداء، وتمكين ما رسم منه وأنشأ.»

ما ألفه العرب من رسائل لغوية حسب الموضوعات كثير جدا. ولو أن ما وصل إلينا منه قد أعيد ترتيب مواده حسب النظام المعجمي الحديث، حتى يسهل الانتفاع به بالنسبة لأصحاب الاختصاصات والعلوم المتنوعة، لكان لذلك فائدة جمة في إحداث المصطلحات الضرورية التي تواجه بها لغتنا العربية ما يستجد كل يوم في مجالات المعرفة. ذلك أن الرسائل المشار إليها قد ظل أغلبها عبارة عن مدونات لا ترتيب لها ولا نظام، بحيث يتعذر الحصول على اللفظ المطلوب بداخلها. ومع أن التأليف فيها لم يتوقف إلا بعد قرون من انطلاقته، فإنها لم تستطع أن ترقى جميعها إلى درجة المعاجم المتخصصة، بالمعنى الدقيق للمعجم، وإن كان بعض منها قد عرف تطورا ملموسا. فقد تطورت بعض كتب الأبنية والصيغ العامة، كما نجد في (ديوان الأدب) والخاصة ببعض كتب المقصور والممدود، والأفعال، والأسماء، المثلثة. وتطورت أيضا كتب الغريبين القرآن والحديث، والمصنفات الخاصة بمفردات الأدوية والأعشاب والصيدلة بصفة عامة ... ولو استمرت عصور الازدهار الثقافي عند العرب طويلا لاستمر أيضا تطور سائر الموضوعات الأخرى.

وأما الاندلسيون فقد أسهموا بحظ غير قليل في تطوير الأنواع التي ذكرنا. وسنتحدث عن ثلاثة أصناف من مؤلفاتهم المتخصصة التي رأينا فيها طموحا نحو التنظيم المعجمي.

يمكن تصنيف ما عرفه الاندلسيون من كتب الأبنية والصيغ الى قسمين :
قسم خاص بالأفعال وقسم خاص بالأسماء :

أ) كتب الأفعال

وقد كان أقدمها ظهورا بالاندلس هو كتاب (فعلت وأفعلت) للقالي، وهو يعتني خاصة بصيغتين من صيغ الافعال وهما : (فعل) و (أفعل) اللتين تردان بمعنى مختلف أو معنى متفق، وقد ضاع كتاب القالي فلا نعرف طريقة تأليفه. ومن المحتمل أن يكون ابن القوطية (ت 367 هـ) تلميذ القالي ومعاصره، قد استفاد منه في وضع كتابه الذي سماه (كتاب الافعال). وقد قسم ابن القوطية المادة التي جمعها وهي خاصة بصيغتي (فعل وأفعل) الى ثلاثة أقسام أساسية، (وهي : فعل وأفعل — أفعل وحدها — فعل وحدها) وكل قسم فرعه بدوره الى فروع، ثم عمد الى المواد التي بداخلها فرتبها ترتيبا صوتيا خاصا بعد أن حذف منها أسانيد الرواية وأسماء المصادر والشواهد إلا في القليل، فجاء كتابه مختصرا. وبعد ابن القوطية، نجد طائفة من الاندلسيين تولف في الافعال، وان ضاع بعضها. فقد ألف فيها كل من أبي عثمان سعيد بن محمد السرقسطي المعروف بابن الحداد المتوفى سنة 400 هـ، وأبي مروان عبد الملك ابن طريف (ت 400 هـ) وكلاهما من تلاميذ ابن القوطية، فعملا في كتابيهما على تهذيب وإكمال ما صنعه أستاذهما. ومنهم أيضا أبو منصور محمد بن علي الجبائي الاصبهاني (من القرن الخامس)، وجمال الدين بن مالك النحوي، وابن هشام الخضراوي (من القرن السابع) (132) وأبو جعفر أحمد بن يوسف الرعيني الغرناطي (ت 779 هـ) واسم كتابه : (اقتطاف الازاهر والتقاط الجواهر) نقل عنه ابن الطيب الشرقي الفاسي في إضاءة الراموس (52/2 من المطبوع).

على أن أهم ما عرفته المكتبة العربية من التأليف الخاصة بالأفعال وأكثرها شمولا واستيعابا كتابان هاما أولهما : (كتاب الأفعال) لابي القاسم علي بن جعفر السعدي الصقلي ثم المصري المعروف بابن القطاع (ت 515 هـ) وقد طبع

في حيدر آباد سنة 1361 هـ (132م)، وثانيهما : (كتاب الأفعال) لابي عثمان السرقسطي — السابق الذكر — الذي طبع بالقاهرة بتحقيق الدكتور حسين محمد شرف في خمسة أجزاء (صدر الجزء الأول سنة 1975 والخامس سنة 1980م). ومعلوم أن السرقسطي — ويعرف بابن الحداد أيضا — هو تلميذ لابن القوطية وأنه اعتمد في كتابه على كتاب أستاذه فأكمل ما فيه من نقص، ورتب ما كان من مواده في حاجة الى ترتيب، وزاد عليه ما فاتته. وملأه بالشواهد من القرآن والحديث والشعر وكلام العرب. وهكذا توسع حيث أوجز ابن القوطية. على أنه من الأمور التي قلده فيها استعمال الترتيب المخرجي وإن اختلفا في بعض جزئياته.

وقد لخص ابن الحداد صنيعة بكتاب أستاذه فقال في المقدمة :

«وأيضا فإنه إنما كان غرضه — رحمه الله — في هذا الكتاب : (فعلت وأفعلت) خاصة وترك ما جاوز ذلك من الأفعال الرباعية الأصلية مثل : دحرج وسلهب وما جاوزها بالزيادة مثل : اقشعر واحرنجم ومثل أحمار واشهب».

فلما رأيت الكتاب قد اختلف من هذه الجهة، مع ما رأيت من فضله. وأنه قد بذَّ فيه الأولين والآخرين، أفردتُ له عنايتي وجعلت له حظا من نظري بعد تصحيح روايتي إياه على مؤلفه — رحمه الله — فتلا فيتُ ما اختلف منه بإلحاقه وترداد ذكره، وبسط تفسيره. وألحقت فيه الأفعال التي ترك ذكرها من الرباعية وما

132م ألف ابن الفطّاع الصقلي المصري كتابين : أولهما : (أبنة الأسماء والأفعال والمصادر) وثانيهما : (نَهْذِيبُ كِتَابِ الْأَفْعَالِ) لابن القوطية ، وهو هذا الذي طبع بالهند في ثلاثة أجزاء بعنوان (كتاب الأفعال) وقد انتقد في مقدمته ما صنعه ابن القوطية فقال : « وهذا الكتاب في غاية الجودة والاحسان لو كان ذا ترتيب وبيان ، ولكن لم يربطه على الكمال. وقد اجتهدت في ترتيبه ونهذيبه بعد ومجته : (نَهْذِيبُ كِتَابِ الْأَفْعَالِ) لأنه أرى فيه على كل من ألف في معانيه إلا أنه لم يذكر فيه سوى الأفعال الثلاثية وما دخل عليها من الهزرة، ولم يسوِّع ذلك، وترك نحو ما ذكر، وخلط في النبوي، وفهم وأخر في الترتيب، وجعل الثلاثي باتفاق معنى في أبواب، وباختلاف معنى في أبواب والمتن والاختلاف منه في أبواب، فأنتعَبُ الناظر، وأنصب الحاطر، وصار الطالب للحرف بجده متفرقا في الكتاب في عدة أبواب. ولم يذكر فيه الأفعال الرباعية الصحيحة ولا الخماسية والسداسية المزهدة، ولا الثنائية المكررة. ». وهكذا عمد ابن الفطّاع إلى إعادة ترتيب الكتاب والزيادة في أبوابه ومادته . فقسّمه إلى أبواب حسب حروف الأبجدية العربية بادئا بالهمزة فالباء فالتاء .. الخ. وقسم كل باب إلى سبعة أقسام هي : (1) الثلاثي الصحيح مما جاء على فعل وأفعل باتفاق معنى أو غيره. (2) الثنائي المضاعف. (3) المهورز. (4) المعقل. (5) الثنائي المكرر. (6) الرباعي الصحيح. (7) الخماسي والسداسي. وتعتبر الأقسام الثلاثة الأخيرة جديدة لم يذكرها ابن القوطية . أما الأربعة الأولى فموجودة عنده إلا أنها غير مرتبة. وأخيرا عمد إلى كل قسم من الأقسام السبعة فرتب مداخله حسب الحروف الأولى فقط، وكان ابن القوطية — كما هو معلوم — رتبها حسب المخرج الصوتية. وما صنعه ابن الفطّاع أنه احتفظ بألفاظ ابن القوطية ومادته ورمز لها بحرف (ق) وجعل لما أضافه هو رمزا آخر هو حرف (ع).

جاوزها بالزيادة. وألحقت في كل باب منه ما لم يذكره. إذ الاحاطة ممتنعة على البشر. ولخصت ما وقع منها في غير موضعه بنقله الى الموضع الذي هو أحق به ليخف على الدارس، ويسهل فيه وجدان لفظه على الطالب».

ولما كان (الافعال) للسرقيسي هو أهم كتاب أندلسي وصل إلينا في الموضوع لشموله سائر أنواع الافعال دون التقيد بصيغة من صيغها، ولسلوكة فيه مسلك المعاجم من حيث ترتيب مادته . ولكونه أخيراً أغزر مادة من سابقه ولاحقيه من الكتب الاندلسية المتخصصة في الافعال، رأينا أنه من الضروري التوقف عنده قليلاً لاستخلاص بعض ما يتميز به من الخصائص المنهجية والموضوعية التي نوردها في النقاط التالية :

1 — لقد وزع السرقيسي مواد معجمه على ثمانية وعشرين حرفاً بعدد حروف الأبجدية العربية.

2 — رتب هذه الحروف فيما بينها حسب المخارج الصوتية متبعا في ذلك طريقة سيويه التي مر ذكرها مع مخالفة بسيطة.

3 — رتب المواد داخل كل حرف حسب أربعة عناوين :

أ (فعل وأفعال باتفاق معنى

ب (فعل وأفعال باختلاف معنى

ج (الثلاثي المفرد

د (الرباعي المفرد وما جاوزه بالزيادة.

وهكذا تضمنت العناوين الثلاثة الاولى مواد الافعال الثلاثية، وتضمن العنوان الرابع مواد الافعال التي تزيد على ثلاثة أحرف.

4 — قرع كل عنوان من عناوين الثلاثي (أ — ب — ج) الى أربعة أقسام

هي :

أ (الثنائي المضاعف

ب (الثلاثي الصحيح

ج (الثلاثي المهموز

د (الثلاثي المعتل

5 — وزع بعد ذلك مواد كل قسم من هذه الأقسام الأربعة الأخيرة — باستثناء المضاعف — على الصيغ المختلفة متدرجا من الفعل المفتوح العين الى المضموم فالمكسور.

6 — أما الرباعي وما زاد عليه، فقد قسمه إلى مجموعة من الأبنية (أو الصيغ) :

- أَفْعَل المضاعف (مثل : أَرْنُ)
- فَعَّل (مثل : هَشَّمَ)
- فَعَّلَل (مثل : حَصَّرَم)
- فَوَعَلَ (مثل : حَوَّقَلَ)
- فَاعَلَ (مثل : هَائَفَ)
- تَفَاعَلَ (مثل : تَهَالَكَ)
- ... الخ

7 — قسم بعد ذلك كل صيغة من هذه الصيغ إلى : مضاعف ، وصحيح ، ومكرر ، ومهموز ، ومعتل ... وربما لجأ أيضا إلى هذه الأقسام ففرع عنها أشياء أخرى .

وهكذا يتضح أن بنية الكتاب معقدة جدا . كثيرة التفريع والتقسيم يصعب ضبطها وتحديدوها .

8 — يقصد السرقسطي بالثلاثي المفرد. الفعل الذي جاء على صيغة (فعل) فانفرد بهذه الصيغة بحيث لم تأت منه صيغة (أفعل) فيكون متفقا معها في المعنى. أو مختلفا وذلك مثل : (أزح — أبن — أمت ... الخ) فإنك لن تجد منها صيغة (أفعل) إذ لم يقل (آزح — آبن — آمت ... الخ).

9 — ويقصد بالرباعي المفرد الفعل الذي جاء على صيغة من صيغ الرباعي منفردا فلم ترد من مادته صيغة ثلاثية فتختلف أو تتفق معه في المعنى وذلك مثل : (أنت — أشي — أحضب — خزعل — خندف — خلل ... الخ) فلا يقال منها : (أنت — حضب) وما أشبه.

ملاحظات على كتاب ابن الحداد

1 — رتب ابن الحداد مواد كتابه حسب المخارج كما سبق الامناع لذلك. غير أنه لم يراع بعد الحرف الاول أي ترتيب. فلم يلتفت الى الحرف الثاني وما بعده، مما جعل العثور على المادة المطلوبة أمرا عسيرا. وكمثال على ذلك فإنه رتب الافعال الواردة في حرف الهمزة من الثلاثي الصحيح — باب الثلاثي المفرد — التي على صيغة (فَعَلَ) على النحو التالي :

أزح	أفل	أفخ	أبز-أفر	أمص
ألت	أبل	أحد	أزق	
أزب	أمل	أفق	أقط	
أبن	أتل	أبق	أنت	
أمت	أتن	أرز	أجز	
أبس	أنخ	أكر	ألز	
أطر	أنه	أبض	أبص	
أبر	ألك	أبت	أبث	

2 — رغم محاولة السرقسطي أن يكون معجمه أشمل المعاجم وأكثرها استيعابا بحيث أتى على ذكر ما يزيد على ستة آلاف فعل (من الثلاثي والرباعي وما بعدهما)، فإنه لم يستطع أن يضمه سائر أفعال العربية، فقد ساق المعاجم الأخرى الشاملة كثيرا من الافعال التي أهملها أو زعم أنها غير موجودة. وعلى سبيل المثال لا الحصر فإنه وضع الافعال التالية في باب الرباعي المفرد من حرف الهمزة وذلك يعني أنها لم ترد منها صيغة ثلاثية وهي : (آلت الف — آجد — آز — أتأر) ولكن المعاجم الأخرى ذكرت لكل هذه الافعال صيغا ثلاثية على وزن (فعل) إذ ورد فيها (آلت — ألف — آجد — أزر — وتأر).

ومثال آخر أنه أهمل من أبواب المعتل من الثلاثي (حرف العين) الأفعال

التالية :

(عوز — عبا — عرا — عاه ...) وهي واردة في المعاجم.

3 — كان المفروض في معجم السرقسطي نظرا لكثرة تقريعاته وتشعبها أن يتجنب الاضطراب والخلط الذي تقع فيه المعاجم الأخرى، غير أن ما نلمسه في الحقيقة عكس ذلك. فقد كانت هذه التقريعات الكثيرة مدعاة لارتباك المؤلف حين أراد تطبيق ذلك المخطط المتشابه وملاءمة سائر خاناته. وهذا مثال قوي يجسد ارتباك المؤلف :

فأنت إذا حاولت البحث عن الأفعال الثلاثية التي تبتدىء بحرف العين والتي اعتلت عينها أو لامها فإنك ستجدها ممزقة الشمل على النحو التالي :

أ (فقد ذكر قسم منها في أبواب المعتل من الثلاثي المفرد تضمن 18 فعلا : وهي :

عاق — عاث — عاش — عاب — عاك — عاط — عاس — عظمي —
عوج — عتا — عوى — عمي — عكي — عصي — عزا — عثي — عسى —
عنى .

ب (وذكر قسم آخر في أبواب المعتل من (فعل وأفعل باختلاف المعنى) ويتضمن 14 فعلا وهي :

عاد — عاف — عال — عام — عار — عين — عدا — عطا — عجا —
عقا — عرى — علا — (على) — عشي (عشا).

ج (وتجسد القسم الثالث الذي يتضمن فعلين هما (عاض — عاذ) في المعتل من (فعل وأفعل باتفاق المعنى) وذلك بجانب أفعال أخرى سبق ذكرها في المعتل من (فعل وأفعل باختلاف المعنى).

وهي : (عار — عاد — عان — عفا — علا) وهكذا فقد تكرر ذكر هذه الأفعال الأربعة الأخيرة مرتين.

د (والأغرب من هذا التكرار هو أن تجسد القسم الرابع من تلك الأفعال واردا عنده في باب الثلاثي الصحيح من (فعل وأفعل باختلاف معنى) ويتعلق الأمر بفعلين هما : (عبي — عوص) مع أنهما من المعتل لا من الصحيح.

هـ (وفضلا عن هذا التمزيق والخلط في ترتيب هذه الطائفة المذكورة من

الأفعال نجد المؤلف يضرب صفحا عن ذكر أفعال أخرى من الصنف نفسه. وهكذا فقد أهمل كما سبقت الإشارة (عوز — عاه — عبا — عذا — عرا) وهي أفعال مذكورة في غير هذا المعجم.

4 — مفهوم الرباعي عند ابن الحداد يخالف لما عند غيره من الصرفيين والمعجميين على السواء. فهو عنده يشتمل على الصيغ التالية :

- أ (أفعل) ومثاله عنده : أرْنُ — أرغد — أرقل — أرجأ ..
- ب (فَعَّلَ مثل : (رَعَلَ رَأَبِل ...)
- ج (فَعَّلَ مضاعف مثل : رَهَّب — رَقَن — رَمَل
- د (فاعل) مثل : ساوى
- هـ (فَعَوَّلَ) مثل : سَرَّوَك
- د (فِيعَلَ) مثل : سيطر
- و (فَوَعَلَ) مثل عوهق

هذا في حين لا نجد الصرفيين يذكرون من صيغ الفعل الرباعي المجرد سوى صيغة واحدة هي (فعلل) وكل ما ذكره ابن الحداد في هذا الكتاب على أنه رباعي فيما عدا (فعلل) لا يعتبر رباعيا في نظرهم، ولكنه مُوازٍ له.

غير أن ما يستغرب له بعد ذلك. هو أن يوزع السرقسطي الافعال الواردة على صيغة (أفعل) على مكانين :

أ (فالطائفة الكبرى من هذه الافعال ذكرت عنده في أبواب الثلاثي الاربعة : (الثنائي المضاعف — الصحيح — المهموز — المعتل) تحت عنوان (فعل وأفعل باتفاق معنى) أو عنوان (فعل وأفعل باختلاف معنى).

ب (أما الطائفة القليلة. فهي التي ذكرت عنده في أبواب الرباعي المفرد.

ولقد خطر في ذهني أن يكون المؤلف بهذا قد أحب أن يُلَمَّح الى أن الافعال العربية التي على صيغة (أفعل) تنقسم الى قسمين : قسم يمكن ان نعتبره من باب الثلاثي المزيد مادمننا نجد من مادته صيغة فعلية ثلاثية هي (فعل) تكون الهمزة فيه إذ ذاك حرف زيادة.

وقسم منه يجب اعتباره رباعيا أصليا ليست الهمزة فيه مزيدة شأنه في ذلك شأن (دحرج) و (عسكر) بدليل أننا لا نجد له صيغة فعلية ثلاثية من مادته. فلا نجد لفعل (أثَّ — وأحثل — وأحضب) وأشباهها فعلا ثلاثيا من المادة نفسها. وعلى ذلك تكون الهمزة أصلية.

ربما كان ذلك هو ما أراده المؤلف خلافا للصرفيين. إلا أن هذا الاحتمال العقلي يضعف إذا عرفنا من جهة أن عدم احتفاظ المعاجم بالصيغ الثلاثية لهذه الأفعال لا يعني أنها لم توجد أصلا، وربما وجدت ثم وقع إهمالها. وعرفنا من جهة أخرى أن كثيرا من الأفعال التي جاء بها السرقسطي في أبواب الرباعي المفرد ملمحا بذلك إلى انفرادها بتلك الصيغة توجد لها صيغ ثلاثية. وأقرب مثال على هذا جملة الأفعال التالية : (أعوز — أحب — آصد — آلف — أثار) فكلها ذكرت صيغها الثلاثية في المعاجم.

5 — وأخطر ظاهرة سلبية في (معجم) ابن الحداد هي ظاهرة التكرار فكثيرا ما ذكر الفعل في باب ثم أعيد ذكره في باب آخر. وعلى سبيل المثال لا الحصر فإنه قد تكرر في حرف الراء وحده 36 فعلا كلها مما ورد أول مرة في باب ثم أعيد في باب ثان بأن يرد الفعل مثلا في باب (فعل وأفعل باتفاق المعنى) ثم يتكرر وروده في باب (فعل وأفعل باختلاف المعنى) مثل : (ربع) أو يرد في الثلاثي المفرد أولا ثم يعاد في مكان آخر (مثل : ربل) بل إن فعل (رثأ) قد تكررت مادته خمس مرات. وهذه لائحة الأفعال المتكررة في حرف الراء :

ربع	رذم	رعم	رمش
ربل	رما	رعى	رمض
رثا	رشح	رغث	رمع
رث	رشد	رغم	رمل
رجع	رش	رفد	رم
رجن	رشق	رفض	رمى
ردج	رصد	رفق	رهد
ردق	رصع	رقل	رهف
ردى	رعد	رمد	رهم

6 — كل هذه الملاحظات إنما تدل في النهاية على أن كتاب الأفعال للسرقسطي لم يستطع أن يحقق تلك الشروط الضرورية التي يجب أن تتوفر في كل معجم وهي الاستيعاب، والدقة في الترتيب، وسهولة التناول التي تيسر للمقارئ العثور على مطلوبه في أسرع وقت، وأن كل الجهد الذي بذله في التفريع والتبويب وتقسيم الأقسام إلى أقسام، لم تؤد إلى الغاية المرجوة. بل كانت على العكس من ذلك سببا أساسيا في حجب هذه الغاية وإبعادها. ومن هنا وجب أن يقال إنه كلما كانت بنية المعجم بسيطة كلما كان مناله سهلا والاستفادة منه أيسر.

ب) كتب الأسماء

والمعروف منها بالاندلس نوعان : نوع يهتم بجمع الأسماء والصفات التي تتفق في طريقة رسمها، وهي كتب المقصور والممدود والمهموز التي كان أسبقها وجودا بالاندلس وأهمها أيضا : كتاب القالي الذي رتب صيغه حسب الانجدية الصوتية مثل ما حصل في البارع، مع مراعاة تقسيمات داخلية معقدة ومتشابكة (انظر دراستنا لهذا الكتاب في بحثنا عن أبي علي القالي وأثره في الدراسات اللغوية والأدبية بالاندلس) ثم تلاه كتاب ابن القوطية الذي ضاع، ثم كتاب ابن مالك الذي سمي (تحفة المودود في المقصور والممدود)، وهو عبارة عن منظومة تحتوي على 651 مادة، ولكنها بالطبع لا تتبع أي نظام معجمي.

والنوع الثاني منها هو الذي يهتم بجمع طائفة خاصة من الأسماء تشترك في خاصيتين : الأولى أنها مؤلفة من ثلاثة أحرف، والثانية أن فاء الكلمة فيها ثلاثي النطق : يفتح ويضم ويكسر مع اختلاف في المعنى أو اتفاقه، وذلك مثل (البر والبر والبر)، وتدعى هذه الأسماء (مثلثات)، وأشهر وأقدم مؤلف في ذلك هو كتاب قطرب (ت 206 هـ) (133) الذي يحتوي على 33 مثلثة كل واحدة منها تضم ثلاث مفردات متحدة في الصيغة ومختلفة في حركة الفاء وفي المعنى. وقد احتفل الاندلسيون كثيرا بكتاب قطرب، فشرحوه وأضافوا إليه، وألفوا على منواله. ومن هذه المؤلفات، كتاب أبي حفص عمر بن محمد القضاعي البلسني (ت

(133) ضيع الكتاب بتحقيق د. رضا السويدي بتونس 1978 (الدار العربية للكتاب)

570 هـ) صاحب كتاب : (الساخر في المثلث) الذي قال عنه المراكشي في الذيل (475/1) إنه رآه في ثلاثة مجلدات. وابن مالك النحوي (ت 672 هـ) صاحب المنظومة المعروفة (بإكمال الاعلام بمثلثات الكلام) ⁽¹³⁴⁾ وقد طبعت في مصر سنة 1329 هـ بشرح أحمد بن الأمين الشنقيطي. ويبلغ عدد أبياتها 2750 بيتا. غير أن ابن مالك لم يقصر عنايته على الاسماء من المثلث بل أضاف إليها الأفعال. ومن خصائصه أنه قسم مثلثاته التي جمعها الى قسمين : ما اتفق معناه. ثم ما اختلف معناه. وهذا القسم الأخير رتب على حروف المعجم بادئا بالهمزة ومنتها بالياء، وتضمن وحده 1185 كلمة. ولكن أشهر هذه الكتب الاندلسية وأهمها هو كتاب (المثلثات) لابي محمد عبد الله بن السيد البطلليوسي (ت 521 هـ) الذي زاد على قطرب كثيرا من المواد سار في ترتيبها حسب الخطوات التالية :

— قسم الكتاب الى حروف حسب الترتيب المغربي للابجدية بادئا بالهمزة، فالباء، فالتاء، على طريقة المعاجم الالفبائية.

— قسم المواد داخل كل حرف الى بايين : باب المثلث المتفق المعنى وبلغت كلماته 138 كلمة ثم باب المثلث المختلف المعنى، وقد بلغت كلماته 695 كلمة.

— رتب الألفاظ اللغوية داخل كل واحد من البابين حسب الحرف الاول منها لا غير، دون مراعاة الحرفين الثاني والثالث من الكلمة. وهكذا فقد رتب الكلمات في باب المثلث المختلف المعنى من حرف الباء على هذا النحو :

...	...	البيين
...	...	البزر
...	...	البشر
...	...	البضع
...	...	البر
...	...	البور
...	...	البوص

(134) انظر كشف الظنون 1587/2

...	...	البصر
...	...	البكر
...	...	البرك
...	...	البد

... الخ

— رتب مفردات كل ثلاثية فيما بينها، فجعل المفتوح أولاً، والمكسور ثانياً، والمضموم الثالث في الترتيب.

ومن ملاحظتنا على كتاب البطلوسي أنه وإن كان خاصاً بصيغ الاسماء (ما كان منها مصدراً أو صفة أو اسماً بالوضع) فقد احتوى على قلة نادرة من الأفعال اضطر إلى إيرادها حين لم يجد من الاسماء ما يضعه بدلها كما حدث في حرف الباء (برأ — يحج). وحرف الجيم (جزل)، وأنه اعتنى في شرح المفردات بإيراد الشواهد القرآنية والحديثية فضلاً عن الشعر وأقوال اللغويين. ومن هذا الوصف يتضح أن البطلوسي قد طور التأليف في هذا النوع من مدونات اللغة، فصوره على قدر لا بأس به من التنظيم المعجمي كثير المفردات، بعد أن كان شكله الأول الذي وضعه قطرب، قليل المادة لا يعرف أي شكل من التنظيم، سوى ما كان من اعتبار حركة العين في الكلمة وذلك بتقديم مفتوحها على مكسورها، ومكسورها على مضمومها في كل ثلاثية (135).

5 — 2 — نحو معاجم العَرَبِيِّين

كتب العَرَبِيِّين هي تلك المدونات اللغوية المتخصصة في ألفاظ القرآن

(135) اعتمدت في وصف كتاب البطلوسي على مخطوطة الرياض رقم 45 في. ثم اطلعت بعد ذلك على طبعته التي صدرت في بغداد سنة 1981 بتحقيق الزميل الدكتور صلاح مهدي على الخطوط. قدم لها بداسة اشتملت على إحصاء صوتي جذور اثنتي عشرة المعاني في العربية وذلك من خلال سبع مؤلفات لغوية في موضوع المثلثات. وقد كان من نتائج إحصائه أن عدد المثلثات التي وردت بهذه الكتب لما يختلف معناه 1708 كلمة وعدد جذورها 852 جذراً. كما استخلص من إحصائه هذا أكثر الاسماء الشائعة في هذه الجذور الثلاثة بالعربية هي الأصوات الخفيفة بالنسبة لحرف الأول من الجذور. وبالتالي فإن حرف العين هو أكثر الحروف شيعاً، يليه حرف الخاء والقاف. كما توصل إلى معرفة أن حرف الراء هو أكثر الحروف تردداً في هذه الجذور بعنفه عامة وبغض النظر عن موقعه في الرتبة الأولى أو الثانية أو الثالثة.

والحديث، ولا سيما الغريب منها، فتورده على ترتيب معين، يكون ألفبائيا او حسب السور القرآنية ومواضيع السنة النبوية وأبوابها، وتشرحه شرحا لغويا ممزوجا بالأخبار الادبية والشواهد الشعرية أحيانا. وقد تطور التأليف في غريب القرآن بالمشرك منذ القرن الخامس على يد الراغب الأصبهاني صاحب كتاب (المفردات) الذي اتخذ شكل معجم كامل لالفاظ التنزيل، مرتب على الالفباء وحسب أصول الكلمات، كما تطور التأليف في غريب الحديث أثناء القرن السادس على يد القاضي عياض بالمغرب، وذلك في كتابه المسمى (مشارك الأنوار).

وأما الاندلسيون فقد بدأوا التأليف في هذا النوع، منذ القرن الثالث الهجري، فكان منها كتاب لعبد الملك بن حبيب السلمي (ت 239 هـ) وآخر لابي عبد الله محمد بن عبد السلام الخشنى (ت 286 هـ) وثالث لقاسم بن ثابت السرقسطي (ت 302 هـ). وقد ضاع الكتابان الأولان وبقي الكتاب الثالث الذي ستحدث عنه. ولكن ابن خير الاشبيلي، يحدثنا في فهرسته (ص 195) عن كتاب الخشنى فيقول : إنه كان في نيف وعشرين جزءا «شرح حديث النبي عليه السلام في أحد عشر جزءا، وحديث الصحابة في ستة أجزاء، والتابعين في خمسة أجزاء». ومن هذا الوصف المقتضب، نعلم على الاقل، أن الكتاب لم يكن معجما مرتبا حسب أي شكل معروف من أشكال المعاجم، ولكنه على طريقة أبي عبيد القاسم بن سلام (ت 224) وأبي محمد بن قتيبة (ت 276 هـ) في غريبهما، وهي الطريقة نفسها التي سار عليها كتاب (الدلائل) لقاسم بن ثابت السرقسطي الذي ألف بالاندلس سنة 299 هـ (136). فقد بوب قاسم كتابه حسب رجال الحديث وأصحابه بادئا بأحاديث الرسول عليه السلام التي استغرقت الجزء الاول كله، وطرفا من الجزء الثاني، ثم أتبعها بما روي عن أبي بكر، ثم ما روي عن عمر، فعثمان، فعلي، فبقية الصحابة رضوان الله عليهم، بادئا بالزبير ابن العوام ومنتبيا بالتابعين وتابعي التابعين. وهو في ذلك كله، يورد نص الحديث أو الفقرة المتضمنة منه لالفاظ غريبة، يشرح ما قصد اليه من ذلك، مستشهدا بالأشعار، وناقلا عن الرواة. وهذا مثال يوضح طريقته في الشرح :

(136) انظر مقالة الأستاذ عز الدين التوحي حول كتاب الدلائل بمجلة مجمع اللغة العربية بدمشق مجلد 41 ج 1 سنة 1966. وقد ذكر ان لكتاب نسخة بالكتبة الظاهرية بدمشق. وأنا اعتمدت في هذا البحث على نسخة الرباط التي يتفحصها الجزء الاول

قال في حديث الرسول عليه السلام (137) الذي نصه : «إن هَبَّار بن الأسود أصابته نقلة الى المدينة، وكان رجلاً سيِّئاً، فأُتِيَ به النبي صلى الله عليه وسلم، فقبل له : هذا هَبَّار يُسَبُّ ولا يُسَبُّ. فأناه النبي صلى الله عليه وسلم، فقال : يا هبار، سُبَّ من سَبَّك.» شارحاً :

«أخبرنا إبراهيم قال : نا محمد بن إدريس قال : نا الحميدي قال : نا سفيان : نا ابن أبي نجح : السَّبُّ : الكثير السَّبَاب، وسَبُّ الرجل أيضاً الذي يُسَابُه.

قال حسان بن ثابت :

لا تُسَبِّنِي، فلست بِسَبِّي إن سَبِّي من الرجال الكريمُ»
وبعد السرقسطي نجد من المؤلفين في الغريب : القاضي منذر بن سعيد البلوطي (ت 355 هـ) (138)، وأبا محمد مكي بن أبي طالب (ت 437 هـ) المشهور بدراساته القرآنية وصاحب كتاب (غريب القرآن) (139)، وأبا محمد عبد الحق بن عبد الرحمان الاشيلي المعروف بابن الخراط (ت 581 هـ) وله كتاب في الغريبين يسمى (الواعي في اللغة) قيل إنه كان يضاهي كتاب الهروي، فلعله كان مرتباً على طريقته وقد ذكره ابن فرحون في الديباج وقال إنه يقع في 25 مجلداً (140).

ولكن أهم هذه المؤلفات الاندلسية الموجودة مما له علاقة بسياق حديثنا، هو كتاب (تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب) (141)، لأثير الدين أبي حيان النحوي (ت 745 هـ)، إذ هو وحده الذي يستحق فيما وقفنا عليه من هذا النوع من كتب الاندلسيين، أن تضافى عليه صفة (معجم) متخصص بلا أدنى مبالغة، وذلك على الرغم من كونه ليس في حجم ولا تفصيل كتاب

(137) الدلائل — نسخة مخطوطة. ج 2 ص 57

(138) طبقات الزبيدي، ص 295 وفيه يذكر اسم الكتاب

(139) ابن خيبر ص 67 .

(140) الديباج (ص 176 — 177) وجاء في شذرات الذهب (271/4) أن اسم هذا المؤلف هو : (كتاب الغريبين في اللغة) واكتفى ابن شاذان في فوات الوفيات (518/1) بالقول : (وله في اللغة كتاب حافل ضاهى به كتاب الهروي). وفي معجم المؤلفين لكحالة : (92/5) أنه (الخاوي في اللغة).

(141) أعيد هنا على الطبعة الثانية بتحقيق الدكتور أحمد مطبوب وخدوجة الخديجي سنة 1977 — بغداد.

(المفردات) للراغب الاصبهاني. فقد رتبها صاحبه ترتيبا ألفبائيا مبتدئا بالهمزة ومنتها بالياء، مراعيًا أصول الكلمات دون زوائدها، ولكنه أهمل ما سوى الحرفين الأول والآخر في الكلمة. ويمتاز عن بقية معاجم نوعه بكونه طرح الشواهد الشعرية، ولم يتبع سائر المعاني التي يأتي من أجلها اللفظ، وهذا ما يوضحه قول المؤلف في المقدمة القصيرة، وذلك بعد أن قسم لغة القرآن الى قسمين : قسم يفهمه الجميع وقسم غريب يفهمه الخاصة وهو الذي ألف من أجله الكتاب، فيقول :

«والمقصود في هذا المختصر أن نتكلم على هذا القسم، وأن نرتبه على حروف المعجم، فأذكره في كل حرف منها معتبرا في ذلك الحروف الأصلية لا الزائدة، مقتصرًا في ذلك على شرح الكلمة الواقعة في القرآن العزيز».

وأما طريقته في شرح الالفاظ فهي تسير حسب الشكل التالي :

قال في حرف الهمزة :

«الأب :	ما رعته الأنعام، وقيل هو للبهائم كالفاكهة للناس
الأيّبة :	الحاجة
أواب :	رجّاع
أويي :	سبحي
آلت :	نقص، ويقال : لات يليت
الأثاث :	المتاع
الأجاج :	المر، الشديد الملوحة
الباد :	العظيم
الخ»

وهكذا نلاحظ :

- 1 — اختصار المؤلف في الشرح اختصارا تاما لا يكاد يتعرض لغير المعنى الوارد في نص القرآن من بقية معاني الكلمة.
- 2 — عدم إحالته على مكان اللفظ من النص القرآني.

3 — عدم مراعاته لحشو الكلمة في الترتيب، وانما يكتفي بمراعاة الحرفين الاول والثالث من أصول الكلمة.

4 — عدم التفاته للشواهد الشعرية وغير الشعرية

5 — 3 — نحو معاجم للطب والصيدلة

جرت عادة مؤرخي المعاجم العربية أن يهملوا في دراساتهم هذا النوع من مجاميع المفردات اللغوية الخاصة بأعيان النبات والطيور والحيوان وغيرها من الأشياء التي تدخل في صناعة الغذاء والدواء، مما كان القدماء يطلقون عليه اسم (الأدوية المفردة)، وكأن ما كتبه داود الانطاكي في الشرق وابن البيطار والغافقي وغيرهما في المغرب ليس من اللغة في شيء، وليس له بمعاجم العربية أي ارتباط، والحال أنها على عكس ذلك تماما. نعم قد يقال إن أغلب تلك المفردات ليس عربية في الأصل فهو دخيل من اليونانية واللاتينية والفارسية والهندية ولغات الأمم الأخرى، ولهجات عامة إقليمية، ولكن هذا ليس مبررا على الإطلاق، لأن من شأن هذا الحكم المسبق على هذه الطائفة من الألفاظ — إن هو قد وجد بالفعل — أن يخفي عنا لغتنا العربية فيظهرها وكأنها عاشت حياتها معزولة عن كل تطور أو تحول، وكل تأثير أجنبي، صافية لا خليط فيها ولا هجين، والحال أن كل تلك الكلمات الواردة بمعاجم المفردات الطبية كان متداولاً في الاستعمال، ومعروفاً في المجتمعات العربية وقد دخل الكثير منه إلى المعاجم العربية الكبرى واستقر بها، وأن أطباءنا وصيادتنا القدامى كانوا يضطرون لاستخدام الفاظ غير عربية الأصل لأنهم لا يجدون مقابلها في العربية، إذ هي تدل على أشياء ومسميات لم يعرفها العرب فلم يضعوا لها اسماً.

وعلى كل حال، فقد كان للاندلسيين في هذا المجال باع طويل، واشتهرت من بينهم أسماء عديدة اقترن ذكرها بالتأليف في هذه المفردات، نذكر منها على سبيل المثال الطبيب المعروف بابن وافد (ت 460 هـ) (142)، وأميرة بن أبي

الصلت (ت 252 هـ) (143) وأبا العلاء بن زهر (ت 525 هـ) (144) وأبا جعفر نفاقي (ت 560 هـ) (145)، وغيرهم كثير يمكن التعرف عليهم بمراجعة كتب الطبقات الخاصة بالاطباء، وقد ضاعت كتب بعضهم وسلم بعض آخر. ولكن ما وصل إلينا منها يدل على أن العادة المتبعة عندهم في ترتيب الالفاظ كانت تسير على طريقة المعجم الالفبائي مع تفاوت في إحكام هذا الترتيب .

على أن أهم تصنيف أندلسي يستحق في نظرنا صفة معجم، هو كتاب أبي محمد عبد الله بن أحمد المالقي العشاب المعروف بابن البيطار (ت 446 هـ) الذي سماه (الجامع) (146). لأنه تضمن سائر أقوال السابقين من عرب ويونان وغيرهم. ويسير ابن البيطار في مؤلفه حسب الخطة التالية :

— رتب الالفاظ حسب الحرف الاول منها ثم الثاني وجعلها أبوابا، كل واحد منها يحمل اسم حرف من حروف الأبجدية.

— ذكر في المقدمة أنه سيلتزم بضبط مواد الابواب شكلا ونقطا، ولكن الكتاب حين طبع جاء خاليا من ذلك، سوى ما كان من هذه الالفاظ مضبوطة بالعبارة والنص وهو ليس بالكثير. ولو كان عمم هذه الطريقة الاخيرة على سائر المواد لجاء أشد إتقاناً.

— بدأ كل مادة بذكر أصلها الاجنبي إن كان اللفظ غير عربي، ثم ذكر الاسم الذي تعرف به في بعض الأقاليم والبلدان. وقد احتفظ لنا الكتاب نتيجة ذلك بطائفة كبيرة من الكلمات الدخيلة والمعربة من اللغات اليونانية واللاتينية والاطالية والهندية والصينية، ولغات ولهجات العرب العامية والمحلية مع اعتناء خاص بالالفاظ والاستعمالات المغربية والاندرلسية التي بلغت بدورها قدرا لا بأس به . وقد ورد منها على سبيل المثال :

أفون : نبات شوكي يعرف في بعض بوادي الاندلس (برأس الشيخ)

الاقطى : شجر معروف ، منه كبير يسمى بعجمية الاندلس (شبوقة)

(143) نفسه 52/2

(144) نفسه 64/2

(145) نفسه 52/2

(146) أعيد هنا على الضبعة الأولى بمصر سنة 1291 هـ وهي في مجلدين

ومنه صغير ، ويسمى بعجمية الاندلس أيضا (بدقة).

الاشخيص : شوكة العلك عند أهل الاندلس، ويعرفونه بالشبكاني
ايضا، وبالبربرية (أداد)

الاسرنج : هو المعروف عند عامة المغرب (بالزرقون).

ويتحدث عن (لوز البربر) فيقول : «والبربر في المغرب الاقصى يسمونه :
(أرجان) وهو شجر يكون بالمغرب الاقصى بقبيلة مراكش ببلاد (حاحا)
و (ركراكا) كثير الشوك حديده، يمنع شوكه من الوصول الى جَنْب ثمرته،
ويستخرج من ثمره دهن . أن تُعطى ثمرته المعز أو الابل تأكله عند نضجه على
شجره، فاذا أكلته ورمت بنواه من بطونها، فحيث يلقطونه ويكسرونه كاللوز
ويأخذون له فيطحن كالزيتون ويستخرج منه دهن يتأدم به، وهو عندهم من
أفضل الأدهان وأرفعها، ويسمى زيت (الأركان) .»

وقد كان اعتماده في معرفة هذه الانواع المتنوعة من الالفاظ التي تختلف
باختلاف الاقاليم، مع أن مدلولها واحد أحيانا، على كتب الطب والصيدلة العربي
منها والمغرب، فضلا عن كتب الرحلات والجغرافية، واللغة، التي وضعها مؤلفون
من مختلف البقاع الاسلامية. وبالنسبة للالفاظ الاندلسية والمغربية، اعتمد ابن
البيطار من جهة على مشاهداته ومعرفة الشخصية، فقد عاش بالاندلس، ورحل
الى تونس. ومن جهة أخرى على المؤلفات الاندلسية والمغربية السابقة له والمعاصرة،
وهي كثيرة جدا، نذكر منها بصفة خاصة : (كتاب النبات) لابي عبيد البكري
(ت 487 هـ) الذي سماه ابن أبي أصيبعة : (أعيان النبات والشجريات
الاندلسية)، (52/2). وكتاب (الادوية المفردة) للغافقي، ومؤلفات أبي العباس
النباتي المعروف بابن الرومية (ت 637 هـ) وابن جليل ، ومروان بن جناح،
والزهراوي.

— يحدد بعد ذلك ماهية الشيء الذي وضع له اللفظ، فيعرف بشخصه
وطعمه ولونه ومكان وجوده، ويصفه وصفا دقيقا يقل وجود نظيره في المعاجم
اللغوية الكبرى التي تكتفي في الغالب عند ذكر النبات أو الحيوان بالتنصيص على
أنه (معروف) أو (مشهور)، وما أشبه ذلك من التعميمات. ويكفي مقارنة مادة

منه بما ورد عنها في بعض معاجم اللغة للتأكد من هذه الحقيقة، ذلك أن دقة التعريف في كتب الصيدلة غرض مقصود لما يترتب عليه من صناعة للدوية الصالحة لمعالجة الابدان.

— بعد مرحلة التعريف والوصف يأتي الجانب الصيدلي والطبي المتمثل في تقديم الكيفية التي يستخرج بها الدواء من تلك المادة المذكورة والمقدار الواجب استعماله، والأمراض التي يصلح لها. وهذا هو الجانب الوحيد الذي ليس للغوي به اهتمام في هذه المعاجم.

ولو لم يكن في معجم ابن البيطار وأشباهه إلا هذا التحديد الدقيق لمعاني الألفاظ، وإلا هذا القدر الكبير الذي يحتفظ به من كلمات تمت إلى أقاليم عربية وإسلامية مختلفة، لكان ذلك وحده كافياً للاهتمام بها والانكباب على دراستها، واعتمادها في صنع معاجم عصرية متخصصة، فضلاً عما تتيحه للدراس اللغوي من فرص للتعرف على مستويات لغتنا العربية في العصور السابقة.



خاتمة

كانت الغاية من هذا البحث هي إبراز جانب من النشاط اللغوي الذي عرفته الاندلس، وهو المتمثل في التأليف المعجمي للغة العربية. وقد تتبعنا تلك الحركة منذ بدايتها في القرن الرابع الهجري، ولكننا لم نرد بعد ذلك أن نسير بها سيرا تاريخيا من عصر الى عصر، فلا نقف الا بسقوط الاندلس وانتهاء الوجود العربي بها، بل رجعنا الى ما استطعنا معرفته من المعاجم، فصنفناه حسب المدارس والاتجاهات المشهورة لدى الدارسين العرب، فبين لنا أنها كانت تمثل خمسة اتجاهات أو أنماط مختلفة وجدنا أبرزها وأقواها تأثيرا وأسبقها وجودا بشبه الجزيرة الايبيرية في مرحلتها الاسلامية، هو والاتجاه الذي يتخذ من كتاب العين للخليل بن أحمد محورا وأساسا، فبدأنا بالحديث عنه، وأفضنا قدر الامكان، نظرا لمكانته في مسار هذه الحركة، ولغزارة الانتاج فيه وأهميته. وقد أوضحنا خلال ذلك دور مدرسة القالي واتجاهها في ترسيخ هذا النوع من التأليف اللغوي، وان كان أثرها لم يقف عنده، بل تجاوزته الى بعض الاتجاهات الاخرى التي ذكرنا منها : الاتجاه نحو التبويب، والاتجاه نحو المعاجم المتخصصة، والاتجاه الالفبائي. وكان الهدف من أفراد كتاب (المسلسل في اللغة) لاني طاهر التيممي باتجاه خاص بين بقية الاتجاهات المعروفة، هو التنويه بقيمته المعجمية، بحيث لو أعيد ترتيب مواده وفق الطرق الحديثة في صناعة القواميس، لكان إضافة عظيمة لرصيدنا في هذا الميدان. وأجدني بالمناسبة، أدعو الى إعادة ترتيب كل المدونات اللغوية التي لم ترق الى طور المعجم،

فظلت الاستفادة منها محدودة جدا، والحال أن إعادة إحيائها بهذه الطريقة يقدم لنا أكثر من سلاح لمواجهة عصر المصطلح الذي نعيشه.

أما الحديث عن كتب (الأدوية المفردة) الاندلسية فكان — مع اقتضابه — ضروريا لاستكمال النظرة الشمولية التي أحببنا أن يتزود بها القارئ، وبدونها يظل حق الاندلسيين في حركة المعجم العربي منقوصا.



ملحق

كتاب

استدراك الغلط

الواقع في كتاب العين

لأبي بكر الزبيدي (ت 339 هـ)

(تعريف به، وتحقيق لمقدمته)

يعتبر أبو بكر الزبيدي (محمد بن حسن ت 379) ⁽¹⁾ من أشهر أعلام اللغة في الأندلس، وأبوه تلاميذ القالي وأجل أصحابه. فلما مات شيخه، ورثه في غزارة علمه وكثرة تأليفه التي منها :

- كتاب الواضح في علم العربية (مطبوع)
- كتاب لحن العوام (مطبوع)
- طبقات النحويين واللغويين (مطبوع)
- مختصر العين (طبع منه قسم صغير بالمغرب)
- أبنية الاسماء والأفعال (أو أبنية سيبويه) ويسمى أيضا (المستدرك على أبنية سيبويه) (مطبوع)
- كتاب الأمثلة (وردت الإشارة إليه مرارا في هوامش نسخة القرويين من مختصر العين)
- المستدرك من الزيادة في البارع على كتاب العين (ويسمى أيضا : المستدرك في اللغة (مخطوط)
- الانتصار للخليل فيما رد عليه في العين (مفقود)
- الانتصار على من أخذ عليه في مختصر العين (مفقود) .

(1) انظر ترجمته في الجذوة : 43 — تاريخ العلماء 92/2 — الرعاة : ص 34 — الملتقى : 66 — إنباه الرواه : 108/3 — بنية الدهر : 71/2 — النفح : 74/4 — ومن الدراسات الحديثة انظر كتاب نعمة رحيم العزاوي بعنوان : (أبو بكر الزبيدي وأثره في اللغة) — النجف — 1975. ورسالة الكاتب عن أبي علي القالي وأثره في الدراسات اللغوية والأدبية بالأندلس الرباط 1983

— استدراك الغلط الواقع في كتاب العين (2) موضوع حديثنا — وهو كتاب وضعه الزبيدي ليكون حجته على معارضة رأيه المشهور عنه وهو ان العين لا يصح أن يكون منسوباً للخليل بن أحمد لكثرة ما فيه من الأخطاء والأغلاط التي لا يصح صدورها عن مثله ، وهكذا اضطر — بعد أن بلغه اعتراض بعض الاندلسيين ومقاومته ما كان يقول به، في رسالة كتبها اليه أحد أصدقائه — الى تجريد تلك الأخطاء واحداً واحداً وترتيبها في شكل معجم صغير على الأبجدية، وتقديمها في هذا الكتيب الضئيل الحجم. وقبل ذلك كان قد نشر هذه الملاحظات في كتاب أكبر هو كتاب : (المستدرك في اللغة ..) فجاء (الاستدراك ...) كأنه اختصار من (المستدرك ...) أو بعض منه.

وقد وقع حول هذا الكتاب خلط كبير، ولم يشر أحد من الدارسين المحدثين الى وجوده قبل اليوم. وكان أول من ذكره من القدامى حسب علمي، هو القاضي عياض في المدارك (4/582)، وتبعه ابن فرحون في الديباج (ص 263)، وسمياه معا : كتاب (غلط صاحب العين)، ثم أشار اليه السيوطي بعد ذلك، ونقل عنه في مزهره (1/79 — 2/381) وسماه : (استدراك الغلط الواقع في كتاب العين). وقد وقع لكثير من الدارسين خلط بين هذا الكتاب و (مختصر العين)، وظنوهما كتاباً واحداً، ومنهم الشيخ مرتضى الزبيدي في تاج العروس، والقنوجي في كتاب (البلغة في أصول اللغة)، وحاجي خليفة في كشف الظنون، وعلي عبد الواحد وافي في (فقه اللغة)، ونبه على أخطائهم جميعاً محققا القسم الاول من مختصر العين (3).

أما الاستاذ محمد أبو الفضل إبراهيم، فقد خلط أولاً بينه وبين (كتاب الانتصار للخليل) في مقدمة تحقيقه لطبقات النحويين، وخلط ثانياً بينه وبين

(2) لم يرد هذا العنوان فيما نبقى لنا من قطع الكتاب ، وقد جاء في مقدمته ما نعه : «وأنا ذاكر الآن من الخطأ الواقع في كتاب العين، مالا يذهب على من شدا شبا من النحو ...» — والذي أورد هذا العنوان هو صاحب المزهري (1/79) فقال : (وقال أبو بكر محمد بن حسن الزبيدي اللغوي مؤلف مختصر العين، في أول كتابه — استدراك الغلط الواقع في كتاب العين — وهو مجلد لطيف ..) وقد أثرت استعمال العنوان الذي ورد في المزهري لاحتمال أن يكون هو الأصل الذي نقله السيوطي.

(3) انظر مقدمة تحقيق القسم المطبوع من مختصر العين لشرحومين محمد بن ثابت الطنجي وعلال الناصي، وقد ضيع بالدار البيضاء سنة 1963 م.

كتاب (المختصر) في حاشية تحقيقه لكتاب (إنباه الرواة) للقفطي، فقال : إن (استدراك الغلط) الذي ذكره السيوطي جزء من (المختصر) (109/3).

وقد كنت أهديت أثناء اشتغالي بموضوع أبي علي القالي (4) الى وجود ثلاث قطع من هذا الكتاب، لم يكن معروفا منها قبل اليوم سوى قطعة واحدة، وهذه هي القطع الثلاث :

1 — قطعة مضمنة في كتاب (المستدرك في اللغة) المخطوط بالقرويين تحت رقم 64 ، وذلك في صفحات متفرقة.

2 — قطعة محفوظة بالقرويين تحت رقم 118.

3 — قطعة في المزهرة للسيوطي، وهو كتاب مطبوع متداول.

القطعة الأولى :

أما القطعة الاولى فهي أكبر القطع المتبقية من الكتاب اذ تقع في 34 صفحة، ولكن العيب فيها أنها موزعة بشكل غريب بين ثنايا كتاب (المستدرك في اللغة) بحيث يصعب فرزها منه الا بمشقة تتطلب فيما تتطلبه شدة المراس وطول التفكير، ومعرفة تامة بالموضوع. وقد تبين لي أخيرا ان كتاب (المستدرك ...) كان في أصله أوراقا منفصلة، فلما أراد الموكلون بخزانة القرويين أن يرتبوا هذه الأوراق و يضموها في سفر واحد، لم يحترسوا جيدا، فجمعوا فيما جمعوه أوراقا أخرى من كتاب (استدراك الغلط ..). والواقع أن هناك أشياء عملت عملها في حدوث اللبس ترجع في جملتها الى الشبه الموجود بين موضوع الكتاتين، وإلى الورق المقصوص على حجم واحد، ثم الى الخط الذي كتب به، وهو خط واحد أيضا. وإني لأعجب كيف لم يتنبه أولئك الموكلون بالخزانة القروية الى أن القطعة التي ستحدث عنها تشترك مع كتاب المستدرك (وضمنه القطعة الاولى) في كل هذه الخصائص (الخط — نوع الورق وحجمه — الموضوع) فحق تلك الأوراق التي ضمت غصبا الى كتاب المستدرك أن تضم الى القطعة الثانية لأنها جزء منها وتتمة

(4) وهي رسالة لآ. بوم النديسات العليا نوفلست بفاس بتاريخ 1976/1/30 م. وضعت بمطبعة فضالة (الحمدية) سنة 1983 م.

خا كما سنرى. وهكذا فقد وجد هذا القسم المتبقى من كتاب (استدراك الغلط ..) مضمنا في الكتاب الاصيل وموزعا بين ثناياه بشكل يوهم أنه بعض منه. وقد توصلت الى جمعه وتبويبه على هذا النحو : (5)

— حرف الحاء —

الموجود منه	موضعه من كتاب المستدرك
الثلاثي المعتل	ص 70
الرباعي	ص 71
الخماسي	ص 71

— حرف القاف —

الثنائي المضاعف	ص 71
بداية الثلاثي الصحيح (في آخر سطر)	ص 71
قطعة من الثلاثي الصحيح	ص 66

— حرف الكاف —

قطعة من الثلاثي الصحيح	ص 140
بداية الثلاثي المعتل	ص 140
اللفيف	ص 141
الرباعي	ص 142
الخماسي	ص 142

(5) راعيت في ترتيب هذه الحروف نظام الخليل في كتاب العين، لأن الزبيدي حافظ عليه في اختصاره ومستدركه عن العين حتى سهل تتبعه. ولم أذكر هنا من الحروف سوى ما وجدته بيانه القطعة.

— حرف الجيم —

ص 142	الثاني المضاعف
ص 142	الثلاثي الصحيح
ص 143	الثلاثي المعتل
ص 143	الرباعي
ص 172	قطعة أخرى من الرباعي
ص 172	بداية الخماسي

— حرف الشين —

ص 172	الثاني المضاعف
ص 172	الثلاثي الصحيح
ص 172	الثلاثي المعتل
ص 173	اللفيف
ص 173	الرباعي
ص 173	الخماسي

— حرف الضاد —

ص 173	الثاني المضاعف
ص 173	الثلاثي الصحيح
ص 173	الثلاثي المعتل
ص 188	اللفيف
ص 188	الرباعي

— حرف الصاد —

ص 188	الثنائي المضعف
ص 188	الثلاثي الصحيح
ص 188	الثلاثي المعتل
ص 188	اللفيف
ص 188	الرباعي

— حرف السين —

ص 189	الثنائي المضعف
ص 189	الثلاثي الصحيح
ص 190	الثلاثي المعتل
ص 191	اللفيف
ص 191	الرباعي

— حرف الزاي —

ص 191	الثلاثي الصحيح
ص 192	الثلاثي المعتل
ص 192	الرباعي

— حرف الطاء —

ص 192	الثنائي المضعف
ص 192	الثلاثي الصحيح
ص 192	الرباعي

— حرف الدال —

ص 193	الثنائي المضاعف
ص 193	الثلاثي الصحيح
ص 193	الثلاثي المعتل
ص 194	الرباعي

— حرف التاء —

ص 194	الثنائي المضاعف
ص 194	الثلاثي الصحيح
ص 194	الثلاثي المعتل

— حرف الظاء —

ص 194	الثنائي المضاعف
ص 194	الثلاثي الصحيح
ص 194	الثلاثي المعتل
ص 195	الثلاثي المعتل
ص 195	اللفيف

— حرف الشاء —

ص 195	الثنائي المضاعف
ص 195	الثلاثي الصحيح
ص 195	الثلاثي المعتل
ص 196	اللفيف
ص 196	الرباعي

— حرف الراء —

ص 196	الثائي المضاعف
ص 196	الثلاثي الصحيح
ص 196	الثلاثي المعتل
ص 196	اللفيف

— حرف اللام —

ص 197	الثائي المضاعف
ص 197	الثلاثي الصحيح
ص 197	الثلاثي المعتل

— حرف النون —

ص 202	الثائي المضاعف
ص 202	اللفيف

— حرف الفاء —

ص 202	الثائي المضاعف — اللفيف
-------	-------------------------

— حرف الباء —

ص 202	الثلاثي المعتل (قطعة منه)
ص 202	اللفيف

— حرف الميم —

ص 203

قطعة من الليف

— حرف الهمزة —

ص 203

الثاني المضاعف — الليف

ذلك هو الموجود والمتبقى من الكتاب بهذه القطعة، وبالإضافة الى النقص الذي أصاب بعض الابواب المذكورة، فان هناك نقصا آخر يتجلى في ضياع حرفي العين والبدال من الحروف الصحيحة، وخلو هذه القطعة منهما، أما حروف العلة الثلاثة (اوى) فانه لم يعقد لها بابا ونبه على ذلك في (ص 201) وفي آخر القطعة نجد خاتمة قصيرة يقول فيها الزبيدي :

«... قال أبو بكر : محمد بن حسن بن عبد الله بن مذحج : هذا آخر ما ذكرناه مما نبهناه عليه، فيما نسب الى الخليل بن أحمد رحمه الله، ويعيد الله الخليل بن أحمد منه.» (ص 203). وهي بالطبع ليست خاتمة كتاب المستدرك بل خاتمة كتابنا الذي نتحدث عنه. وأما مقدمته فسنجد جزءا كبيرا منها في القطعة الثالثة، وهي تامة في القطعة الثانية.

القطعة الثانية :

وهي قطعة صغيرة جدا، محفوظة بالقرويين، وتقع أصلا في 14 ورقة (27 صفحة). وتشارك مع القطعة الاولى في حجم ورقها — وهو حجم متوسط — وفي الخط الموحد، وهو خط مغربي أو أندلسي قديم، من خصائصه أنه يهمل نقط كثير من الحروف المتشابهة. ولكن هذه الاوراق ليست كلها جزءا من كتاب (استدراك الغلط)، بل ليس فيها سوى ثمانية أوراق (15 صفحة والورقة الاولى مكتوبة من الظهر فقط) تتضمن كتاب الغلط، وهي المقدمة التي لا يصرح فيها باسم الكتاب، وانما يشير الى أنه سيذكر الخطأ الواقع في كتاب العين — كما سبق — وهناك مع المقدمة حرف العين، وقسم صغير من حرف الحاء (المقدمة —

حرف العين — بداية حرف الحاء) وأما الورقات الست الباقية (9 — 10 — 11 — 12 — 13 — 14) فهي جزء من كتاب (المستدرك في اللغة) وبه فقط باب الهمزة الذي لم يبق منه بدوره سوى الحروف الآتية :

(بقية الكاف — الجيم — الشين — الضاد — الصاد — السين — الزاي — الطاء — الدال المهملة — التاء — الظاء — الذال المعجمة — الثاء المثناة — الراء — اللام) حسب الترتيب . فهو يذكر الهمزة مع الكاف وسائر الحروف، ثم الهمزة مع الجيم وسائر الحروف. وهكذا .. وكل ذلك داخل في أبواب الثلاثي الصحيح فقط، وليس حرف الهمزة مع بقية الحروف موجودا بكتاب (المستدرك) مخطوط القرويين رقم 64.

ولا يخفى بعد هذا ما لهذه القطعة على صغرها من قيمة علمية، فقد احتفظت لنا بمقدمة الكتاب تامة، على حين وردت في مزهر السيوطي ناقصة مبتورة، كما تضمنت أبوابا ومواد بعضها يتم النقص الموجود بالقطعة الأولى، وبعضها يضيف لها ما ليس فيها

القطعة الثالثة :

وأما القطعة الثالثة، فهي ليست جديدة على الدارسين المهتمين، إذ يعود كل الفضل لجلال الدين السيوطي (ت 911 هـ) في الاحتفاظ بها في كتابه المزهر فنقل في الجزء الأول (ص 79 وما بعدها) مقدمة الكتاب، ثم نقل في الجزء الثاني (ص 381 وما بعدها) أبوابا منه أغلبها موجود بالقطعتين السابقتين، ولكن الجديد الذي كشف عنه وجود تينك القطعتين هو أن السيوطي كعادته، قد تصرف في هذه النقول تارة بالاختصار من عبارات المؤلف، وتارة بالاختيار والانتقاء من النص الطويل أو المواد الكثيرة بالشكل الذي يوصل إلى غرضه المقصود. والمثال على ذلك أن الزبيدي ذكر في كتابه : (باب عَنكَ) من حرف العين، فقال :

«... وفي باب عَنكَ : — العانكُ من الرمل : الاحمر. قال أبو بكر :

العائك من الرّمل : المنغقد، يقال : عَتَّكَ البعيرُ إذا لم يُطلق السيرَ فيه. وذكر (6) في هذا الباب أيضا : عاتق : أصفر. قال أبو بكر : الصواب، عائك، ويقال خمر عائك وهي الصافية...» (7).

فنقل السيوطي هذه المادة مختصرة على النحو التالي :

«... وذكر (8) في باب عنك : عَرَّقَ عائك : أصفر والصواب : عائك» (9). وسنرى أيضا كيف أنه تصرف في المقدمة نفسها بالحذف والاختصار.

غير أن هذا لا يقدح تماما في قيمة الاشياء التي نقلها السيوطي الى كتابه، — وقد جعلناها قطعة ثالثة — فان لها فضلا كبيرا مع ذلك، يتجلى في كونها انفردت بذكر مواد غير موجودة في غيرها. وإذا عرفنا ان القطعتين السالفتين قد أصابهما من العبث والاتلاف شيء كثير، وأن فيهما خروما عديدة تستعصى معها القراءة في بعض الاحوال، ازداد تقديرنا لهذه القطعة التي تفيدنا في التحقيق والمقابلة فضلا عن القراءة.

وباستطاعة الدارس الآن، وعلى ضوء هذه القطع المتبقية من الكتاب، أن يكون فكرة شبه تامة عن حجمه وموضوعه، وطريقة تأليفه، وتاريخ كتابته.

فاما عن حجمه، فان جميع المتبقى لا يعدو 42 صفحة من القطع المتوسط بمعدل 27 سطرا في كل صفحة، ولكن المفقود منه ليس شيئا كبيرا، بل هو في تقديرنا لا يزيد عن بعض صفحات فيها تكملة لبعض الابواب الناقصة، بالاضافة الى حرف الذال المعجمة الذي ضاع برمته. وهكذا فان الكتاب في أصله كان صغير الحجم، واقعا في حوالي 50 صفحة. ونحن على كل حال لا نعرف الآن قطعة أخرى سوى ما سبق ذكره.

وأما عن موضوعه، فقد عرفنا قبل أن السبب في تأليفه هو الرد على من

(6) بقصد الخليل

(7) استدراك الغلط — الورقة الخامسة / الوجه

(8) بقصد الخليل

(9) الزهر 382/2

عارضه في رأيه المشهور الذي قال فيه بعدم صحة كتاب العين للخليل بن أحمد، وقد جاء هذا الرد في الشكل الذي يتصوره الباحث، وهو تقديم الأدلة التي تثبت ما ذهب إليه، وعرض أخطاء العين واحدا فواحدا، مع التعليق عليها بما يراه صوابا.

وأما طريقة تأليفه، فتتلخص في الخطوات التالية :

1 — فقد رتب الأخطاء التي اجتمعت له من قراءاته الفاحصة للكتاب، ترتيبا معجميا يسير وفق نظام الخليل نفسه الذي يعتمد الخارج الصوتية للحروف، بدل الترتيب الالفبائي، ولذلك بدأ الزبيدي كتابه بحرف العين — كما فعل في المختصر والمستدرک — ثم بما يتلوه من الحروف حسب ذلك النظام.

2 — وقد عمد المؤلف بعد هذا إلى كل حرف من حروف المعجم التي يقسم إليها الكتاب، وأجراه بدوره في ستة أقسام هي :

الثاني المضاعف — الثلاثي الصحيح — الثلاثي المعتل — اللفيف — الرباعي — فالخماسي على الترتيب . ولابد من أن نلاحظ أن الزبيدي سار في هذا التقسيم سيره في (مختصر العين)، إلا أنه فصل هنالك بين الصحيح والمعتل من الثاني المضاعف، في حين نراه هنا قد مزج بينهما وجعلهما قسما واحدا.

3 — ثم يعود إلى كل قسم من الأقسام الستة المذكورة، فيورد ما تحته من الكلمات التي أخطأ فيها كتاب العين، مرتبة ترتيبا صوتيا. وطريقته هنا أنه يورد أولا الباب الذي ذكر فيه الخطأ : (باب عك — باب همع — باب عقر... الخ) ثم يعقبه بتحديد موضع الخطأ من الكلمة ، ويتلوه مباشرة بالصواب الذي يراه. وتوضيح ذلك، نورد هذا المثال على الطريقة الآتية:

الحرف الصيغة الباب النص	العين الثلاثي الصحيح نقق «... وفي باب نَعَقَ (10)، يقال : نقق بالغين المعجمة أعرف، قال أبو بكر (11) : نقق غير معروف ولا صحيح الا في قولهم : نَقَّقَ الراعي بالضأن اذا صاح بها.» (12).
----------------------------------	---

و يجب التنبيه أخيرا على أن تعليقات الزبيدي وتصحيحاته قد وردت في شكل مختصر مركز ، خالية — على الاغلب — من الاستشهادات والاحالات على أقوال العلماء، ومن المصادر الكتابية والشفوية. وذلك أن الكتاب في جملته عبارة عن رسالة طويلة اقتضت طبيعتها أن تكون معلوماتها مركزة. وبعد هذا مظهرا من مظاهر اختلافه عن كتاب (المستدرك في اللغة). وأما المظهر الآخر، فيتجلى في طريقة التنظيم والترتيب التي تبدو هنا أقل تعقيدا وأكثر تبسيطا عما في الكتاب الآخر الذي اتبع فيه طريقة تفصيلية مراعىا تقاليب الكلمة وترتيبها الداخلي الدقيق.

وإذا كنا نعتبر الزبيدي باعث مدرسة العين المعجمية بالاندلس بعد القالي، فإن له جانبا خاصا تميز به عن بقية معاصريه ولاحقيه، وهو المتمثل في دراساته النقدية للمعاجم ولاسيما كتاب الخليل ، ومن ثم نعتبر كتاب (استدراك الغلط) واحدا من هذه الدراسات النقدية الأصيلة، التي تدل على تضلع صاحبها في ميدان اللغة، ونقد المعاجم.

أما عن تاريخ كتابته، فليس لدينا ما يدل عليه سوى ما نستفيده من قول الزبيدي في مقدمة الكتاب : «.. ولو لم تكن قدوتنا فيما ذكرنا إلا بمن طالع جميع العلوم، وأشرف على أصناف الفنون ، وعرف أحوال العلماء وسيروهم ومراتبهم في العلم ، وما أخذهم فيه، ووقف على تاريخ أزمتهم في مواليدهم وكتبهم وتصرفهم في

(10) يقصد : قال الخليل

(11) أي الزبيدي

(12) استدراك الغلط — الورقة 5/الوجه

أيام حياتهم الى انقضاء أعمارهم وانقطاع مددهم : أمير المؤمنين الحكم المستنصر بالله رضي الله عنه، لكننا جُدرَاءً باتباع أمره، واقتفاء مذهبه، فقد عهد الي أعزه الله، وآدام خلافته، حين أمرني بتتقيح الكتاب البارع وتهذيبه والزيادة في أبوابه، ألا أحكي فيه عن الخليل حرفاً...»⁽¹³⁾.

فهو يذكر الحكم الأموي، ويمدح صفاته العلمية، ورعايته للعلماء، ثم يدعو له بدوام الخلافة. وهذا دليل صريح على أن الزبيدي وضع كتابه في خلافة الحكم التي استمرت من سنة 350 هـ الى سنة 366 هـ، بل إن في هذه المقدمة التي نشرها ما يزيد الأمر تحديداً إذ فيها ذكر (لمختصر العين) وهو كتاب بدأ تأليفه سنة 362 هـ. وهذا دليل واضح على أن (الاستدراك) وضع بعد ذلك التاريخ.

مقدمة الكتاب :

ونورد بعد هذا العرض، النص الكامل لمقدمة كتاب (استدراك الغلط الواقع في كتاب العين)، لما له من أهمية وفائدة في ميدان الدراسات اللغوية بالاندلس. وقد جعلت النص المخطوط الوارد بالقطعة الثانية أصلاً، ثم قابلت عليه النص المطبوع بمزهر السيوطي (79/1) (القطعة الثالثة) وبينت في الهوامش مواضع الاختلاف والنقص أو الاضافة، كما نبهت على كل فقرة انفرد بها الأصل المخطوط الذي أرمز له بحرف (أ)، وأما المطبوع فأرمز له بحرف (ب). هذا ولم أعول في التحقيق على النسخة الأولى من النسخ المذكورة أعلاه لتعذر الاستفادة منها في الوقت الراهن. وهذا نص المقدمة :

(13) استدراك الغلط — الورقة 2/ الوجه

[1 / الظاهر] :

بسم الله الرحمن الرحيم صلى الله على سيدنا محمد النبي الكريم وآله

كَبَّ أَبُو بَكْر (1) مُحَمَّدُ بْنُ حَسَنٍ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الزَّيْدِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ، إِلَى بَعْضِ إِخْوَانِهِ : عَصَمَكَ اللَّهُ مِنْ دَوَاعِي الْفِتَنِ، وَأَعَاذَكَ مِنْ صُرُوفِ الْمَحَنِ، وَسَلِّكَ بِكَ سَبِيلَ الصَّدَقِ، وَعَرَّفَكَ اتِّبَاعَ الْحَقِّ، وَجَنَّبَكَ الْهَوَى وَزَيَّغَهُ، وَكَرَّهَ إِلَيْكَ الْكَذِبَ وَشَيْئَهُ، وَصَلَ (2) إِلَيْنَا — أَيْدِكَ اللَّهُ — كِتَابُكَ تَذَكَّرَ فِيهِ مَا أَوْلَعَ بِهِ قَوْمٌ مِنْ ضَعْفَةِ أَهْلِ النَّظَرِ، مِنَ التَّحَامِلِ عَلَيْنَا وَالتَّسْرِعِ بِالْقَوْلِ فِينَا، بِمَا نَسْبُوهُ إِلَيْنَا مِنَ الْإِعْتِرَاضِ عَلَى الْخَلِيلِ [بِنِ أَحْمَد] (3) فِي كِتَابِهِ، وَالتَّخْطِئَةِ لَهُ فِي كَثِيرٍ مِنْ فُصُولِهِ. وَقُلْتُ إِنَّهُمْ قَدْ اسْتَمَالُوا جَمَاعَةَ مِنَ الْحُشْوَةِ (4) إِلَى مَذْهَبِهِمْ، وَعَدَلُوا بِهِمْ إِلَى مَقَالَتِهِمْ، بِمَا لُبَّسُوا بِهِ وَشَعَبُوا (5) الْقَوْلَ فِيهِ، وَسَأَلْتُ أَنْ أَحْصِمَ مَا نَجَمَ مِنْ إِفْكَهِمْ، وَأُرَدَّ مَا نَذَرَ مِنْ (6) غَرْبِ أَلْسِنَتِهِمْ بَيَانٍ مِنَ الْقَوْلِ مُفْصِحٍ، وَاحْتِجَاجٍ مِنَ النَّظَرِ مُوَضِّحٍ. وَقَدْ كُنْتُ — أَيْدِكَ اللَّهُ فِي صَحَّةِ تَمْيِيزِكَ، وَعَظِيمِ النِّعْمَةِ عَلَيْكَ — فِي نَظَرِكَ جَدِيرًا أَلَّا تَعْرِجَ عَلَى قَوْمٍ هُمْ بِالْحَالِ الَّتِي ذَكَرْتُ، وَأَنْ يَقَعَ لَهُمُ الْعَذْرُ لَدَيْكَ بِوُجُوهِ

(1) فِي (أ) أَبُو بَكْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(2) هَذِهِ أَوَّلُ كَلِمَةٍ فِي (ب) وَمَا قَبْلَ ذَلِكَ انْفَرَدَتْ بِهِ (أ).

(3) الزَّهَادَةُ مِنْ (ب).

(4) الْحُشْوَةُ بِالضَّمِّ وَالْكَسْرِ : الرُّذُلُ الرَّدِيءُ مِنَ الشَّيْءِ. وَفِي (ب) : الْحَنُوبَةُ.

(5) فِي (ب) : وَشَعَبُوا.

(6) كَذَا فِي (ب) وَفِي (أ) : (وَأُورِدَ مِنْ عَرَبِ السَّنَنِ) وَمِنْ مَعَانِي (نَذَرَ) : زَالَ — خَرَجَ — ظَهَرَ...

جهة، منها : تخلفهم في النظر، وقلة مطالعتهم للكتب، وجهلهم بحدود الأدب، مع أن العلة الموجبة لمقاتلتهم، والباعثة لتسرعهم، علة الحسد الذي لا يُداوى سقمه، ولا يُؤسى جرحه، فقد قال الحكيم :

كل العداوات قد تُرجى إفاقتها إلا عداوة من عاداك من حسد

أو ليس من العجب العجيب، والنادر الغريب، أن يتوهم علينا من به مُسَكَّة من نظر، أو رفق من فهم، تخطئة الخليل في شيء من نظره ، أو (7) الاعتراض عليه فيما دق أو جل من مذهبه. والخليل بن أحمد واحد (8) العصر، وقريع الدهر، وجهبذ الأمة، وأستاذ أهل الفطنة الذي لم ير نظيره، ولا عرف في الدنيا عديله، وهو الذي بسط النحو ومد أطنا به، وسبب علله، وفتح معانيه، وأوضح الحجاج فيه، حتى بلغ أقصى حدوده (9)، وانتهى إلى أبعد غاياته، ثم لم يرض أن يؤلف فيه حرفاً، أو يرسم منه رسماً، نزاهة بنفسه، وترفعاً بقدره، إذ كان قد تُقَدِّم إلى القول عليه والتأليف فيه، فكره أن يكون لمن تقدمه تالياً، وعلى نظر من سبقه محتويا (10)، واكتفى في ذلك بما أوحى إلى سيبويه من علمه، ولقنه من دقائق نظره، ونتائج فكره، ولطائف حكمته. فحمل سيبويه ذلك عنه وتقلده، وألف فيه الكتاب الذي أعجز من تقدم قبله، كما امتنع (11) على من تأخر بعده. ثم ألف على مذهب الاختراع وسبيل الابداع، كتابي : (الفرش) و (المثال) (12) في العروض، فحصر بذلك جميع أوزان الشعر، وضم (13) كل شيء منه إلى حيزه، وألحقه بشكله، وأقام ذلك على (14) دوائر أعجزت الأذهان، وأسرت (15) الفطن، وغمرت (16) الأبواب. وكذلك ألف [الورقة 2 : الوجه] كتاب

(7) في (ب) : (والاعتراض)

(8) في (ب) : اوجد

(9) هذه الكلمة غير واضحة في (أ)

(10) في (ب) : محتذيا

(11) الكلمة مخرومة في (أ)

(12) الكلمة مخرومة في (أ)

(13) الكلمة مخرومة في (أ)

(14) في (ب) : عن

(15) في (ب) وبهرت

(16) الكلمة في (أ) بعين مهمله

الموسيقى (17) فزَمَ (18) فيه أصناف النغم، وحَصَرَ به أنواع اللّحون، وحدّد ذلك كله، ولخّصه، وذكر مبالغ أقسامه ونهايات (19) أَعَدَّاه. فصار الكتابُ عبرة للمعتبرين، وآية للمتوسّمين (20). ولما صنع إسحاق بن إبراهيم (21) كتابه في النغم واللحون، عرضه على إبراهيم بن المهدي فقال له: لقد أحسنت يا أبا محمد وكثيراً ما تحسن، فقال إسحاق: بل أحسن الخليل، لأنه جعل السبيل إلى الاحسان، فقال إبراهيم: ما أحسنَ هذا الكلام فممن أخذته؟ قال: من ابن مقبل (22)، إذ سمع حمامة فاهتاج فقال:

ولو قَبْلَ مَبْكَاهَا بِكَيْثُ صَبَابَةٍ إِذَا لَشَقَيْتُ النَّفْسَ قَبْلَ التَّشْدُّمِ
ولكن بكث قبلِي، فهاج لي البكا بُكَاهَا، فقلت: الفضل للمتقدم

ثم (23) ذهب بعدُ في حصر جميع (24) الكلام، مذهبه من الاحاطة التي لم يتعاطها (25) غيره، ولا تَعَرَّضَهَا سِوَاهُ (26) فَتَقَفَ الكلام وَزَمَ جميعه، وبين قيام الابنية من حروف المعجم وتعاقب الحروف لها، بنظرٍ لم يُتَقَدَّمْ فيه، وإبداع لم يُسبق إليه، ورسم في ذلك رسوماً أكملَ قياسها، وأعطى الفائدة بها، فكان هذا قدره في العلماء (27) ومنزلته (28) من النفاذ والفهم، حتى قال (29) بعضُ أهل العلم: إنه لا يجوز على الصراط بعد الأنبياء عليهم السلام أحد أدقّ ذهنًا من الخليل. ولو أنّ الطاعن علينا يتصفح صدر كتابنا: (المختصر من كتاب العين)، لعلم أنّا نَرْهِنَا الخليل عن نسبة المُحالِ إليه، ونفينا عنه من القول ما لا

(17) الكلمة مخرومة في (أ)

(18) الكلمة مخرومة في (أ)

(19) الكلمة مخرومة في (أ)

(20) الكلمة مخرومة في (أ)

(21) إسحاق بن إبراهيم الموصلي، كان على معرفة بكثير من العلوم، والفنون، كالكلام، والفقه، واللغة، والشعر، والموسيقى، والغناء. وتوفي سنة 235 هـ (انظر ابن خلكان 202/1 — وابن التميم ص 201).

(22) هو تميم بن أبي بن مقبل العجلاني، شاعر مخضوم.

(23) الكلمة مخرومة في (أ)

(24) في (ب): جمع

(25) في (ب): لم يتعاطها

(26) في (ب): أحد سواه. وتعرض: تصدى

(27) في (ب): في العلم

(28) في (ب): وبلغه

(29) في (ب): لقال

يليقُ به. ولم نَعُدْ في ذلك ما كان عليه أهل العلم وحُذِّقُ أهل النظر، وذلك أنَّ قلنا في صدر الكتاب :

« ونحن نرى بالخليل عن نسبة الخلل إليه أو التعرض للمقاومة له، بل نقول : إن الكتاب لا يصح له، ولا يثبتُ عنه، وأكبر (30) الظن فيه أن الخليل سببُ أصله. وثقف كلام العرب (31) ثم هلك قبل كماله، فتعاطى إتمامه مَنْ لا يقوم في ذلك مقامه، فكان ذلك سبب الخلل الواقع به (32)، والخطأ الموجود فيه ».

وهذا لفظنا نصًّا، وقد وافقنا بذلك (33) مقالة أبي العباس أحمد بن يحيى (34) ثعلب قبل أن تُطالعها، أو نسمع بها، حتى ألقيناها في بعض كتب أمير المؤمنين — الحَكَم المُستَصرِر رضي الله عنه — بخط الصولي (35) في ذكر فضائل الخليل، قال الصولي :

« سمعت (36) ثعلبا يقول : إنما وقع الغلط في كتاب الخليل ، لأن الخليل رَسَمه ولم يحشهُ، ولو أن الخليل هو حشاهُ، ما بقى فيه شيء، لأن الخليل رجل لم يُر مثله. وقد (37) حشا الكتاب قوم علماء، إلا أنه لم يؤخذ عنه رواية وإنما وجد بنقل (38) الوراقين، فلذلك احتل [2 : ظ] الكتاب ».

ومن الدليل على ما ذكره أبو العباس من زيادات الناس فيه. اختلافُ نُسخِهِ واضطراب رواياته (39) الى ما وقع فيه من الحكايات عن المتأخرين، والاستشهاد بالمرذول من أشعار المُحدِّثين (40). فهذا كتاب منذر (41) بن سعيد

(30) في (ب) : أكبر

(31) في (أ) : العرب فيه

(32) في (أ) : فيه

(33) في (أ) : وافقنا على ذلك

(34) في (أ) : يحيى بن ثعلب

(35) في (ب) : إختصار للجملَة الأخيرة على هذا النحو : (حتى ألقيناها بخط الصولي)

(36) (ب) : سمعت أبا العباس ثعلبا

(37) في (ب) : قال وقد.....

(38) الكلمة في (أ) مخرومة الأول

(39) الكلمة في (أ) مخرومة.

(40) في (أ) : المحدثين فيه

(41) في (ب) : كتاب ابن منذر بن سعيد. وهو تصحيف

القاضي الذي (42) كَتَبَهُ بالقيروان، وقابله بمصر بكتاب ابن ولاد (43) وكتاب ثابت (44) المُتَسَخَّح بِمَكَّة، قد طالعهما في خزانة أمير المؤمنين (45)، فألفينا في كثير من أبوابهما : أخبرنا المسعري (46) عن أبي عبيد (47) وفي بعضها (48) قال ابن الأعرابي (49)، وقال الأصمعي (50) فهل يجوز أن يكون الخليل يروي عن الأصمعي وابن الأعرابي أو أبي عبيد، فضلا عن المسعري ؟ وكيف يروي الخليل عن أبي عبيد، وقد توفي الخليل سنة سبعين ومائة، وفي بعض الروايات سنة خمس وسبعين ومائة، وأبو عبيد يومئذ ابنُ ستِّ عشرة سنة، وعلى الرواية الأخرى ابنُ إحدى وعشرين سنة ؟ لأن مولد أبي عبيد سنة أربع وخمسين ومائة، ووفاته سنة أربع وعشرين ومائتين. ولا يجوز أن يسمع من (51) المسعري عِلْمُ أبي عبيد إلا بعد موته، وكذلك كان سماع الخُشْنِي (52) منه سنة سبع وأربعين ومائتين، فكيف نسمع (53) الموتى في حال موتهم، أو يَنْقُلُون عَمَّنْ وُلِدَ من بعدهم ؟

وحدثنا إسماعيل بن القاسم البغدادي (54) قال :

« لما ورد كتاب العين من بلد خراسان في زمن أبي حاتم (55) أنكره أبو حاتم وأصحابه أشدَّ الانكار، ودَفَعَهُ بأبلغ الدفع » (56).

(42) هذه الكلمة سافطة من (أ)

(43) هو أبو العباس أحمد بن محمد بن ولاد (ت 332 هـ) (انظر الرعاة : 169 — وانباه الرواة 99/1 — وطبقات الزبيدي ص 219)

(44) وهو ثابت بن عبد العزيز السرقسطي. وفي (ب) : أبي ثابت.

(45) يقصد الحكم المستنصر

(46) هو محمد بن وهب السعري من تلاميذ أبي عبيدة القاسم بن سلام، وقد سلكه الزبيدي في الطبقة الرابعة من اللغويين الكونيين ولم يذكر له ترجمة (انظر الطبقات ص 206)

(47) هو أبو عبد القاسم بن سلام المتوفى سنة 223 هـ أو 224 هـ

(48) الكلمة مفرومة في (أ)

(49) هو أبو عبد الله محمد بن زياد المتوفى سنة 232 هـ

(50) هو أبو سعيد عبد الملك بن فريب المتوفى سنة 213 هـ أو 217 هـ.

(51) في (أ) : عن

(52) هو أبو عبد الله محمد بن عبد السلام الخشني، رحل الى الشرق ومكث حوالي خمس وعشرين سنة، وجمع عن المازني وأبي حاتم والرياشي والمسعري وغيرهم، وهو من رجال آل الأندلس المشهورين بالحدیث، وقد توفي سنة

286 هـ (انظر جذوة الحميدي 63 — وطبقات الزبيدي ص 268)

(53) في (ب) : يسمع

(54) في (ب) زيادة من السيوطي وهي قوله : (وهو أبو علي القالي)

(55) هو أبو حاتم سهل بن محمد الجعفي توفي سنة 250 هـ أو 255 هـ

(56) هنا يتبي قول أبي علي، وما بعده كلام الزبيدي، وقد وهم بعض الدارسين فنسبوا ما لبس له، ونسوا عن ذلك أحكاما لا تصح

وكيف لا يُنكره أبو حاتم على أن يكون بريثا من الخليل سليما من الزلل ؟
وقد غَبَرَ أصحابُ الخليل بعده (57) مدة طويلة لا يعرفون هذا الكتاب ولا يسمعون
به، منهم النضر بن شميل (58) ومؤرج السدوسي (59) ونصر بن علي (60) وأبو الحسن
الانخفش (61) وأمثالهم. ولو أن الخليل ألف الكتاب لحمله هؤلاء عنه، وكانوا أولى
بذلك من رجل مجهول الحال غير مشهور في العلم، انفرد به، وتَوَحَّدَ بالنقل
له (62). ثم درج أصحاب الخليل، فتوفي النضر بن شميل (63) سنة ثلاث ومائتين،
والانخفش سنة خمس عشرة ومائتين ومؤرج سنة خمس وتسعين [ومائة] (64)،
ومضت بعد (65) مدة طويلة، ثم ظهر الكتاب بأخره من (66) زمن أبي حاتم وفي
حال رياسته، وذلك فيما قارب (67) الخمسين والمائتين، لأن أبا حاتم توفي سنة
خمس وخمسين ومائتين، فلم يلتفت أحد من العلماء إليه حينئذ (68) ولا استجازوا
رواية حرف منه، ولو صَحَّ (69) الكتاب عن الخليل لبادر الاصمعي واليزيدي وابن
الاعرابي وأشباهُهم (70) إلى تزيين كتبهم، وتحلية علمهم بالحكاية عن الخليل والنقل

- (57) في (ب) : بعد
(58) أخذ النضر عن الخليل وعن فصحاء العرب، وأخذ عنه أبو عبيد، توفي سنة 203 أو 204 هـ (انظر نزهة الالباء 85 — والوعاء (404) وطبقات اليزيدي 55)
(59) هو أبو فهد مؤرج بن عمرو السدوسي أخذ عن أبي زيد وصاحب الخليل، وتوفي سنة 195 هـ وكلمة :
(السدوسي) ساقطة من (ب)
(60) هو نصر بن علي الجهضمي اللغوي البصري من أصحاب الخليل هكذا ترجم له الففطي (345/3)، وذكر
الزبيدي في الطبقات (ص 75) والسبوطي في الوعاء (ص 358) أن صاحب الخليل هو علي بن نصر الجهضمي
المتوفى سنة 187 هـ وهو والد نصر بن علي.
(61) وهو الأنخفش الأوسط أبو الحسن سعد بن مسعدة أخذ عن سيوفه
(62) ذكر ابن النديم كتاب الخليل فقال : «.. قال أبو بكر بن دريد : وقع بالبصرة كتاب العين سنة ثمان وأربعين، قدم
به وراق من خراسان وكان في ثمانية وأربعين جزءا فباعه بخمسين دينارا وكان مع هذا الكتاب أنه بخراسان في خزائن
الظاهرية حتى قدم به هذا الوراق. وقيل إن الخليل عمل كتاب العين وحج وخلف الكتاب بخراسان فوجه به إلى
العراق من خزائن الظاهرية، ولم يرو هذا الكتاب عن الخليل أحد، ولا روي في شيء من الأخبار أنه عمل هذا البنة،
وقيل إن الليث من ولد نصر بن سبار صاحب الخليل مدة يسيرة، وأن الخليل عمله له وأخذاه طريقته وعاجلت
المنية الخليل فتممه الليث » ص 64
(63) سقطت من (أ) كلمة : (بن شميل)
(64) زيادة أضافها محفتر الزهر
(65) في (أ) : بعده
(66) في (ب) في
(67) الكلمة محرومة في (أ)
(68) في (ب) : يومئذ
(69) الكلمة محرومة في (أ)
(70) نفس التعليق

لعلمه. وكذلك مَنْ بَعْدَهُمْ كَأَنِّي حَاتِمٌ وَأَنِّي عَيِّدٌ وَيَعْقُوبُ (71) وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْمُصَنِّفِينَ. فَمَا عَلَّمْنَا أَحَدًا مِنْهُمْ نَقْلَ فِي كِتَابِهِ عَنِ الْخَلِيلِ مِنَ اللَّفْظَةِ حَرْفًا.

وَمِنَ الدَّلِيلِ عَلَى صِحَّةِ مَا ذَكَرْنَاهُ : أَنَّ جَمِيعَ مَا وَقَعَ فِيهِ مِنْ مَعَانِي (72) [3 / و] النَحْوِ، إِنَّمَا هُوَ عَلَى مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ وَخِلَافَ مَذْهَبِ الْبَصَرِيِّينَ، فَمِنْ ذَلِكَ مَا يُدْىءُ (73) الْكِتَابُ بِهِ، وَبُنِيَ عَلَيْهِ مِنْ ذِكْرِهِ مَخَارِجُ الْحُرُوفِ فِي تَقْدِيمِهَا وَتَأْخِيرِهَا، وَهُوَ (74) عَلَى خِلَافِ مَا ذَكَرَهُ سَيِّبُوهُ عَنِ الْخَلِيلِ فِي كِتَابِهِ (75). وَسَيِّبُوهُ حَامِلٌ عِلْمَ الْخَلِيلِ وَأَوْتَقُّ النَّاسِ فِي الْحِكَايَةِ عَنْهُ، وَلَمْ يَكُنْ لِيُخْتَلَفَ (76) قَوْلُهُ وَلَا لِيُتَنَاقَضَ مَذْهَبُهُ. وَلَسْنَا (77) نَرِيدُ تَقْدِيمَ حَرْفِ الْعَيْنِ خَاصَّةً لِلْوَجْهِ الَّذِي اعْتَلَّ بِهِ (78)، وَلَكِنْ تَقْدِيمَ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْحُرُوفِ وَتَأْخِيرِهَا، وَكَذَلِكَ مَا مَضَى عَلَيْهِ الْكِتَابُ كُلُّهُ مِنْ إِدْخَالِ الرَّبَاعِيِّ الْمُضَاعَفِ فِي بَابِ الثَّلَاثِيِّ الْمُضَاعَفِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ خَاصَّةً، وَعَلَى ذَلِكَ اسْتَمَرَ الْكِتَابُ مِنْ أَوَّلِهِ إِلَى آخِرِهِ، إِلَى مَا سَنَذَكُرُهُ مِنْ نَحْوِ هَذَا — إِنْ شَاءَ اللَّهُ — (79). وَلَوْ أَنَّ الْكِتَابَ لِلْخَلِيلِ لَمَا أَعْجَزَهُ وَلَا أَشْكَلَ عَلَيْهِ تَثْقِيفُ (80) الثَّنَائِيِّ الْخَفِيفِ مِنَ الصَّحِيحِ وَالْمَعْتَلِّ، وَالثَّنَائِيِّ الْمُضَاعَفِ مِنَ الْمَعْتَلِّ، وَالثَّلَاثِيِّ الْمَعْتَلِّ بَعْلَتَيْنِ. وَلَمَّا جَعَلَ ذَلِكَ كُلَّهُ فِي بَابِ سَمَاءِ اللَّفِيفِ، فَأَدْخَلَ بَعْضَهُ فِي بَعْضٍ وَخَلَطَهُ (81)، خَلَطًا لَا يَنْفَصِلُ مِنْهُ شَيْءٌ عَمَّا هُوَ بِخِلَافِهِ، وَلَوْضَعَ الثَّلَاثِيَّ الْمَعْتَلَّ عَلَى أَقْسَامِهِ الثَّلَاثَةِ، لَيْسَتَيْنِ مَعْتَلَّ الْيَاءِ مِنْ مَعْتَلِّ الْوَاوِ وَالْهَمْزَةِ، وَلَمَّا خَلَطَ الرَّبَاعِيَّ وَالْخَمَاسِيَّ مِنْ أَوَّلِهِمَا إِلَى آخِرِهِمَا.

وَنَحْنُ عَلَى قَدَرِنَا قَدْ هَذَبْنَا جَمِيعَ (82) ذَلِكَ فِي كِتَابِنَا الْمَخْتَصَرِ مِنْهُ، وَجَعَلْنَا

(71) هُوَ أَبُو يُوسُفَ بَعْقُوبُ بْنُ السَّكَيْتِ مِنَ الْعُلَمَاءِ بِنَحْوِ الْكُوفِيِّينَ (ت 244 لَوْ 246 هـ)

(72) الْكَلِمَةُ غَيْرُ وَاضِحَةٍ فِي (أ)

(73) مَخْرُومَةٌ فِي (أ)

(74) نَفْسُ التَّعْلِيقِ

(75) الْكَلِمَةُ مَخْرُومَةٌ فِي (أ)

(76) فِي (أ) : لِيُخْتَلَفَ

(77) مَخْرُومَةٌ فِي (أ)

(78) نَفْسُ التَّعْلِيقِ

(79) الْجُمْلَةُ سَاقِطَةٌ مِنْ (ب)

(80) فِي (أ) : تَنْقِيلٌ

(81) فِي (ب) : وَتَخَلَطَ فِيهِ

(82) سَقَطَتْ هَذِهِ الْكَلِمَةُ مِنْ (أ)

لكل شيء منه بابا يحصره، وعددا يجمعه، وكان الخليل أولى بذلك وأجدر⁽⁸³⁾. ولو لم تكن⁽⁸⁴⁾ قدوتنا فيما ذكرنا إلا بمن طالع جميع العلوم، وأشرف على أصناف الفنون، وعرف أحوال العلماء وسيرهم ومراتبهم في العلم وما أخذهم فيه، ووقف على تاريخ أزمته في مواليدهم وكتبهم، وتصرفهم في أيام حياتهم إلى انقضاء أعمارهم وانقطاع مُددهم، أمير المؤمنين الحَكَم المستنصر بالله رضي الله عنه، لكننا جُدرَاء باتباع أمره، [واقفاء]⁽⁸⁵⁾ مذهبه. فقد عهدَ إليَّ أعزه الله وأدام خلافته — حين أمرني بتتقيق الكتاب البارع⁽⁸⁶⁾ وتهذيبه والزيادة في أبوابه — ألا أحكي⁽⁸⁷⁾ فيه عن الخليل حرفاً، وأن أنسب⁽⁸⁸⁾ ما وقع في الكتاب عنه مما لم يذكره غيره من العلماء إلى كتاب العين، توخّياً للحق وقصداً إلى الصدق.

وأنا ذاكر الآن من الخطأ الواقع في كتاب العين، ما لا يذهب على من شدا شيئاً من النحو، أو طالع باباً من الاشتقاق والتصريف، ليقوم لنا العُدْرُ فيما نَزَّهنا الخليل عنه⁽⁸⁹⁾. وندع استقصاء ذلك كله، إذ قد ذكرناه بكماله في كتابنا الأول، [فمن شاء]⁽⁹⁰⁾ أن يراه [بتمامه]⁽⁹¹⁾ نظر في ذلك الكتاب فألفاه مجموعاً فيه⁽⁹²⁾. [ف]⁽⁹³⁾ إن أُلصَقنا الطاعنُ جعلَ مكانَ لومه حمداً، وبَدَلَ ذمه مَدْحاً، وإن استمرَّ في غيه وتماذَى في جهله، لم نخفل بذلك منه. واستبان لمن نظن جهله وعنادَه [3 / ظ] إن شاء الله. [انتهى].

(83) هنا تدخل السيوطي ليحذف فقرة من كلام المؤلف، وذلك من قوله : (ولو لم تكن قدوتنا) إل قوله : (ولم تحك عن الخليل حرفاً ...)

(84) في الأصل : نكي

(85) الكلمة محرومة في الأصل، وهي هنا من تقديرنا

(86) وهو (البارع في اللغة) لاني علي الفالي

(87) هنا استؤنف الكلام في (ب) ولكن بعبارة مغايرة فقال : (ولم تحك فيه عن الخليل ..)

(88) في (ب) غيبت العبارة على هذا النحو : « ولم تحك فيه عن الخليل حرفاً. ولا نسبنا ما وقع في الكتاب عنه ».

(89) هنا ينتهي النص الذي نقله السيوطي من المقدمة

(90) العبارة من تقديرنا وهي محرومة في الأصل

(91) الكلمة محرومة في أولها، وهي هنا من تقديرنا

(92) لاشك أن الكتاب الذي يحل عليه المؤلف هو (مختصر العين) إذ لم يكن مجرد اختصار بل فيه تنقيح وتهذيب لما جاء مختلاً، وتقوم للأبواب المختلطة وحذف للشواهد وغير ذلك وقد أشار الزبيدي إلى بعض ما صنعه في هذا المختصر، فقال في مقدمته : (ومذهبنا أن نصلح ما القباه مختلاً في الكتاب وأن نوقع كل شيء منه مواقعه، ونضعه في بابه إن شاء الله)

(93) زيادة بقضيا السابق، وليست بالأصل.

مكتبة البحث

ابن سيدة المربي

— دار بوكاها نيلاس — تعريب حسن الوراكلي (نشر في حلقات بمجلة
المناهل المغربية ابتداء من العدد الأول . ثم أعيد طبعه في كتاب مستقل
بدار النشر التونسية)

أبو بكر الزبيدي الأندلسي وآثاره في النحو واللغة .

— نعمة رحيم العزاوي — مطبعة الآداب — النجف — 1975

أبو علي القالي وأثره في الدراسات اللغوية والأدبية بالأندلس .

— عبد العلي الودغيري — فضالة — المغرب — 1983

استدراك الغلط الواقع في كتاب العين

— أبو بكر الزبيدي — مخطوط خزانة القرويين رقم : 118

إنباه الرواة على ألباه النحاة

— القفطي (علي بن يوسف) — تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم . ط

1 . القاهرة 1952

البارع في اللغة

أبو علي القالي :

(1) مخطوط المكتبة الوطنية بباريس رقم : 4235 .

(De Slane's catalogue)

(2) قطعة نشرها المستشرق : فولتون — لندن 1933

(3) مطبوع بتحقيق : هاشم الطعان

— بغداد . 1975

بغية الآمال في معرفة مستقبلات الأفعال

— أبو جعفر اللبي الأندلسي — تحقيق جعفر ماجد — الدار التونسية

للنشر — 1972

بغية المتحس في تاريخ رجال أهل الأندلس

— الضبي (أحمد بن يحيى)، القاهرة : 1967

بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة

— السيوطي (عبد الرحمن) — بيروت — بدون تاريخ

تاريخ الأدب العربي .

— كارل بروكلمان — ترجمة د . عبد الحليم النجار

— دار المعارف — مصر — 68 — 1969

تاريخ العلم والعلماء والرواة للعلم بالأندلس .

— ابن الفرضي (أبو الوليد) — نشر عزت العطار الحسيني — مصر :

1954

تحفة الأريب بما في القرآن من الغريب

— أبو حيان (أثير الدين) — تحقيق : د. أحمد مطلوب و. د . خديجة

الحديثي — بغداد 1977

تذكرة الحفاظ .

— الذهبي (أبو عبد الله شمس الدين) ط . 4 دار المعارف العثمانية :

1958 م

الكملة لكتاب الصلة .

— ابن الأبار (محمد بن عبد الله القضاعي)

- (1) طبعة كوديرا زيدان سنة 1886 مجريط
- (2) طبعة مصر — نشر عزت العطار الحميني سنة 1956

الجامع لقوى الأغذية والأدوية (أو : مجمع الفوائد في الفرائد)
— ابن البيطار (أبو محمد عبد الله بن أحمد) .

- (1) ط. مصر . 1291 م
- (2) مخطوط الخزانة العامة بالرباط رقم : 759د

جذوة المقتبس في ذكر ولاية الأندلس

— الحميدي (أبو عبد الله) — تحقيق محمد بتاويت الطنجي —
القاهرة 1953 م

الحركة اللغوية في الأندلس .

— ألبير حبيب مطلق — بيروت . 1967

الدراسات اللغوية في العراق .

د. عبد الجبار جعفر القزاز — بغداد 1981

الدياج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب .

— ابن فرحون (إبراهيم) . ط 1 . مصر 1351 هـ

دياجة القاموس المحيط .

— الهوريني (نصر) — مطبوعة بمقدمة القاموس المحيط للفيروز بادي .
ط 2 — مصر 1952 م

الدخيرة في محاسن أهل الجزيرة .

— ابن بسلام (أبو الحسن علي) — القسم الأول المجلد 1 — القاهرة
1939 .

الدليل والتكملة لكتابي الوصول والصلة .

— المراكشي (محمد بن عبد الملك) — السفر السادس — تحقيق : د.

إحسان عباس — بيروت دار الثقافة — ط 1 . سنة 1973

السند العربي في علم متن اللغة

— ابن عاشور (محمد الفاضل) — مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة —
ج 19 سنة 1965

شذرات الذهب في أخبار من ذهب .

— ابن العماد الحنبلي — بيروت (بدون تاريخ)

الصحاح ومدارس المعجمات العربية

— أحمد عبد الغفور — عطار — ط 2 بيروت 1967

الصلة

— ابن بشكوال (أبو القاسم) .

— نشرة عزت العطار الحسيني — مصر 1955

طبقات النحويين واللغويين

— أبو بكر محمد بن حسن الزبيدي ، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم
— ط 2 . دار المعارف — القاهرة 1973م

عيون الأنباء في طبقات الأطباء .

— ابن أبي أصيبعة — تحقيق نزار رضا — بيروت سنة 1963

الفصوص

— صاعد البغدادي

(1) مخطوط القرويين بفاس رقم : خ 40 / 587

(2) مخطوط قسم الوثائق بالرباط رقم : 1668 ك

فضائل الأندلس وأهلها (رسائل ابن حزم — ابن سعيد — الشقندي)

— نشرها وقدم لها : د. صلاح الدين المنجد . ط. أولى . بيروت 1968

— ابن النديم — مصر : 1348 هـ

فهرست ما رواه عن شیوخہ

— ابن خیر الاثیلبی — ط 2 سنة 1963

فوات الوفيات

— محمد بن شاکر الکتبی — تحقیق محمد محی الدین عبد الحمید —

القاهرة — 1953/ 51

کتاب الأفعال

— ابن القوطیة — تحقیق علی فودة — ط 1. مصر 1952 م

کتاب الأفعال

— ابن الحداد السرقسطی (أبو عثمان سعید بن محمد) — تحقیق د.

حسین محمد محمد شرف — القاهرة 1980/ 1975

کتاب الأفعال

— ابن القطاع (أبو القاسم علی بن جعفر) طبعة مصورة عن طبعة الهند

— بیروت 1983

کتاب الدلائل

— قاسم بن ثابت السرقسطی

الجزءان الثاني والثالث — مخطوط الخزانة العامة بالرباط رقم : 197 ق

کتاب السماء والعالم

— محمد بن أبان بن سید اللخمي — جزء 3 مخطوط القرويين رقم :

194

کتاب العین

— الخلیل بن أحمد الفراهیدی — ج 1. تحقیق عبد الله دروشي — بغداد

1967

كتاب المسلسل في غريب لغة العرب
— التميمي (أبو الطاهر محمد بن يوسف) تحقيق محمد عبد الجواد
— القاهرة — 1957

كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون
— حاجي خليفة — مكتبة المشى — بغداد (بدون تاريخ)

المصادر

— لابن السيد البطليوسي :
(1) مخطوط قسم الوثائق بالرباط رقم : 45 ق
(2) مطبوع بتحقيق ودراسة الدكتور صلاح مهدي علي
الفرطوسي — بغداد 1981

مكتبات قطرب

— تحقيق رضا السويسي — الدار العربية للكتاب — تونس — ليبيا سنة
1978

المجكم واغيط الأعظم في اللغة

— ابن سيدة (أبو الحسن علي بن إسماعيل) — تحقيق : مصطفى
السقا — د . حين نصر . ط 1 مصر 1958م

مختصر العيون

— الزبيدي (أبو بكر محمد بن حسن)
أ — مخطوط القرويين بفاس رقم : ط 80 / 363
ب — قطعة منشورة بتحقيق علال الفاسي ومحمد بنتاويت الطنجي —
الدار البيضاء 1963

اخصص لابن سيدة (دراسة — دليل)

— محمد الطالبي — تونس 1956

— مراتب النحويين

— أبو الطيب اللغوي — تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم — القاهرة
1955م

المزهر في علوم اللغة وأنواعها

— جلال الدين السيوطي — نشر محمد أحمد جاد المولى وزميله
— مصر — بدون تاريخ

المستدرک في اللغة على کتاب العين

— أبو بكر الزبيدي — مصور بقسم الوثائق بالرباط على الشريط رقم :
647 ق
عن الأصل المحفوظ بخزانة القرويين رقم 64

المعاجم العربية

— د. عبد الله درويش — مصر — 1956

معجم الأدباء

— ياقوت الحموي — مطبوعات دار المأمون — مصر 1958 —
(الناشر : ن مرجليوت)

المعجم العربي نشأته وتطوره .

د. حسين نصار ، القاهرة 1956

معجم المؤلفين

— عمر رضا كحالة — دمشق 1957م

المقتبس في أخبار بلاد الاندلس

— ابن حيان (أبو مروان) — قطعة بتحقيق عبد الرحمن الحجى —
بيروت 1965

المقدمة

— ابن خلدون (عبد الرحمن) — تحقيق علي عبد الواحد وافي . طبعة
أولى 1962م

المقصود والمصدود

— أبو علي القالي — مصور بقسم الوثائق بالرباط على الشريط رقم 967
عن أصل كان في ملك المرحوم الأستاذ محمد الجواد الصقلي

نزهة الألباء في طبقات الأدباء

— ابن الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن) — تحقيق : محمد أبو الفضل
إبراهيم — القاهرة : 1967م

نظرات في اللغة عند ابن حزم

— سعيد الأفغاني — ط 2 بيروت 1969

نفع الطيب

— أحمد المقرئ — تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد — ط 1 —
مصر 1949

نكت الحميان في نكت العميان

الصفدي (صلاح الدين خليل بن أيلك) طبعة أحمد زكي باشا — مصر
1911.

نور القبس المختصر من المقتبس في أخبار النحاة والأدباء والشعراء والعلماء

— اختصار : اليعموري (أي المحاسن يوسف ابن أحمد بن محمود)
— تحقيق رودلف زهايم — فيبادن 1964

هدية العارفين (أسماء المؤلفين وآثار المصنفين)

— البغدادي (إسماعيل باشا) — طبعة مصورة بالأوفست ببغداد عن
طبعة اصطنبول 1951م

الوافي بالوفيات

— الصفدي (صلاح الدين) — الطبعة 3

وفيات الأعيان

— ابن خلكان — تحقيق . د. إحسان عباس —
دار صادر — بيروت 1972

يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر

— الثعالبي (أبو منصور) — تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد ط. 2.
القاهرة 1956م.

ثبت الموضوعات

إضافة.....	ص 5
مقدمة.....	ص 7
1 — في اتجاه العين.....	ص 11
معجم الخليل بالأندلس.....	ص 13
1 — 1 كتاب البارع في اللغة.....	ص 20
— تأليفه.....	ص 20
— منهجه.....	ص 24
— بعض خصائصه.....	ص 34
— هل البارع هو كتاب العين ؟.....	ص 38
1 — 2 — دراسات حول العين والبارع.....	ص 39
1 — 2 — 1 ما دار حول البارع.....	ص 41
— جوامع كتاب البارع.....	ص 46
— استدراك على البارع.....	ص 47
1 — 2 — 2 ما دار حول العين.....	ص 48
— مختصر العين.....	ص 49
— استدراك الغلط الواقع في كتاب العين.....	ص 50
1 — 2 — 3 ما دار حول البارع والعين معا.....	ص 51
— المستدرك في اللغة.....	ص 51
1 — 3 — معاجم على طريقة العين.....	ص 54
— كتاب المحكم.....	ص 55
— تلخيص المحكم للرعي.....	ص 57
— تلخيص المحكم للعنسي.....	ص 57
— رد على المحكم لابن برجان.....	ص 57
— المبرز في اللغة.....	ص 57

2	— في اتجاه الألفباء	ص 59
2	— 1 — الموعب	ص 62
2	— 2 — ما دار حول الصحاح	

3	— في اتجاه المعالي	ص 69
3	— 1 — كتاب السماء والعالم	ص 73
3	— 2 — التخصص	ص 86

4	— في اتجاه خاص	ص 89
5	— نحو معجم متخصص	ص 97
5	— 1 — نحو معاجم الأبنية	ص 100
	أ) كتب الأفعال	ص 100
	ملاحظات على كتاب ابن الحداد	ص 104
	ب) كتب الأسماء	ص 108
5	— 2 — نحو معاجم الفريين	ص 110
5	— 3 — نحو معاجم الطب والصيدلة	ص 114
	خاتمة	ص 118
	ملحق	ص 121
	— كتاب استدراك الغلط للزبيدي	ص 123
	— مقدمة الكتاب	ص 138
	— مكتبة البحث	ص 149

